الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـم العالي والبحـــث العلمـــي
جـامعة عباس لغرور – خنشلة
كـلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلـــوم الإنسانيـة

رقم: .....

## الموضـــوع:

# السياســـة الفلاحيـــة الفرنسيـــة في الجزائـــر
# تربية الماشية أنموذجا (1870 – 1930)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

تخصـــص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

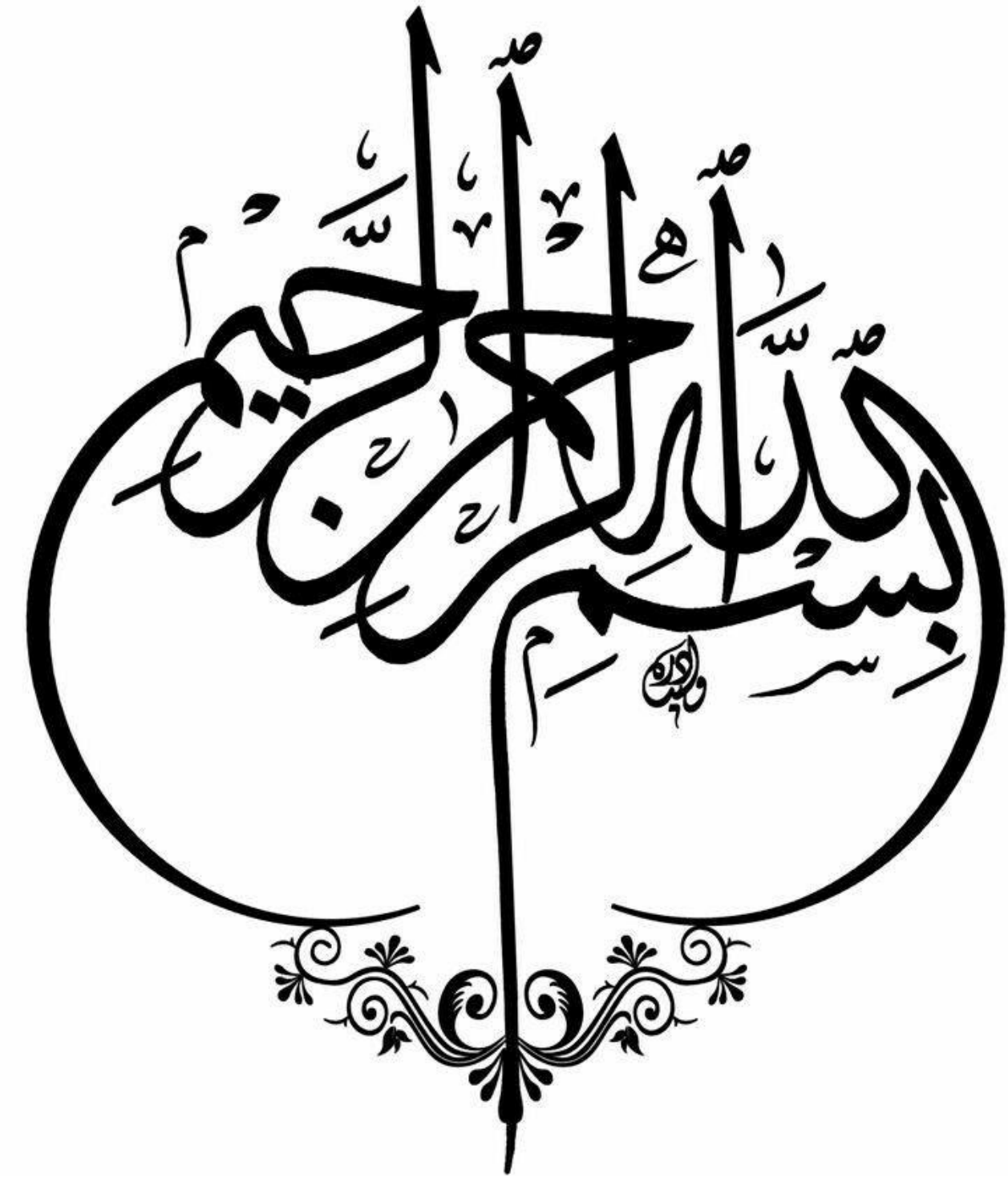
إعـــداد الطالبتين:
- نوارة هلة
- إلهام بلعابد

إشراف الأســـتاذ (ة):
★ د. يسين وادفلي

أعضـــاء لجنـــة المناقشـــة

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الجامعة الأصلية | الصفة |
|---|---|---|---|
| النوي بن مبروك | أستاذ التعليم العالي | جامعة عباس لغرور – خنشلة | رئيسا |
| يسين وادفلي | أستاذ محاضر – ب – | جامعة عباس لغرور – خنشلة | مشرفا |
| عبد المنعم هامل | أستاذ محاضر – أ – | جامعة عباس لغرور – خنشلة | مناقشا |

السنة الجامعية: 2025م/2026م – 1446هـ/1447هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

# شكـــر وتقديـــر

الحمد لله أولاً وقبل كل شيء وبعد كل شيء ودائماً، دوام الحي القيوم الذي وفقنا في إتمام هذا العمل.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نكرر الحمد لله على نعمه التي لا تُقدّر ولا تُحصى.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأستاذ

✶يسين وادفلي✶

الذي أشرف على هذه المذكرة نشكره على دعمه لنا طوال رحلتنا الدراسية وتوجيهاته وملاحظاته القيمة التي كانت معينا لنا، وجهوده الجبارة التي بذلها في دعمه لنا جزاه الله خيرا

كما نتوجه بخالص الشكر والإمتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الدراسة وتقييمها، وإلى كافة أساتذة قسم التاريخ كل باسمه ومقامه

ولا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى عائلتنا

الكريمة التي كانت لنا خير السند طوال مسيرتنا،

وإلى كل من قدّم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد

حتى ولو بكلمة طيبة.



# إهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا (23) وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾ (24) سورة الإسراء.

إلى منبع العاطفة وأرق إحساس إلى ملاك الحب ومن طاب لي بين ذراعيها المنام

إلى من حملتني وهنا على وهن إلى من أفاضت علي بكل أنواع العطف والحب إلى منبع الحنان ورمز الصبر الجميل

"أمي الحبيبة"

إلى من يشقى لكيلا نشقى رمز الكفاح والتحدي إلى من كابد مشاق الحياة لكي يدفع عنا مصاعد

الأيام إليك يا تاجا ملكيا على رأسي ووساما ذهبيا على صدري

"أبي العزيز"

إلى من كانوا نجوما تنير دربي، إلى الذين أحبهم أكثر من نفسي ونفسي تحبهم أكثر مني إليكم أبناء أمي وأبي وإخوتي حفظكم الله

إلى روح أخي الكبير، إلى من كان لي سندا أبا قبل أن يكون أخا، رحلت قبل ان ترى يوم تخرجي،

ولكنك كنت السبب في وصولي إليه بعد الله، رحمك الله بقدر ما منحتني من حب ودعم،

وجعل هذا النجاح صدقة جارية لروحك الطاهرة

إلى روح خالي الوحيد رحمه الله

إلى مدير ابتدائية الأمير عبد القادر بالمحمل ونائبه، وكل زملائي وزميلاتي

في العمل خاصة "رباب ووردة"

إلى زميلتي في هذه المذكرة، رفيقة التعب والسهر، التي تقاسمنا معا عناء الطريق وجمال الوصول "إلهام"

إلى كل أساتذتنا الكرام بكلية العلوم الإنسانية قسم التاريخ

وإلى كل طلبة قسم سنة ثانية ماستر تاريخ 2025م/2026م

إلى تلاميذي الأعزاء اللذين كانوا مصدر إلهام ودافعا للاستمرار والعطاء

ثـــوارة

# إهـــــداء

وَآخِرُدَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (10) سورة يونس

إلى قدوتي الأول ونبراسي الذي ينير دربي إلى من أعطاني ولا يزال يعطيني بلا حدود إلى من رفعت رأسي افتخارا به

"أبي العزيز أدامه الله لنا"

إلى من تركت فنجان قهوة فوق مراجعي، إلى من لملمت أوراقي ورتبت فراشي وأغرقت عليا بكثير من الدعوات، إلى التي رآني قلبها قبل عينيها وحضنتني أحشائي قبل يديها إلى شجرتي التي لا تذبل إلى الظل الذي أوي إليه في كل حين

(أمي الحبيبة حفظها الله)

إلى الشموع التي تنير دربي إلى من شد الله بهم عضدي إلى ظلي الذي يمنعني من السقوط إخوتي

(كريم – أسامة – غنية)

هم الذين شجعوني وكانوا معي وواصلوا العطاء معي دون مقابل

إلى رفيقات السنين ومن شاركني هذا الطريق وقاسمني لحظاته

(مروة – نور الهدى – نوارة – ليندة)

إلى أقاربي دما وقلبا ووفاء (فضيلة – مروة – أحلام – عائشة – كنزة)

إلى أولئك الذين مهدوا عثرات مسيرتي بدعائهم وأنسوا صعابها بحبهم

إلى جميع أساتذتي الكرام الذين لم يتوانوا في مد يد العون لي

ممتنة لكم جميعا

إلهـــام

# مقدمـــــة

## مقدمة:

شكل الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م نقطة تحول حاسمة في تاريخ البلاد، إذ لم يكن مجرد توسع عسكري، بل مشروعا استعماريا شاملا، استهدف إخضاع المجال الجزائري وإعادة تشكيله وفق منطق الهيمنة والمصلحة الفرنسية، ولتحقيق ذلك اعتمدت الإدارة الاستعمارية على سياسات متعددة ومتكاملة مست مختلف جوانب الحياة في مقدمتها المجال الاقتصادي الذي عد الركيزة الأساسية لترسيخ الوجود الاستيطاني وضمان استمراريته، وفي هذا الإطار تعد السياسة الفلاحية التي انتهجتها فرنسا في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية من أهم المحاور التي تكشف عن طبيعة المشروع الاستيطاني وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية، فقد سعت الإدارة الاستعمارية إلى إعادة هيكلة القطاع الزراعي بما يخدم مصالحها من خلال استغلال الأراضي والموارد الطبيعية وتوجيه الإنتاج نحو تلبية حاجيات السوق الفرنسية، وفي هذا السياق لم يقتصر الاهتمام على الزراعة النباتية فقط، بل شمل أيضا تربية الماشية باعتبارها نشاطا حيويا في الاقتصاد الريفي الجزائري، حيث شكلت مصدر عيش رئيسي للسكان المحليين.

غير أن هذه السياسة أدت إلى تحولات عميقة في أنماط تربية الماشية، سواء من حيث أساليب الإنتاج أو توزيع الثروة الحيوانية نتيجة تدخلات الإدارة الاستعمارية عبر فرض قوانين جديدة ومصادرة الأراضي وإدخال تقنيات وأساليب حديثة تخدم بالدرجة الأولى مصالح المعمرين، ومن هنا تبرز أهمية دراسة تربية الماشية كنموذج لفهم انعكاسات السياسة الفلاحية الفرنسية على المجتمع الجزائري ما ترتب عنها من اختلالات اقتصادية واجتماعية مستدامة.

## الإطار الزماني والمكاني:

يمتد هذا الإطار الزماني للدراسة من سنة 1870م وهي فترة قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة والتي شهدت صدور جملة من القوانين والإجراءات الهادفة إلى إعادة تنظيم القطاع الفلاحي بما يخدم المصالح الاستيطانية الفرنسية، خاصة في مجال تربية الماشية باعتبارها موردا اقتصاديا مهما، وتنتهي الدراسة سنة 1930م تزامنا مع الاحتفال بالذكرى المئوية للاحتلال الفرنسي للجزائر وهي مناسبة حاولت فيها الإدارة الاستعمارية إبراز ما اعتبرته نجاحا لسياستها الاقتصادية والفلاحية في الجزائر، أما الإطار الجغرافي فيتمثل في القطر الجزائري الذي كان خاضعا للاستعمار الفرنسي في تلك الفترة.

## أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار موضوع السياسة الفلاحية الفرنسية في الجزائر تربية الماشية نموذجا 1870م –1930م إلى ما يلي:

- **الأسباب الذاتية:**

– الاهتمام الشخصي بتاريخ الجزائر خلال الفترة الاستعمارية خاصة الجانب الفلاحي المرتبط بالسياسة الاستعمارية الفرنسية.

– الرغبة في دراسة قطاع تربية الماشية باعتباره جانبا مهما من البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري، والذي لم يحظ بالعناية الكافية مقارنة بالدراسات السياسية والعسكرية.

- **الأسباب الموضوعية:**

– محاولة فهم مكانة السياسة الفلاحية ضمن المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر، باعتبارها أداة للسيطرة الاقتصادية وتثبيت الاستيطان الأوروبي.

– الكشف عن أهمية تربية الماشية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الاستعمارية، ودورها في تموين السوق الفرنسية بالمواد الحيوانية.

– تسليط الضوء على آثار السياسات الاستعمارية على الأراضي الرعوية وأنماط العيش التقليدية للجزائريين خاصة ما تعلق بالتنقل الرعوي والملكية الاجتماعية.

– العلاقة بين التشريعات الاستعمارية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها الريف الجزائري بين 1870م و1930م.

**الإشكالية:**

رغم ما اتسمت به السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر من طابع استقلالي إلا أنها أولت اهتماما خاصا بالقطاع الفلاحي، وخاصة تربية الماشية لما لها من أهمية اقتصادية واستراتيجية في دعم الاقتصاد الفرنسي وتغذية السوق الأوروبية، ومن هنا تبرز الإشكالية التالية:

فيما تمثلت الركائز الأساسية للسياسة الفلاحية الاستعمارية في الجزائر وما نصيب قطاع تربية الماشية منها؟

تندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات تمس مختلف جوانب الموضوع، نوجز ما فيما يلي:

- ✓ كيف طبقت الإدارة الفرنسية سياستها الفلاحية في الجزائر خلال فترة 1870م – 1930م؟
- ✓ ما هي الأهداف التي أرادت السلطات الاستعمارية الوصول إليها من خلال التحولات الفلاحية في الجزائر؟
- ✓ كيف أثرت السياسة الفلاحية الفرنسية في الجزائر على تربية الماشية والزراعة التقليدية لدى الجزائريين؟
- ✓ ما هي أهم التشريعات والإجراءات الإدارية التي اعتمدتها السلطات الاستعمارية لتنفيذ سياستها الفلاحية؟
- ✓ ما هي انعكاسات هذه السياسة على الواقع الجزائري بصفة عامة وعلى الفلاح الجزائري بصفة خاصة؟

**أهمية الدراسة:**

تكتسي دراستنا هذه أهمية كبيرة كونها:

- تعالج أحد الجوانب الجوهرية في تاريخ الجزائر خلال فترة الاستعمار المتمثلة في موضوع السياسة الفلاحية حيث سلطنا الضوء على جانب تربية الماشية التي عانت تهميشا من قبل الكتاب والمؤرخين.
- الكشف عن الكيفية التي استغلت بها الإدارة الاستعمارية الثروة الحيوانية والموارد الرعوية لتلبية حاجات الاقتصاد الفرنسي، مع ما رافق ذلك من تغيرات مست أنماط الإنتاج التقليدية وحياة السكان الريفيين.
- إثراء الكتابات التاريخية المتعلقة بتاريخ الفلاحة والاستيطان الأوروبي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية.

**أهداف الدراسة:**

**1.** الكشف عن حقيقة السياسة الفلاحية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1870م – 1930م وبيان ارتباطها العضوي بالمشروع الاستيطاني الاستعماري.

**2.** إظهار أهمية الزراعة لكونها النشاط الاقتصادي الأساسي للمجتمع الجزائري باعتباره مجتمعا ريفيا بالدرجة الأولى.

**3.** تحليل مكانة تربية الماشية ضمن هذه السياسة باعتبارها أداة اقتصادية واستراتيجية وظفتها الإدارة الاستعمارية لخدمة مصالحها.

**4.** دراسة الإجراءات والتدابير التي اعتمدتها السلطات الفرنسية لتحديث قطاع تربية الماشية، من إدخال السلالات الأجنبية إلى تطبيق التقنيات الحديثة.

**5.** إبراز انعكاسات هذه السياسة على المجتمع الجزائري سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي مع التركيز على تفكيك البنى التقليدية ورد فعل الجزائريين من هذه السياسة.

**عرض خطة الدراسة:**

انطلاقا من الإشكالية والمادة العلمية عالجت مذكرتنا هذه وفق خطة تتكون من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وفهرس وملاحق.

تناولنا في الفصل الأول المعنون بالواقع الفلاحي خلال فترة الحكم العسكري (1830م – 1870م)، وتندرج ضمنه أربعة مباحث، المبحث الأول: القطاع الزراعي الجزائري خلال (1830م – 1870م) ودرسنا فيه التشريعات العقارية والمحاصيل الزراعية خلال فترة الحكم العسكري، المبحث الثاني: القطاع الغابي في الجزائر خلال فترة (1830م – 1870م) ودرسنا فيه السياسة الغابية الفرنسية في الجزائر وأهم المنتوجات الغابية، المبحث الثالث: قطاع المياه في الجزائر خلال فترة (1830م – 1870م) ودرسنا فيه الموارد المائية وأهم المراسيم والقوانين المتعلقة

بتنظيم المياه الزراعية، المبحث الرابع: الإنتاج الحيواني الجزائري خلال (1830م – 1870م) درسنا فيه تربية الماشية والصيد البحري، والفصل الثاني عنوناه بالتحولات الفلاحية الكبرى خلال فترة الحكم المدني 1870م–1930م، وتندرج ضمنه ثلاثة مباحث، المبحث الأول: استكمال إصدار القوانين والمراسيم لمصادرة الأراضي، درسنا فيه القوانين والمراسيم خلال فترة الحكم المدني، المبحث الثاني: التحولات في الوسائل والتقنيات الفلاحية ودرسنا فيه الوسائل والتقنيات الزراعية الأوروبية الحديثة، وكذلك البنوك والمصارف المالية والتعليم الفلاحي، المبحث الثالث: المزروعات الكولونيالية الحديثة والجزائرية التقليدية ودرسنا فيه أهم المزروعات الكولونيالية التي زرعوها في الجزائر والمزروعات الجزائرية التقليدية والقطاع الزراعي بين العصرنة والتقليد، أما الفصل الثالث والأخير فعنوناه بتربية الماشية لخدمة المشروع الاستيطاني وتندرج ضمنه أربعة مباحث: المبحث الأول: قطعان الماشية تعدادها وتوزعها وتطور تعداد الحظيرة الحيوانية، المبحث الثاني: السياسة الفرنسية في تطوير تربية الماشية والتقنيات المعتمدة وأنواع المنتوجات الحيوانية ودرسنا فيه السياسة الفرنسية المتبعة في تطوير تربية الماشية والوسائل والتقنيات الحديثة، المبحث الثالث: الإنتاج الحيواني ودرسنا فيه تربية الماشية والسلالات المستوردة والمنتوجات الحيوانية الأخرى والصيد البحري، المبحث الرابع: تمحور حول انعكاسات السياسة الفرنسية الفلاحية على تربية الماشية وعلى المجتمع الجزائري ودرسنا فيه، انعكاساتها على تربية الماشية وعلى الفلاح الجزائري وردود فعل الجزائريين على هذه السياسة.

**المادة العلمية:**

وقد اعتمدنا في إنجاز مذكرتنا هذه على مجموعة من المصادر والمراجع وبلغات مختلفة أخص بالذكر:

– كتاب "الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871م – 1900م) الجزئيين الأول والثاني لمؤلفه شارل روبير أجيرون، بالإضافة إلى كتابه "تاريخ الجزائر المعاصرة" الذي لا يمكن لأي باحث في تاريخ الجزائر المعاصر أن يستغني عنهما وقد استفدنا من الكتابين خاصة في الفصلين الثاني والثالث في عنصر التحولات في الوسائل والتقنيات الفلاحية وعن تربية الماشية تعدادها وتوزعها، لكن الكاتب لم يبرز بشكل واضح البعد العنصري للسياسة الفرنسية في الجزائر فيما يخص مثلا القروض المالية والنفقات المالية.

– كتاب "الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830م – 1962م) لمؤلفه بن داهة عدة فقد أفادنا فيما يتعلق بالاستيطان وقوانين نزع الملكية والتعليم الفلاحي.

– كتاب "هذه هي الجزائر" لمؤلفه أحمد توفيق المدني وأفادنا في عنصر الثروة الحيوانية والصيد البحري والمنتوجات الزراعية المتعلقة بالأهالي والمستوطنين وقطاع المياه.

- كتاب "سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من (1830م – 1954م) لمؤلفه يحي بوعزيز وأفادنا في عنصر البنوك والمصارف التي أنشأت لدعم النشاط الاستيطاني وكذلك في الإنتاج الحيواني مع تقديم إحصائيات عن الثروة الحيوانية في الجزائر.

- كتاب " الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830م – 1960م) لمؤلفه عدي الهواري وهو كتاب مهم ساعدنا في دراسة الإنتاج الحيواني.

أما فيما يخص الكتب باللغة الأجنبية، فقد اعتمدنا على كتاب:

- Félix Falck, L'Algérie un siècle de colonisation française, Notre domaine colonial.
- Guide des nouveaux colons en Algérie.

أما عن الدراسات السابقة فقد اطلعنا على العديد من الرسائل الجامعية التي لها علاقة بموضوعنا أهمها:

- أطروحة دكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر لعمر لمقدم بعنوان "القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية (1870 – 1914م) والتي استفدنا منها خاصة فيما يخص تعداد الثروة الحيوانية وتوزعها وأنواع المنتوجات الحيوانية.

وزيادة على ذلك اعتمدنا على مجموعة من المجلات.

**المناهج المتبعة المعتمدة:**

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي بأداتيه الوصف والتحليل الضروريين لإبراز القيمة التاريخية للأحداث حسب التسلسل الزمني، والمنهج الإحصائي اعتمدنا عليه بشكل أساسي وكبير في مختلف مراحل البحث من خلال دراسة معطيات إحصائية متنوعة وكثيرة، أرقام، جداول، نسب مئوية وهذا لتسهيل فهم الدراسة، والمنهج المقارن تم توظيفه عند دراسة الفوارق بين أوضاع تربية الماشية قبل التوسع الاستيطاني الفرنسي وبعده، وكذلك مقارنة أوضاع المربين الجزائريين بالمستوطنين الأوروبيين في ظل السياسات الفلاحية الاستعمارية والمقارنة أيضا بين مختلف الوقائع والإحصائيات.

اعتمدنا على هذه المناهج باعتبارها تعالج موضوع الدراسة من جوانبه المختلفة: تاريخيا، سياسيا، اقتصاديا بشكل متكامل.

**صعوبات البحث:**

- قلة المصادر الجزائرية التي تعكس وجهة نظر السكان الأصليين، إذ أن أغلب الوثائق كتبها الاستعمار.
- معظم مصادر البحث كانت بالفرنسية، وهذا من شأنه رفع التحدي للقيام بمجهودات مضاعفة لترجمة محتويات هذه الكتب.

- الارتباطات المهنية في بعض الأحيان حالت بين إنجاز البحث والوصول إلى مواضع المصادر خارج محل الإقامة.

في ختام هذا البحث، لا يسعنا سوى توجيه الشكر الجزيل والوافر للأستاذ "وادفلي يسين" على سعة صدره وصبره معنا في إسداء النصائح والتوجيهات وتقديم المراجع، وأخيرا نتمنى أن نكون قد وفقنا في إنجاز هذا العمل بشكل يجعله إضافة للمكتبة الجزائرية.

# الفصـــل الأول

## الواقع الفلاحي خلال فترة الحكم العسكري
## (1830-1870)

- **المبحث الأول:** القطاع الزراعي خلال فترة الحكم العسكري (1830-1870)
- **المبحث الثاني:** القطاع الغابي في الجزائر خلال فترة الحكم العسكري (1830-1870)
- **المبحث الثالث:** قطاع المياه في الجزائر خلال فترة الحكم العسكري (1830-1870)
- **المبحث الرابع:** الإنتاج الحيواني الجزائري خلال فترة الحكم العسكري (1830-1870)

مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م خضعت البلاد لنظام الحكم العسكري الذي فرضته السلطات الاستعمارية بهدف بسط سيطرتها على مختلف جوانب الحياة، وقد انعكس هذا النظام على الأوضاع الفلاحية بصفة خاصة حيث شرعت الإدارة الاستعمارية في تنظيم واستغلال الموارد الزراعية والطبيعية بما يخدم مصالحها الاقتصادية لذلك شهدت هذه المرحلة جملة من التحولات التي مست قطاع الزراعة والغابات والموارد المالية إضافة إلى الثروة الحيوانية التي كانت تحتل مكانة مهمة في النشاط الفلاحي، ومن ثم يهدف هذا الفصل إلى إبراز ملامح الأوضاع الفلاحية في الجزائر خلال فترة الحكم العسكري (1830م – 1870م).

## المبحث الأول: القطاع الزراعي الجزائري خلال فترة الحكم العسكري (1830م – 1870م)

### المطلب الأول: التشريعات العقارية

منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر كانت الأرض قلب الصراع لأنها لم تكن مجرد مساحة جغرافية بل مصدر عيش وهوية وانتماء ولتحقيق أهدافها الاستيطانية لم تكتفي الإدارة الاستعمارية بالقوة العسكرية بل لجأت إلى إصدار قوانين وتشريعات مكنتها من مصادرة الأراضي والممتلكات تحت غطاء قانوني، وهكذا تحولت النصوص القانونية إلى بنود ووسيلة لإعادة توزيع الملكية لفائدة المعمرين وهو ما أحدث تغيرات عميقة في المجتمع الجزائري، فما هي هذه القوانين؟ وكيف أثرت في واقع الجزائريين خلال هذه الفترة؟

ولفهم حقيقة هذه القوانين ينبغي علينا التوقف عند أهم هذه القوانين والمراسيم التي اتخذتها الإدارة الاستعمارية كذريعة لمصادرة أملاك الجزائريين.

#### 1. مرسوما 1844م و1846م:

أمام الوضعية الشاذة المرتبطة بالتطورات السياسية لفرنسا المؤيدة أحيانا أو المعارضة أحيانا أخرى للولاية العامة تدخلت السلطات الإدارية الاستعمارية في أولى محاولة لها لفرنسة الأراضي الزراعية في الجزائر، وذلك عبر قنوات أساسية تمثلت في سن قوانين تعمل على تسوية العقود والصفقات العقارية بين الأهالي والأوروبيين، فأصدرت مرسومين مكملين لبعضهما أحدهما:

- 01 نوفمبر 1844م والثاني 21 جويلية 1846م، وذلك لتحقيق هدفين أساسيين هما:

- طمأنة الجزائريين بالأمان في قطعهم الأرضية وملكياتهم مستقبلا.
- تسهيل انتقال الأراضي الزراعية إلى الكولون.

وللحصول على نتيجة أولى فإن مرسوم 1844م أثبت شرعية (Validités) ما تملكه الكولون من قبل وصادق على العقود العقارية السابقة، وقرر أن مسألة المساس أو التصرف في أملاك الأحباس فكرة لم يعد لها تأثير على الممتلكين الأوروبيين، وأعلن بأن الربع العقاري الذي شكل ثمن البيع قابل للاشتراء ثانية بدفع التعويض النقدي عنه، وذلك بأن الصفقات العقارية بين الأهالي والأوروبيين ستكون محل رعاية القانون الفرنسي مستقبلا، أي أن القانون الفرنسي سيكون هو المرجع المتحكم في عمليات انتقال الأراضي بين الأوروبيين والجزائريين، بهذا الشكل سيضمن هذا المرسوم الحقوق العقارية للحائزين الفرنسيين.

وتحقيقا للهدف الثاني فإن مرسوم 21 جويلية 1846م قرر بأن السلطات الاستعمارية سوف تباشر بإجراءات تحقيق عن عقود الملكية العقارية الريفية بتحديد مساحتها وفق قرارات خاصة تصدرها وزارة الحربية وكل الأراضي التي ليس لها سندات ملكية فإنها تتحول إلى ملكية الدولة، ومس هذا القانون أراضي البور لافتراض أنها بدون

مالك، وتذكر بعض المصادر أنه قد تم انتزاع 78.000 هكتار من متيجة لوحدها بحجة أن أصحابها غير حائزين على عقود ملكيتهم. (بن داهة، 2013، الصفحات 317-318)

**2. مرسوم جويلية 1845م:**

حظي المرسومان السالفا الذكر بدعم قانوني يتمثل في المرسوم الحكومي الصادر في 31 جويلية 1845م القاضي بالسماح للعسكريين بحجز الأراضي الزراعية في حالة حدوث أي نشاط عدائي للوجود الفرنسي كإجراء حربي، إذ نصت المادة 10 منه على مصادرة أملاك الجزائريين الذين اقترفوا أعمالا ضد الإدارة الفرنسية، وكان المرسوم يهدف صراحة إلى دفع الوجهاء وزعماء قبائل المخزن إلى التحالف مع فرنسا على أن يستغل الخاضعون لفرنسا، ومن هؤلاء المتعاونين تشكلت النواة الأولى للبرجوازية العقارية في الجزائر كما سمح لهم المرور مجانا والتمتع بالحماية في الطرقات الفرنسية مقابل دفعهم ثلاثين سنتيما لكل عشر كيلومترات إلى جانب قروض مؤقتة وتسليمهم لكميات من الحبوب والبذور مجانا.

وقد رافقت عمليات امتلاك الأراضي بعد اغتصابها عمليات تعمير استيطاني فعلي لاسيما بعد 1841م. (بن داهة، 2013، الصفحات 320-321)

**3. قانون 16 جوان 1851م:**

أكد قانون 16 جوان 1851م في مادته العاشرة أن الملكية حق مضمون للجميع دون تمييز بين الملاك الأهالي والملاك الفرنسيين أو غيرهم، لكن الواقع أثبت غير ذلك فبصدور هذا القانون أصبح الجزائريون لا يتحملون العيش داخل الأرياف المحاذية للمساحات الغابية بسبب الاتهامات المتتالية للإدارة الاستعمارية لهم بارتكاب المخالفات ففيما بين 1883م و1890م حررت الإدارة 96.570 دعوة قضائية تتهم فيها الجزائريين بارتكاب مخالفات.

وللعلم فإن قانون 1851م قد حضرت له لجنة ترأسها الجنرال "دي لاموريسيار"، أحد مؤيدي فكرة ترحيل الجزائريين وحشدهم في جهات معينة.

كما مس هذا القانون الغابي 16 جوان 1851م غابة بني خنيس بجبال بني سقران شمال معسكر التي تغطي مساحتها 3.698 هـ، إلا أن قبيلة خنيس احتجت على قرار المصادرة لاعتبار الغابة ملكا جماعيا تم شراؤها وفق عقد مكتوب من باي معسكر سنة 1801م بمبلغ 2.500 ريال. (بن داهة، 2013، الصفحات 329 – 330)

**4. قانون 18 جويلية 1851م:**

وضعت المواد من 07 حتى 17 من الفصل الثالث لقانون 18 جويلية 1851م ثلاث قواعد:

**أولا:** أن الملكيات العقارية للأهالي والأوروبيين على حد سواء هي قابلة للخرق.

**ثانيا:** إن حق التملك والتمتع بالأراضي التابعة للقبيلة غير قابل للتحول لصالح الأشخاص الأجانب عن القبيلة.

**ثالثا:** إن عمليات المتاجرة بالأملاك العقارية فيما بين الجزائريين ستتم وفق إجراءات إسلامية ووفق القانون المدني في جميع الحالات الأخرى.

الداعي إلى إصدار هذه المادة القانونية هو ضمان أن الكولون حتى لا يغامروا بأنفسهم داخل القبائل، وبالتالي يعرقلون النشاطات العسكرية ضد القبائل المتمردة والثائرة، لا سيما في المناطق العسكرية لأن المناطق المدنية قد ضمنت فيها المادة 17 من قانون 1851م الحق للأوروبيين في شراء أراضي الحبوس. (بن داهة، 2013، صفحة 333)

**5. القرار المشيخي (Sénatus consulte) 22 أفريل 1863م:**

استبدل حق استفادة القبائل الجزائرية من أراضي العروش بملكيتها وفرض تقسيمها بعد ذلك على الدواوير وعلى الأفراد لتفتيتها وتحويلها إلى ملكيات فردية بغرض تحقيق الترقية الثقافية للجزائريين أي جذبهم إلى الحضارة الفرنسية من خلال ما سيترتب عن ذلك من تكثيف معاملاتهم العقارية مع المستوطنين وتأثيرهم بهم.

بذلك انتقلت مساحات هائلة من الأراضي إلى السلطات الاستعمارية والكولون بلغت قرابة 06 ملايين هكتار سنة 1866م منها 508.000 هـ من الأراضي الزراعية للكولون وتحول كثير من الجزائريين من ملاكين إلى خماسين في حقولهم لا يحصلون سوى ما يسد رمقهم واضطر كثير ممن احتفظ ببعض الملكيات الصغيرة إلى الاستدانة لشراء البذور من الأوروبيين أو اليهود بفوائد بلغ بعضها 20 % شهريا أي 240 % سنويا. (بلاح، 2006، صفحة 159)

حيث اعتبر هذا القانون من أهم الوثائق الخاصة بالريف الجزائري لأنه ارتبط بعدة عمليات مست الفلاح الجزائري وملكياته العقارية وألزمته بإجراءات عديدة وكان هذا تشريعا يخضع لطموحات أصحاب رؤوس الأموال.

(بليل، 2013، صفحة 126)

**المطلب الثاني: المحاصيل الزراعية خلال فترة الحكم العسكري 1830م –1870م**

شكلت الفلاحة النشاط الاقتصادي الرسمي في الجزائر خلال تلك المرحلة قبل 1830م، حيث اتسمت البلاد بخصوبة أراضيها واعتدال مناخها وتنوع مجالاتها الطبيعية فقد توفرت بها سهول واسعة ومراع شاسعة أسهمت في ازدهار الإنتاج الزراعي والحيواني حتى عدت من المناطق الغنية بالموارد الفلاحية مقارنة بعدد من الأقاليم الأوروبية، اختلفت بين المعاشية والتجارية أهمها:

**1. محاصيل معاشية:**

**1.1. القمح:** وقد عرفت الجزائر وفرة معتبرة في إنتاج الحبوب لا سيما القمح والشعير إلى جانب منتجات أخرى كالصوف، الجلود والشموع، كما تميزت مراعيها بتنوع الثروة الحيوانية من أبقار وأغنام وماعز وغيرها، الأمر الذي عزز الطابع الرعوي إلى جانب النشاط الزراعي.

وتشير بعض الشهادات أن سهول متيجة كانت من بين أخصب السهول وأجملها بالنظر إلى جودة تربتها وملاءمة مناخها وموقعها حيث قدرت مساحتها بحوالي 330 ميلا مربعا. (الزبيري، 1972، صفحة 51)

إن الظروف المناخية ونوعية التربة تؤثر بشكل كبير ومباشر على الزراعة فالاختلاف من منطقة إلى أخرى في المناخ يسمح بالتنوع في المحاصيل الزراعية.

أما المناطق الساحلية فهي تختص بالبقوليات والحبوب، أما المناطق الجبلية فهي مشهورة بزراعة الأشجار المثمرة بينما يرتكز النشاط الرعوي في مناطق الهضاب العليا مع وجود زراعات معاشية قليلة وبسيطة خاصة في الأوراس. (سعيدوني، 2000، الصفحات 388–389)

حيث وصف حمدان خوجة في كتابه "المرآة": أن قمح مدينة متيجة أقل جودة من غيره ولونه يميل إلى الاسوداد وكمية النشاء فيه أقل من تلك التي تحتوي عليها القموح الأخرى ولا يمكن خزنه لأكثر من سنة لأنه يتعرض للفساد وهذا ناتج عن جو المنطقة ومناخها. (خوجة، 1970، صفحة 87)

بالإضافة كذلك رغم توفر ووجود القمح إلا أن معظم سكان السهول يستهلكون الشعير بكثرة، (خوجة، 1970، صفحة 70) فقد اشتهرت الحضنة بهذه الزراعة حيث يعتمد سكانها في عيشهم عليها ومعيشة حيواناتهم باستخدامها أعلافا للحيوانات، (بيرم، 2011، صفحة 329) وعلى غرار الحبوب الأخرى كالذرة والخرطال.

أما بالنسبة للأشجار المثمرة في الجزائر نجد التين، الزيتون، الخوخ، التفاح، المشمش، حب الملوك، التين الشوكي، البلوط وغيرها، (بوعزيز، 2007، صفحة 486) إلى جانب هذه المزروعات تنتج الجزائر أيضا العسل خاصة في المناطق الشرقية كالقالة وبجاية خاصة الأقاليم الجبلية. (سعيدوني و الشيخ المهدي بوعبدلي، 1986، صفحة 59)

أما الغابات فهي تغطي مساحات شاسعة من الهضاب العليا ومرتفعات الأطلس الصحراوي، (المدني، 2001، صفحة 230) وقد اشتهرت معسكر، وهران، بجاية وقسنطينة بإنتاج الحبوب وكان محصولا رئيسيا معدا للاستهلاك الداخلي والتصدير الداخلي والخارجي، بينما ارتبطت زراعة الأشجار المثمرة بالأراضي الجبلية وازدهرت البساتين بالأراضي المحيطة بالمدن الكبرى. (هلايلي، 2007)

يعتبر الشرق الجزائري من أكبر المناطق المنتجة للقمح الصلب كما أن الجزائر كانت تنتج كميات من الأرز الرفيع تباع للأهالي بأثمان معقولة.

ومن جهة أخرى كان الجزائريون يقومون بزراعة الكتان في جهات متعددة وهو من النوع الممتاز بالإضافة إلى زراعة التبغ والكروم وأشجار الزيتون وما إلى ذلك، (هلايلي، 2007) ولقد قدرت مساحات الأراضي المنتجة

للحبوب التي يمتلكها البايلك الشرقي أواخر العهد العثماني بما يعادل 4.800 جابدة[1] ومن البايلك الغربي بما يناهز 3.500 جابدة. (سعيدوني و الشيخ المهدي بوعبدلي، 1986، صفحة 58)

وحسب نصر الدين سعيدوني: فإن السنوات الأخيرة من العهد العثماني في الجزائر خاصة من القرن 18 وحتى الفترة الممتدة 1816م – 1830م كانت الجزائر تشهد نشاطا زراعيا واسع النطاق حيث أنتجت محاصيل أساسية مثل القمح، الشعير والدجن لتلبية الحاجيات المحلية وتصدير الفائض وقد بلغ إنتاج الحبوب 7.500.000 قنطارا كما انتشرت زراعة الأشجار المثمرة مثل الزيتون، الكالين، البرتقال، العنب والخوخ خاصة في المناطق الساحلية والسهول القريبة من المدن مع توجيه جزء من الإنتاج للتصدير، وبرزت الخضروات ذات الطابع التجاري مثل: البطاطا، البصل والفلفل التي كانت تساهم بشكل كبير في الأسواق المحلية حيث سجلت أسعار دقيقة لعدد من المحاصيل مثل 100 حبة بصل بـ 30 سنتيما وكذلك اهتدت المزارع التجارية لزراعة القطن، الكتان، الأرز والقمح تركزت في سهول المدن الغربية مع زراعات إضافية في مناطق السلطان (دار السلطان) والواحات الصحراوية وعلى الرغم من الاستغلال المكثف للغابات بقيت الجزائر تحتوي على مساحات كبيرة من الأشجار الغابية لاسيما في الساحل الشرقي حيث كانت الغابات توفر خشب البناء وأشجار نفيسة ومتنوعة مع إنتاج سنوي وصل إلى 200.000 كلغ وقد بلغ مجموع المساحات الغابية حوالي 1.251.757 هكتارا مما يعكس ثراء الجزائر الزراعي والغابي. (سعيدوني و الشيخ المهدي بوعبدلي، 1986، الصفحات 58–59)

**2. محاصيل تجارية:**

**1.2. التبغ:** بدأ الفرنسيون في سنة 1844م أولى محاولاتهم لزراعة التبغ في الجزائر باعتبار أن المناخ ملائم لهذه الزراعة، رغم أن زراعتها وبيعها كانت بشكل حر إذ يكلف الهكتار الواحد ما بين 600 إلى 800 فرنك لإنتاج 1.500 كلغ أوراق جافة من التبغ، بلغت مساحة زراعته سنويا في الجزائر ما بين 5.000 إلى 6.000 هكتار في منطقة الجزائر من 4 إلى 5 آلاف هكتار ما بين متيجة والساحل وسهول يسر ومنطقة القبائل وخصوصا سهول الشلف، أما في قسنطينة حوالي 1.000 هكتار ويتم زراعته في المثلث بونة، القالة وديجيفي[2]، أما في مناطق وهران فالتربة غنية بشكل كبير إلا أن زراعة التبغ غائبة عدا بعض المناطق التي يزرعها الجزائريون فقد قدر إنتاج الجزائر السنوي من التبغ ما بين 5 إلى 6 ملايين كلغ.

[1] هي مجموعة أو حزمة من الأشياء المعدودة يكون لها عدد محدد وتستعمل في العد أو في تسجيل الكميات في الوثائق والدفاتر الإدارية.

[2] منطقة Digue–vieille تقع بجوار ميناء مدينة القالة في ولاية الطارف، تشتهر بمساراتها الصخرية ومياهها الصافية وشواطئها المعروفة حاليا باسم شواطئ القالة القديمة.

**جدول رقم 01: يمثل إنتاج التبغ بالجزائر بين 1850م – 1853م**

| السنة | عدد المنتجين | الإنتاج / كلغ |
|---|---|---|
| 1850 | 9 | 3778 |
| 1851 | 184 | 5888 |
| 1852 | 272 | 9323 |
| 1853 | 335 | 140.000 |

**المرجع:** (سعودي و نايت قاسي، 2022)

يبين جدول إنتاج التبغ بالجزائر خلال الفترة 1850م – 1853م تطورا تصاعديا ملحوظا سواء من حيث عدد المنتجين أو من حيث حجم الإنتاج بالكيلوغرام وهو ما يعكس ديناميكية واضحة في هذا النشاط الفلاحي خلال السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي.

ففي سنة 1850م سجل عدد محدود من المنتجين قدر بـ 09 فقط بإنتاج بلغ 3.778 كلغ، ما يدل على أن زراعة التبغ كانت في بدايتها ولم تكن قد عرفت بعد انتشارا واسعا، غير أن سنة 1851م شهدت قفزة معتبرة، إذ ارتفع عدد المنتجين إلى 184 منتج وتضاعف حجم الإنتاج ليصل إلى 5.888 كلغ وهو ما يعكس انتقال هذا النشاط من طابع محدود إلى طول التوسع التدريجي.

ويؤكد هذا المنحى التصاعدي لسنة 1852م، حيث بلغ عدد المنتجين 272 منتجا بإنتاج قدره 9.323 كلغ مما يدل على استمرار الإقبال على زراعة التبغ وتزايد الاهتمام به، أما سنة 1853م فقد مثلت ذروة هذا التطور خلال الفترة المدروسة إذ ارتفع عدد المنتجين إلى 335 وقفز الإنتاج إلى 14.000 كلغ وهو ما يبرز اتساع رقعة هذا النشاط وتزايد مردوديته.

وعليه يمكن أن نقول بأن الجدول يكشف العلاقة الوطيدة والواضحة بين تزايد عدد المنتجين وارتفاع حجم الإنتاج مما يعكس مرحلة توسع تدريجي لزراعة التبغ في الجزائر خلال مطلع خمسينيات القرن التاسع عشر.

**2.2. القطن:** وعلى غرار زراعة التبغ ظهرت أيضا زراعة القطن، فقد تمت تجربة زراعة القطن بنسبة نجاح متفاوتة بين المستوطنات، ففي 1856م قدرت مساحة زراعته بـ 2.000 هكتارا في الجزائر وضواحيها و800 هكتارا في مدينة قسنطينة و1.000 هكتار في وهران، وهذه الأخيرة عرفت نجاحا جيدا وهذا بفضل الري في سهول الهبرة ومينا ووادي تليلات بالشلف، فأغلب الزراعات المنتجة في الجزائر وبالأخص الصيفية (يكون سقيها ما بين ماي إلى سبتمبر)، يأتي القطن في الصف الأول ثم الذرة والسمسم والتبغ والكروم، حيث يمثل الجدول التالي إنتاج القطن في الجزائر حسب السنوات.

**جدول رقم 02: يمثل إنتاج القطن بالجزائر بين 1858م – 1871م**

| السنة | 1858 | 1864 | 1866 | 1871 |
|---|---|---|---|---|
| القنطار / الإنتاج | 1.040 | 5.000 | 9.000 | 2.710 |

**المرجع:** (سعودي و نايت قاسي، 2022)

يبرز هذا الجدول إنتاج القطن في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1858م و1871م تطورا متذبذبا يعكس طبيعة السياسة الزراعية الاستعمارية خلال هذه الفترة، ففي سنة 1858م سجل إنتاجا قدره 1.040 ق وهو رقم يعكس مرحلة إدخال زراعة القطن ضمن التجارب الفلاحية التي شجعتها الإدارة الاستعمارية في سياق البحث عن محاصيل بديلة ذات طابع تجاري، غير أن سنة 1864م شهدت ارتفاعا ملحوظا في الإنتاج ليبلغ 5.000 قنطارا ما يدل على توسع نسبي في المساحات المزروعة ودخول هذا النشاط طور الاستغلال الأوسع.

وتتأكد هذه الديناميكية سنة 1866م حيث قفز الإنتاج إلى 900 ق وهو أعلى مستوى مسجل ضمن الجدول ما يعكس ذروة الاهتمام بزراعة القطن في هذه المرحلة خاصة في ظل تزايد الطلب الخارجي على المواد الأولية الصناعية، إلا أن هذا المنحى لم يستمر إذ تراجع الإنتاج سنة 1877م إلى 2.710 ق وهو انخفاض واضح مقارنة بسنة 1866م، مما يدل على دخول هذا النشاط في مرحلة تراجع نسبي، حيث بلغ سعر الكيلوغرام الواحد من القطن ما بين 05 إلى 07 فرنك لكنه عندما تراجعت نسبة إنتاجه أصبح منعدما لعدم مساندة الحكومة الفرنسية له في الآونة الأخيرة (1871م – 1879م).

**3.2. زراعة الكتان:** اعتبر سان مور Saint Maur أنه لا بد من إدخال تجربة زراعة الكتان في الجزائر خاصة في الجزء الغربي وإن للجزائر القدرة على إنتاج أصناف جديدة وتستغرق فترة طويلة والجدول الموالي يبين كمية الإنتاج خلال سنوات 1854م –1870م.

**جدول رقم 03: يمثل كمية إنتاج الكتان بالجزائر بين 1854م – 1870م**

| السنة | 1854 | 1865 | 1869 | 1870 |
|---|---|---|---|---|
| القنطار / الإنتاج | 20.000 | 31.427 | 39.528 | 42.527 |

**المرجع:** (سعودي و نايت قاسي، 2022)

يبرز الجدول المعنون بإنتاج الكتان في الجزائر تطورا في كميات الإنتاج خلال الفترة الممتدة بين 1854م إلى 1870م وهو ما يندرج ضمن التحولات التي عرفها القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وتظهر المعطيات أن الإنتاج سجل سنة 1854م ما مقداره 20.000 ق ثم ارتفع سنة 1865م إلى

31.427 ق ليواصل منحاه التصاعدي سنة 1869م إلى 39.528 ق قبل أن يصل سنة 1870م إلى 42.527 ق، ويتضح من خلال هذه الأرقام أن إنتاج الكتان عرف زيادة في الإنتاج خلال هذه الفترة دون تسجيل أي تراجع في أي مرحلة من المراحل في الجدول.

ويدل هذا الارتفاع الكمي على توسع الكتان وتعزيز مكانته ضمن المحاصيل الزراعية إذ تضاعف الإنتاج تقريبا بين سنتي 1854م و 1870م، كما تكشف الفوارق الرقمية بين السنوات عن تسارع نسبي في وتيرة النمو خاصة سنتي 1865م و 1869م، وهو ما يعكس توجها نحو تكثيف هذا النشاط الزراعي خلال هذه الفترة وعليه قراءتنا لهذا الجدول تظهر لنا منحى تصاعديا واضحا في إنتاج الكتان في الجزائر ما يعكس تطورا ملحوظا في حجم هذا المحصول ضمن البنية الزراعية خلال هذه الفترة ويعكس الحاجة الماسة لهذه المادة، فلا يمكن لنا أن نتعرف على هذه المادة بدون أن نتعرف على إيرادات فرنسا من مادة الكتان خاصة في سنة 1854م، باعتبارها نقطة لبداية التحول.

**جدول رقم 04: يمثل إيرادات فرنسا من الكتان سنة 1854م**

| المنطقة | الكمية المستوردة / كلغ |
|---|---|
| روسيا | 14.000.000 |
| بلجيكا وإيرلندا | 8.000.000 |
| ألمانيا –بروسيا –والبلدان الأخرى | 4.000.000 |
| مصر | 2.000.000 |
| الجزائر | 22.459.000 |

**المرجع:** (سعودي و نايت قاسي، 2022)

يعكس الجدول إيرادات فرنسا من الكتان سنة 1854م طبيعة التوجهات الاقتصادية الفرنسية في منتصف القرن التاسع عشر في سياق التحولات الصناعية التي عرفتها أوروبا حيث أصبح الكتان مادة أولية وأساسية للصناعات النسيجية.

تظهر لنا المعطيات أن روسيا احتلت المرتبة الأولى تصنيفا بكمية بلغت 14.000.000 كلغ ما يؤكد مكانتها آنذاك بين الدول الأوروبية كمصدر رئيسي للموارد الأوروبية الزراعية واندماجها في شبكة التبادل الدولي، تليها بلجيكا وإيرلندا بـ 8.000.000 كلغ وهما منطقتان عرفتا بتطور زراعة الكتان وتحسين أساليب تصنيعه خاصة في ظل الثورة الصناعية أما ألمانيا وبروسيا والبلدان الأخرى فقد صدرت مجتمعة 4.000.000 كلغ وهو ما يعكس مساهمتها المتوسطة ضمن السوق الأوروبية للكتان في حين تبقى إيرادات مصر محدودة نسبيا فهي

تمثل 2.000.000 كلغ رغم موقعها الزراعي ما يدل على أن فرنسا في هذه المرحلة كانت تعتمد أساسا على الفضاء الأوروبي في تأمين هذه المادة.

غير أن اللافت في الجدول هو تصدر الجزائر بقيمة 22.459.000 كلغ هي كمية تفوق مجموع إيرادات بقيمة المناطق مجتمعة تقريبا، ويعكس ذلك المكانة التي بدأت تحتلها الجزائر داخل المنظومة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية بعد الاحتلال (1830م)، حيث اتجهت السياسة الاقتصادية نحو توجيه الإنتاج الزراعي لخدمة حاجيات المتروبول، فارتفاع هذه النسبة يبرز تحول الجزائر إلى مصدر تمويل مباشر للمواد الأولية في إطار إدماجها القسري ضمن اقتصاد تابع يلبي متطلبات الصناعة الفرنسية.

وعليه فإن الجدول لا يقدم مجرد أرقام إحصائية بل يكشف عن اختلاف في طبيعة المبادلات، حيث تتأكد تبعية الجزائر الاقتصادية لفرنسا واندماجها ضمن منطلق استغلال الموارد الزراعية لخدمة السوق الفرنسية بما ينسجم مع التوجهات الكولونيالية السائدة في تلك المرحلة.

**4.2. الحلفاء:** تغطي هذه الأخيرة البلاد حيث تنتشر على نحو 04 ملايين من الهكتارات التي قضى عليها الإهمال الاستعماري خاصة أراضي البور، يبلغ إنتاجها السنوي 150 ألف طن يسلم كله لشركة فرنسية واحدة حيث يأخذ الأهالي مقابل عملهم في جني هذه المادة ثمنا زهيدا في حين أن الإدارة الاستعمارية تقوم بإعادة بيعه بأثمان باهظة للولايات الأوروبية حيث اعتبرت منطقة الأطلس التلي الموطن الأصلي لأجود أنواع الحلفاء.

(رواحنة، 2014، صفحة 110)

**المطلب الثالث: مبادئ السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر**

**1. تفكيك ونزع الملكية:**

منذ الأيام الأولى للاحتلال انكشفت النوايا العدوانية للإدارة الاستعمارية الفرنسية، ضرب ببنود معاهدة الاستسلام عرض الحائط خاصة ما يتعلق بالممتلكات ولن ينال من حرية السكان من جميع الطبقات ولا من ديانتهم وممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم، إن القائد العام يتعهد بشرفه على احترام ذلك، ونستشف ذلك من سلسلة القرارات الصادرة بدء من 08 سبتمبر 1830م، فقد شهدت الملكية العقارية عقب الاحتلال فوضى عارمة خاصة بعد سقوط مدينة الجزائر كان سببها الرئيسي سقوط حكومة الداي واستباحة الجيش الفرنسي للملكيات العقارية المبنية والزراعية، فنزع الملكية من يد الأهالي هو الشرط الأساسي الذي لا مناص منه لاستيطان الفرنسيين، وأضاف أحد المتحمسين للاستعمار قوله: "ليس لدينا الوقت للحديث عن الحقوق.. نزع الملكية من الجزائريين هو الشرط الأول، الشرط الثاني الذي لا يمكن تجنبه من أجل استيلاء الفرنسيين على الأرض". (زقاف و سياب ، 2020)

فبدخول القوات الفرنسية إلى مدينة الجزائر تم طرد الموظفين من أصول تركية ولم يتم فعل أي شيء فيما يخص الاحتفاظ بالدفاتر والأرشيف الخاص بالإدارة الجزائرية، لذلك وجدت الإدارة الاستعمارية صعوبة في التعرف على الأملاك التي كانت في يد السلطة الجزائرية، فلجأت إلى بعض الجزائريين قصد الحصول على بعض المعلومات بشأن العقارات التي لم يصرح بها وذلك بإغرائهم بالأموال، حيث نصت المادة الخامسة من القرار (1830/09/08م) على أن كل شخص يدلي للحكومة الفرنسية بتواجد عقار غير مصرح به له الحق في نصف قيمة الغرامة التي يتعرض لها الشخص الذي امتنع عن التصريح، أما حصيلة هذه الغرامات فتدفع إلى خزينة المقتصد العام للجيش الفرنسي.

تمت أولى المحاولات للاستيلاء على الممتلكات الجزائرية مع بداية الاحتلال وينوه حمدان خوجة بذلك باعتباره شاهد عيان غداة الاحتلال قائلا: "لقد حصل الأوروبيون في الجزائر على الملكيات بشروط كلها لصالحهم، إنهم كانوا يستطيعون الامتلاك بواسطة الربح الدائم أو بأثمان زهيدة جدا، وهذه الطريقة للحصول على الأملاك قد استوردت حديثا لبلادنا ولا يسمح بها قانوننا الإسلامي". (زقاف و سياب ، 2020)

**2. الحجز والمصادرة:**

كان الحجز والمصادرة أداة فعالة من الأدوات الاستعمارية في الجزائر للضرب بقوة على أيدي القبائل الثائرة أو المساندة للمقاومات الشعبية حيث استغل من طرف سلطة الاحتلال الفرنسي كعقوبة قمعية وتعسفية في آن واحد لتحقيق غاية مزدوجة تتمثل في قمع التمردات تحت طائلة تحقيق الأمن بالمستعمرة، وفي نفس الوقت اتخاذ الحجز والمصادرة كمبرر للحصول على مزيد من الأراضي الضرورية لتقديمها لمشاريع الاستيطان حيث صنفت الإدارة الاستعمارية عقوبة الحجز والمصادرة إلى نوعين اثنين هما: الحجز الفردي والجماعي.

يعد النوع الثاني هو الأخطر والأكثر ضررا بالنسبة لمصالح حياة القبائل الجزائرية لشساعة مساحة الأراضي التي تغطيها كما أنه يصعب التمييز خلاله بين القبائل المدنية والغير مدنية، هذه الأخيرة التي يشملها الحجز أيضا بحكم وجود أراضيها ضمن ما يعرف بالملكية المشتركة ويتم إعلان الحجز من طرف الحاكم العام كإجراء قانوني. (زقاف و سياب ، 2020).

## المبحث الثاني: القطاع الغابي في الجزائر خلال فترة الحكم العسكري (1830م–1870م)

### المطلب الأول: السياسة الغابية الفرنسية في الجزائر

لقد سعت الإدارة الفرنسية الاستعمارية إلى بذل كل جهودها من أجل القضاء على أملاك الجزائريين وتحويلها لمصالح المشروع الاستيطاني بفضل ترسانة من القوانين والتشريعات بذل فيها المشرع الفرنسي الاستعماري والهيئة التشريعية الفرنسية على إصدار قوانين تعسفية في حق الأهالي الجزائريين بالسماح للأجهزة التنفيذية الاستعمارية بأن تضع يدها على هذه الأملاك الجزائرية في كافة المجالات وصولا إلى الغابات. (بليل، 2013، صفحة 128).

كان القطر الجزائري غنيا بغاباته الكثيفة قبل الاحتلال إلا أن العدوان الفرنسي الشنيع على البلاد سنة (1830م) والحروب الطاحنة التي وقعت إثر ذلك فدامت عشرات السنين، قد خربت البلاد وأتلفت القرى وأحرقت الغابات وأعدمتها فالاستعمار الفرنسي قد استقر في البلاد الجزائرية على أشلاء الضحايا ورفع مدنه فوق خرابات المدن والقرى الجزائرية وغرس كرومه في الأرض التي كانت مصدر حياة الأمة الجزائرية وقد سقتها بدمائها فكان عدد الذين ماتوا دفاعا عنها أكثر من عدد الذين بقوا إلى حين عبيدا للاستعمار فيها.

فالغابات في القطر الجزائري لا تحجب اليوم إلا نحو ثلاثة ملايين من الهكتارات والاستعمار لا ينفق أموال البلاد إلا فيما يعود بالنفع القريب على المستعمرين وعلى الإدارة الاستعمارية وعلى القرى الاستعمارية التي يجب أن تخضع أهل البلاد، فلم يبق من الموارد ما ينفق على تعمير البادية ولا على تشجير الجبال ولا على ما يعود بالنفع على السكان المسلمين في المناطق الجبلية والنجود والصحراء.

فغابات القطر الجزائري التي لا تزال موجودة تقع غالبا في إقليم التل كغابات القرو (Chen) والصنوبر (pin) والبلوط أو الفلين (Chene hler) ببلاد جرجرة الأبية رافعة رأس القمم إلى السماء وغابات الأرز (Cedre) الشهيرة ببلاد الونشريس وكذلك غابات الصنوبر الجبلي (Pin d'aep) ثم ما بقي من غابات الزياتين. (المدني، 2001، صفحة 34)

مع اتساع نفوذ التدخلات الإدارية الاستعمارية خلال فترة الحكم العسكري، لم يعد اهتمامها مقتصرا على النشاط الفلاحي فقط بل امتد ليشمل الغابات باعتبارها جزء من المجال الذي سعت إلى تنظيمه، وفي هذا السياق برزت لنا جملة من القوانين الغابية كإطار ينظم هذا المجال خلال هذه المرحلة:

**1.أمرية22جويلية 1834م:** أمرية وحدت الوضعية القانونية للجزائر بالنسبة لفرنسا فوضعت نوعية الأراضي التي ستطبق عليها النصوص التشريعية بهدف نزع الملكيات ومصادرتها وفق القانون، وقد حددت في فرنسا معالم واضحة أعطت الموافقة لقادتها العسكريين لتنفيذ مشاريعهم الاستيطانية خاصة "الجنرال بيجو" الذي عمل على تعمير الأرض وحرثها بواسطة الجنود منذ 1830م بهدف إخضاعها بشكل نهائي. (بليل، 2013، صفحة 121).

وبالتالي فإن سياسته كرجل عسكري سترتكز على إعطاء المستوطنين الفرنسيين فرصة للإقامة في كل مكان توجد فيه المياه دون اعتبار للمالك الأصلي لتلك الأرض. (بوحوش، 1979، صفحة 124)

**2. أمرية أكتوبر 1844م:** مرسوم بطلان شراء الأراضي والمتعلق بالنظام العقاري وكل عيب ناتج عن شكل انتقال الأرض بعد عام 1830م ما بين أوروبي وجزائري وهدفه على المبادلات السابقة وذلك بمنحه لذاته سلطة ذات مفعول رجعي فصار هذا القانون هو الذي يحكم بداية من هذه الفترة بكل مبادلة يدخل فيها أوروبي وعليه يفرض مرسوم 21 جويلية 1846م على كل مواطن أصلي سندات ملكية وعمل على تحديد الملكيات انطلاقا منها. (عدي، 1983، صفحة 61)

**المطلب الثاني: توزيع الغابات ومنتوجاتها**

**1. الفلين:** الذي يعتبر المنتوج الرئيسي للغابات الجزائرية لذلك أولت إدارة الاحتلال اهتماما بالغا بهذا المنتوج منذ بداية الاحتلال، فقد قامت بمنح امتيازات للشركات الرأسمالية ثم باشرت مصلحة الغابات استغلالها وكانت تجارة الفلين تدر إيرادات ضخمة. (بن داهة، صفحة 429)

يتزايد استغلال غابات المناطق الكثيفة للأشجار الصعبة النفاذ بكل مكان، المهندسون العسكريون يهدون تلك المناطق دون تخطيط، إذ أحيانا لا يصلون إلى النتيجة المرجوة ببيع ما قطعوه من الأشجار مثلما يوضح ذلك المثال الشديد الأهمية لواحدة من أهم غابات الأرز غابة "ثنية الحد" فقد وجدت دراسات بعد تقرير طايبي عام 1872م تعبر عن أسفها لما حدث فيها في حين لفتت انتباه الملاحظين خلال الإمبراطورية الثانية غابات الفلين على الساحل الشرقي أكثر من غيرها من الغابات، هذه المنطقة التي تمثل أهم غابات الفلين بالجزائر حوالي 139.661 هكتار في منطقتي سكيكدة وعنابة جلبت بسرعة انتباه المستوطنين وهذا ما أدى إلى تسليم أكثر من ثلث هذه المساحة (35%) أي 149.793 هكتارا قد منحت والجدول أسفله يبين تفاصيل ذلك.

**جدول رقم 05: يمثل مساحة إنتاج الفلين في الجزائر في عام 1872م**

| | المتعاملون | | المساحة | |
|---|---|---|---|---|
| | العدد | % | هكتار | % |
| **أقل من 1.000 هكتار** | 1 | 3.5 | 30 | |
| **من 1.000 إلى 2.000** | 1 | 3.5 | 1.635 | 1.09 |
| **من 2.000 إلى 5.000** | 16 | 57.1 | 52.465 | 35.1 |
| **من 5.000 إلى 10.000** | 6 | 21.4 | 40.343 | 26.9 |
| **أكثر من 10.000** | 4 | 14.3 | 55.320 | 36.8 |
| **المجموع** | 28 | | 149.793 | |

**المرجع:** (صاري، 2009، صفحة 47)

هكذا فإن الأمر يتعلق بمساحات كبيرة قد سلمت من بين 28 نجد إثنين فحسب مساحتها أقل من 2.000 هكتار واحدة بمساحة قدرها 30 هكتار والأخرى 1.635 هكتار أي أقل من 2% من غابات الفلين منحت و16 أخرى تتراوح مساحتها بين 2.000 هكتار و5.000 هكتار وتمثل 35.1% من جهة أخرى فإن أكبر التنازلات التي عددها أربعة وتتربع على مساحة قدرها 55.320 هكتارا، أي 36.8%، أتتها التنازلات الآتية التي تتراوح بين 10.000 و18.000 هكتارا.

- برثن لكوك وشركاؤه ..... 14.850 هكتارا
- بسون وشركاؤه ..... 17.825 هكتارا
- دوك ولفبيرا وشركاؤه ..... 11.400 هكتارا
- لفي وفلكون ..... 11.245 هكتارا (صاري، 2009، صفحة 47)

**2. شجرة الأرز:** تنتشر أشجار الأرز في الجزائر على مساحة 24.200 هكتارا في عمالة قسنطينة وهي تنتشر في منطقة الهضاب العليا وفي المناطق التي يكون ارتفاعها من 1.300 إلى 2.200م فوق سطح البحر خاصة جبال الأوراس وجبال سطيف ويتميز بطول شجرته يصل ارتفاعها 45 مترا واستدارتها 1.9م ويتحمل الشتاء وبرودته وبالمقابل لا يتحمل الحرارة الشديدة، كما تصل أعمار شجرة الأرز إلى عدة قرون علاوة على أنها تقدم نوعية جيدة من الأخشاب مقارنة بنظيرتها التي تنمو في لبنان. (هامل، 2022)

**3. الحلفاء:** يمتد توزيع هذا النبات الطبيعي في الجزائر على مساحة قدرتها المصالح الفرنسية بحوالي 3.975.307 هكتارا منها 777.770 هكتارا موجودة ضمن المساحات الغابية التابعة لمصلحة المياه والغابات، وتنتشر الحلفاء في الهضاب العليا والسهوب وتتمركز بكثرة في المنطقة الوسطى والشرقية من الجزائر.

كما تصنف المساحات التي تنتشر فيها الحلفاء ضمن أملاك الإدارة الاستعمارية أما تلك المساحات التي تكون قريبة من الغابات فهي تكون تابعة مباشرة لمصلحة المياه والغابات كما نجد في بعض الأحيان بعض المناطق التي ينتشر فيها نبات الحلفاء تكون مصنفة كملكيات للقبائل. (Alga, 1873, p. 08)

## المبحث الثالث: قطاع المياه في الجزائر خلال فترة الحكم العسكري (1830م – 1870م)

استخدمت سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر خلال الحكم العسكري السياسة المائية كأداة استراتيجية لدعم المشروع الاستيطاني، حيث تم تسخير الموارد المائية لتطوير الزراعة الاستعمارية وتلبية احتياجات المستوطنين على حساب تجريد الجزائريين من أراضيهم وحرمانهم من المياه خاصة في مناطق التوسع الزراعي.

**المطلب الأول: الموارد المائية**

البلاد الجزائرية بلد فلاحي محظ والفلاحة فيه لا تعتمد إلا على المطر، فنظام الأمطار في بلدنا هو أساس الحياة وخاصة بالنسبة للمسلمين فالاستعمار الفرنسي قد استولى على كامل الأراضي الفلاحية الجيدة، وبنى بها السدود، أما الأراضي الفلاحية المعدمة التي بقيت عند الأهالي مهملة.

فالأمطار في البلاد الجزائرية تكون غزيرة في المناطق الساحلية الغنية، حيث بسط الاستعمار نفوذه، وخاصة في الساحل الشمالي الشرقي، ويهطل المطر في هذه الناحية على معدل 1.000 ملم في السنة، وتليها منطقة أخرى لا تنال من المطر إلا معدل 700 م.م وهي الناحية الشرقية الشمالية من البلاد – مما يلي المنطقة الأولى.

وتقل الأمطار كلما اتجهنا نحو الجنوب فنجد أرض النجود لا تنال إلا معدل 300 ملم ثم الصحراء التي تنال أقل من 200 ملم في السنة. (المدني، 2001، صفحة 30)

وتتساقط الثلوج على المناطق الساحلية والتلية كلما زاد ارتفاع الأرض عن 600 م وكذلك جهات النجود والأطلس الصحراوي، أما جبال جرجرة فالثلج يلازمها نحو سبعة أشهر كل سنة.

أما الأودية بالجزائر وخاصة الجهة الشمالية وفيرة لكنها ضعيفة جدا، وأغلبها يجري في فصل الشتاء غزيرا وإذا جاء فصل الصيف جف أغلبها ولا توجد في الجزائر أنهار بالمعنى الكامل لأن ما يسمى أنهارا فيه على سبيل التسامح لا تجف صيفا، إلا ثلاثة مجردة في شرق البلاد والحراش في الوسط والشلف في الغرب، وهو النهر الجزائري الوحيد ويبلغ طوله (700 كلم) وكل هذه الأنهار تصب في البحر المتوسط، وهناك أودية فرعية تصب مياهها في البحيرات والسباخ الداخلية، (المدني، 2001، صفحة 31) ويسمى بعضها الزاغر إذا كانت صغيرة فإذا كبرت سميت الشط وأهمها: شط الحضنة ومساحته 27.650 هكتار ثم الزاغر الشرقي ومساحته 50.000 هكتار ثم الشط الشرقي وهو بحيرة تقع على ارتفاع 1.000 متر عن سطح البحر وتمسح 165 ألف هكتار ويقول علماء الجيولوجيا أن المياه الوفيرة التي تتسرب من هذه البحيرة تكون كمية هائلة من المياه العذبة، (المدني، 2001، صفحة 32) أما الأنهار التي تتكون في شعاب الجبال الجنوبية فإنها تتجه نحو الصحراء ويتم البحث عنها بواسطة حفر الآبار الفوارة (الارتوازية). (المدني، 2001، صفحة 31)

وأهم الأودية التي تتكون حولها الواحات وادي أريغ[1]، وعليه واحات تقرت وتماسين ووادي سوف الذي قامت على مياهه المباركة واحات: الواد وقمار وكوينين ووادي جدي وهو مصدر حياة مدن وواحات الأغواط وأولاد جلال ثم وادي ميزاب. (المدني، 2001، صفحة 32)

**المطلب الثاني: الري وتوسيع المساحات الزراعية**

منذ 1854م بدأ المستوطنون يطالبون بأشغال الري، هكذا أشارت جريدة الأخبار إلى الإيجابيات الضخمة التي توفر للزراعة من خلال الأمطار الفصلية واستخدامها في الزراعة خلال الجفاف، (بن أشنهو، 1979، صفحة 107) وقد أحصت موارد الري في واد الرهيو عام 1856م وكان فيه 282 بئرا محليا تخرج 52.765 لترا في الدقيقة. (بوعزيز، 2007، صفحة 140)

ويتوقف تطور الاقتصاد الزراعي للمعمرين في الجزائر على نحو جازم على حسن استغلال مياه الأمطار، المصدر الأساسي والهام للمياه في الجزائر، كما أن سقوط الأمطار غير منتظم ولهذه الأسباب جعلت سلطات الاحتلال موضوع الاستيلاء على المصادر المائية والتحكم فيها جزء من مخططها الهادف إلى تحويل الجزائر إلى مستعمرة فرنسية. (بن داهة، 2013، صفحة 170)

**المطلب الثالث: بناء السدود**

اندرج الاستثمار الفلاحي الاستعماري في الجزائر ضمن مشروع استراتيجي، استهدف التحكم في الموارد المائية وتسخيرها بما يتوافق مع حاجات المعمرين إلى تكثيف الإنتاج الزراعي وتوليد الطاقة الكهربائية، وقد تجسد هذا التوجه في اعتماد سياسة قائمة على تشييد السدود من جهة وحفر الآبار العميقة من جهة أخرى لاستغلال المياه الجوفية. (عميراوي، 2007، صفحة 63)

كما حرصت سلطات الاحتلال على تشجيع هذه السياسة مؤكدة على الدور المحوري للمياه في توسيع دائرة النفوذ الفرنسي بالجزائر حيث شددت أوروبان[2] على ارتباط التقدم الفلاحي وكذا الصناعي بوفرة المياه لمعالجة مشكل الجفاف، فأعلن موقفه الداعي إلى ضرورة الاهتمام بإنشاء السدود مع الاعتماد على تطوير أساليب الري وحفر الآبار الارتوازية، وقد ورد في إحدى مراسلاته: «إن اهتممنا بالري خاصة وأن الشبكة الهيدروغرافية بالجزائر تجف سنويا ولذا بنينا السدود على الأنهار الرئيسية الكبرى وأتممنا قنوات الري خاصة لما يتعلق الأمر بالأراضي الجافة». (عبيد، 2013، صفحة 166)

[1] وادي أريغ: مجموعة واحات تتوزع شمال جنوب تقرت، تحتل المرتبة الأولى في مناطق إنتاج التمور.

[2] أوروبان: 31 ديسمبر 1812م – 28 جانفي 1889م، هو توماس إسماعيل أوروبان، أحد أشهر منظري ومهندسي السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، عمل مترجما لعدة جنرالات فرنسيين بالجزائر، مستشار الإمبراطور نابوليون.

صرح بوجو في غرفة النواب يوم 14 ماي 1840م قائلا: "في كل مكان توجد المياه الصالحة والأراضي الخصبة يجب أن يقيم المعمرون دون الاستفسار عن أصحابها"، (عباد، 1984، صفحة 10) كما أظهر مكماهون عناية كبيرة بأهمية تهيئة الظروف والعوامل لتشجيع الاستيطان حيث صرح قائلا: «يجب أن نوفر الأراضي والطرق والسدود للمستوطنين»، كل هذه المعطيات دفعت الاحتلال الفرنسي التحضير لإنجاز مشاريع مائية والتي تجلت مظاهرها في بناء السدود. (بن حراث، 2010، صفحة 63)

أنشأ المستعمر لنفسه من أموال الميزانية التي يدفع المسلمون أغلبها عددا من السدود الكبيرة في مختلف الجهات التي استولى عليها، (المدني، 2001، صفحة 32) وأهم هذه السدود سد الغريب، على وادي الشلف يوزع سنويا 140 مليون متر مكعب من الماء، ويسقي 30 ألف هكتار من الأرض، وسد بوحنيفية في الغرب الجزائري يوزع سنويا على الأرض الاستعمارية (100 مليون متر مكعب) ويسقي (20 ألف هكتار) إلخ، فمجموع السدود في الأرض الاستعمارية – ولا ينتفع منها إلا عدد قليل جدا من المسلمين بقوا في شيء من الأرض – 12 سدا (تسقي 125 ألف هكتار) ومجموع الماء المخزون بها (700 مليون متر مكعب)، وتوزع سنويا على الأرض الاستعمارية (500 مليون متر مكعب). (المدني، 2001، صفحة 33)

ولقد بلغ عدد السدود خلال المرحلة الأولى ثمانية سدود بطاقة استيعاب ضعيفة لم تتجاوز 49.960.000 م$^3$ وقد بقيت مدة إنجازها من سنة 1850م – 1859م.

**المطلب الرابع: حفر الآبار**

اكتشفت إدارة الاحتلال في إطار سعيها إلى تجسيد مشروعها الاستيطاني بالجزائر، وجود طبقة مائية جوفية هامة تنحدر من الجهة الجنوبية للأطلس الصحراوي وتتجه نحو بسكرة إلى غاية وادي ريغ، حيث اعتبر المهندس الفرنسي "جي" أن بعث الحياة في الواحات يمر عبر حفر الآبار الارتوازية، رغم أن السكان كانوا متمرسين في حفر الآبار التقليدية قبل دخول الفرنسيين المنطقة، (بن صغير، 2014) وبدأت الأشغال يوم 09 جوان 1855م بعد 39 يوما من الحفر تم الوصول إلى الطبقة الجوفية على عمق 60 مترا، ومثل ذلك أو بئر في المنطقة بطاقة ضخ قدرت 4.500 لتر/د وهي طاقة كبيرة آنذاك، ثم حفرت بئرا ثابتة أطلق عليها اسم "عين العافية" كما أنجزت آبارا أخرى بلغ منسوب بعضها 1.500 لترا/ثا، (عبيد، 2013، صفحة 167) أهمها:

- آبار الآليان: بحوالي 5.000 ل/ثا
- آبار جبال قسنطينة: تميزت بـ 1.760 ل/ثا، منها 900 ل/ثا في الحامة، 400 ل/ثا في الفورشي، 250 ل/ثا في بومزروق.
- عين سخونة في الشط الشرقي بمنسوب 500 ل/ثا.
- آبار القرارة بمنسوب 238 ل/ثا.

- آبار زلفانة بمنسوب 117 ل/ثا.
- آبار عين دلالة بمسكيانة بمنسوب يتراوح بين 80 – 250 ل/ثا.
- آبار مرجة بسيدي عابد بمنسوب 200 ل/ثا. (عميراوي، 2007، الصفحات 65-66)

رغم الأموال الطائلة التي أنفقت على تشييد السدود فإنها لم تحقق النتائج المنتظرة، إذ تعرض بعضها لتشققات وتصدعات حالت دون أدائها للدور المرجو منها. (بن داهة، 2013، صفحة 196)

**المطلب الخامس: القوانين والمراسيم الاستعمارية المتعلقة بتنظيم المياه الزراعية**

أصدرت السلطات الاستعمارية مجموعة من القوانين والمراسيم لتنظيم المياه تتمثل فيما يلي:

**1. قانون 16 جوان 1851م:** أصدره الحاكم العام "راندون" في إطار عمليات مصادرة الأراضي، أرادت من خلاله السلطات الفرنسية مباشرة نشاطات البحث والتنقيب عن موارد جديدة للمياه العذبة وحماية مصادرها وذلك بتوقيف كل عمليات التنقيب عن المياه وحفر الينابيع أو الحفر بالقرب منها والحد من عمليات جر مياه الأودية وتحريف مجاريها والعمل على بناء خزانات للمياه وتجهيزها بآلات الضخ من جهة ومنع الأهالي من وضع حواجز للمياه على الأودية أو استعمال المضخات وغيرها من الوسائل التي تفسد المجاري أو تقلل من منسوبها كما جعل هذا القانون الملكية الفردية للأراضي بما تحويه من منابع وعيون ومجاري مائية ملكية للدولة ضمن ما اصطلح عليه بالملكية الوطنية كما نصت المادة الثالثة من ذات القانون على أنه يمكن للدولة استغلال قنوات المياه والبحيرات والمنابع في حالة الحاجة وذلك ما يتم بطريقة منظمة وفقا للشروط التي تحددها السلطات العمومية.

**2. قانون 14 جويلية 1856م:** وضع هذا القانون الأساليب اللازمة للحفاظ على الينابيع المائية المعدنية وتهيئتها وتجهيزها بهدف استعمالها واستغلالها بشكل أمثل وكان هذا القانون بمثابة الأرضية الممهدة لصدور مرسوم 21 ديسمبر 1864م.

**3. مرسوم 21 ديسمبر 1864م:** احتوى هذا المرسوم على 21 مادة، أشار فيها إلى تحديد محيط حماية المنابع المائية ووضع مساحتها تحت سلطة الإدارة بدعوى حماية المنبع، كما بين الطابع الذي تتميز به ينابيع المياه المعدنية ذات المزايا الطيبة في الجزائر من جانبها القانوني وذلك بعد إجراء تحقيق بدعم صدور مرسوم رئاسي مدروس في مجلس الدولة، بحيث يعتبر هذا المرسوم ينابيع المياه ذات المزايا الطيبة ذات طابع عمومي ومن ثم تصبح ذات منفعة عمومية وهو الأمر الذي ينعكس على المجال التنفيذي بتحديد محيط الحماية الرسمي الموضوع تحت سلطة وتسيير الإدارة وهو ما يخول للسلطات العمومية تحديد محيط الحماية وذلك بتغيير أبعاد محيط المنبع المائي لحمايته حسب الأوضاع التي تتناسب والأشغال الجارية بهدف تهيئة المنبع، (بن حراث، 2010، الصفحات 63-64) كما نص المرسوم على منع عمليات الحفر ومختلف أشغال التنقيب عن المياه دون إذن أو ترخيص ممنوح من طرف ممثلي السلطات المعنية في إدارة الاحتلال.

**4. قرار مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 02 ماي 1865م:** نص على عدة نقاط نوجز أهمها فيما يلي:

– **المادة السادسة:** نصت على أنه يجب على المستفيد صيانة قنوات الري والتصريف التي تمر بملكيته صيانة جيدة وغرس أطرافها بأشجار باسقة أو بغيرها وتطهير وتنظيف المجاري المائية غير الصالحة للملاحة والطفو التي تشق أو تحد الملكية الممنوحة وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها في فرنسا والخاصة بهذا الموضوع. (زوزو، 2007، صفحة 158)

– **المادة السابعة:** تنص على أن المستفيد لا يتمتع بالمنابع والمجاري المائية الموجودة في الملكية المذكورة إلا بصفته منتفعا وطبقا للتنظيمات المتوفرة التي ستدخل على نظام المياه بالجزائر. (زوزو، 2007، صفحة 158)

– **المادة الثامنة:** ضرورة إقرار صاحب الملكية التخلي للدولة لمدة عشرة سنوات وبغير تعويض عن الأراضي اللازمة لشق السبل والطرقات وإقامة القنوات أو غيرها من المشاريع ذات النفع العام على أنه ستحتفظ الدولة لنفسها بملكية ما قد يتم العثور عليه من تحف فنية وقطع فسيفسائية ونقوش بارزة وتماثيل وبقايا الأوسمة بالقطعة الأرضية الممنوحة. (زوزو، 2007، صفحة 158)

نلاحظ أن هذه القوانين المتعاقبة كانت تعبيرا واضحا عن إصرار الحكومة على المضي قدما في تنفيذ المشروع الاستعماري الزراعي مع العمل على تلاقي الأزمات التي كان من شأنها عرقلة مساره.

## المبحث الرابع: الإنتاج الحيواني الجزائري خلال فترة الحكم العسكري (1830م – 1870م)

أثناء الاستعمار الفرنسي شكلت الثروة الحيوانية في الجزائر ركيزة اقتصادية مهمة، إذ ركز الاستعمار على السيطرة على الأراضي والمراعي واستغلالها بما يخدم مصالحه، بينما تأثرت ممارسات الرعي التقليدية للسكان المحليين بشكل كبير.

**المطلب الأول: تربية الماشية**

شهدت تربية الأغنام انتشارا واسعا إذ كانت المراعي الخصبة تمتد على مساحات شاسعة ترعى فيها القطعان بحرية ولذلك كان معظم السكان يقضون شهرا كاملا في رعيها. (بوعزيز، 2007، صفحة 73)

ويحظى نشاط تربية الحيوانات بمكانة بارزة في حياة المجتمع الجزائري نظرا لما يؤديه من دور اقتصادي واجتماعي مهم خاصة وأنه يهدف إلى تغذية السكان حيث يسود الماعز والخراف المنطقة الشرقية أما الأبقار فضعيفة مقارنة بذلك. (عدي، 1983، صفحة 90)

وقد اهتم الأهالي بتربية الحيوانات بأنواعها المختلفة وأهمها: الضأن، الماعز، الأبقار، الخيول، الأحصنة، البغال، الأحمرة والجمال، وتزدهر بتربية الضأن في المناطق الرعوية والإستبسية بالهضاب والسهول العليا الداخلية وفي بعض المناطق الساحلية، ويربى الماعز في المناطق الجبلية الصعبة التضاريس وفي الهضاب العليا غير الخصبة لأنها تتحمل صعوبة السطح وقساوة المناخ وفقر التربة، ونفس الشيء بالنسبة للأحمرة، البغال والأحصنة أما الأبقار فتربى في المناطق السهلية الداخلية والساحلية، حيث يتوفر العلف والماء وتترعرع الخيول والأحصنة في الهضاب العليا والسهول القريبة منها، وتربى الجمال في الهضاب العليا والواحات الصحراوية، حيث يعتبر سفينة الصحراء لأنه يتحمل العطش ويقوى على الحمل.

وتستغل حيوانات الضأن، الماعز والأبقار في اللحوم، الشحوم، الأصواف، الجلود، الشعر، السمن، الحليب والأجبان، ويستخدم البقر في الحرث إضافة إلى الخيول، البغال، الأحصنة، الأحمرة والجمال التي تستخدم أيضا في الحمل والركوب والنقل والدرس.

ويصعب تقديم إحصائيات دقيقة لأعدادها، نتيجة كثرة الحروب الاستعمارية ومصادرة الجيش الاستعماري لها عقابا للسكان وأورد "نوشي" عدة إحصائيات جزئية لمناطق عديدة من الشرق الجزائري في سنوات محددة بين 1830م إلى1870م تثبت وجود خاصة بالهضاب العليا القسنطينية. (بوعزيز، 2007، الصفحات 520-521).

تعد الماشية في الجزائر من أغزر موارد البلاد وأكثرها أهمية، غير أنها شديدة التأثر بفترات الجفاف، ولا سيما في المناطق القاحلة فكثيرا ما يؤدي الجفاف إلى هلاك أعداد معتبرة من الأغنام التي تمثل الثروة الأساسية لسكان الهضاب والجنوب ويبلغ تعداد الماشية في الجزائر خلال السنوات العادية المستوى الآتي: (المدني، 2001، صفحة 479).

**جدول رقم 06: يوضح تعداد الماشية في الجزائر خلال السنوات العادية**

| النوع | للأهلي | للأوروبيين | الجملة |
|---|---|---|---|
| **البقر** | 850.000 | 150.000 | 1.000.000 |
| **الخيل** | 140.000 | 60.000 | 200.000 |
| **البغال** | 100.000 | 50.000 | 150.000 |
| **الحمير** | 270.000 | 10.000 | 280.000 |
| **الخنزير** | / | 100.000 | 100.000 |
| **الغنم** | 7.500.000 | 500.000 | 8.000.000 |
| **الماعز** | 3.900.000 | 100.000 | 4.000.000 |
| **الجمال** | 200.000 | / | 200.000 |

**المصدر**: (المدني، 2001، صفحة 479)

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الأهالي يمتلكون الغنم والماعز أكثر وهو مجتمع يمارس رعي الأغنام منذ القدم وانعدام الخنازير لديهم لأنهم مجتمع مسلم لا يتناول لحم الخنزير، ويمتلك الأوروبيون الغنم بنسبة كبيرة عن بقية الحيوانات وانعدام الجمال لدى الأوروبيين لأنهم استقروا في الشمال ولم يستقروا في الصحراء.

لو حظيت تربية الماشية بعناية أكبر، ولا سيما بتوفير المياه في فترات الجفاف، لأضحت من أعظم الثروات التي ينتفع بها الأهالي والأوروبيون على السواء، غير أن الإهمال وقلة الوعي من جهة وقسوة الجفاف من جهة أخرى حالا دون تطورها، فظلت تراوح مكانها وتتأخر بدل أن تتقدم. (المدني، 2001، الصفحات 479–480)

والبقر في الجزائر لا يوجد إلا في ناحية التل والثور الجزائري صبور عامل إلا أنه صغير الحجم والخيول الجزائرية مشهورة جدا بصبرها وجلدها وقناعتها بالقليل من الغذاء وقد فقدت تربية الخيول العربية الجزائرية الكثير من أهميتها الأولى بعدما كان لها المقام الأول قبل الاحتلال وبعده، أما البغال فإنها من النوع الجيد وتوجد بكثرة في منطقة جرجرة وتكاد أن تقضي على الخيول فيها لأنها أمهر منها وأقدر على اجتياز المسالك الجبلية الوعرة وتعد الإبل سفن الصحراء بلا منازع إذ لا ينافسها أحد في سيادتها هناك، غير أن مكانتها أخذت تتراجع شيئا فشيئا في الهضاب العليا، وفي المقابل شهدت تربية الغنم في تلك الهضاب نموا ملحوظا، إذ غدت تكاد تمثل الثروة الوحيدة للعرب هناك، فإن كانت السنة ممطرة فإن أرض الهضاب تصبح خضراء (الربيعية) وتستمر تلك الأعشاب مخضرة نحو الشهر ثم تصفر وتصلح في هذه الحالة غذاء للغنم كذلك وتأكل الغنم نوعا من الأعشاب اليابسة تدعى القطاف، وفقدان الماء صيفا والبرد القاسي يلحقان بالغنم أضرارا بالغة بطريقة قوية وسريعة.

وكان من جملة اقتراحات "مسيو فيوليت" على مجلس السينات في قانون الإصلاحات الجزائرية إنشاء صهاريج كبرى في عدة نواح من الهضاب العليا يمكن أن تلجأ إليها الغنم في حالة اشتداد الجفاف، كما يجب العناية كذلك بالمراعي الباقية، وإنشاء ملاجئ تلجأ إليها الأغنام في مناطق مختلفة تحميها من الظروف الجوية القاسية، أما الصوف الذي تنتجه هذه الأغنام فهو 180.000 قنطارا في السنة تستهلك الصناعة الأهلية نصفها لنسج الزرابي والبرانس والأقمشة وغيرها والبقية تصدر إلى الخارج. (المدني، 2001، صفحة 480)

كانت تربية المواشي في الغالب من مسؤولية المسلمين إذ أن التكاليف والمتاعب المرتبطة بها جعلت المستعمرين يتجنبونها إلا أن فائدتها أصبحت محدودة بعد إلغاء معظم المراعي، وارتفاع نسبة الضرائب التي يطلبها المستوطنون ليسمحوا للمواشي بالرعي في أراضيهم بعد الحصاد. (بوعزيز، 2007، صفحة 78)

ومن جهة أخرى كانت تربية المواشي تتطور وفق احتياجات فرنسا مستفيدة بذلك بعض المحتكرين الفرنسيين الذين يشترون الغنم في الجزائر بأسعار منخفضة ليعيدوا بيعه بأسعار مرتفعة في فرنسا وخارجها. (بوعزيز، 2007، صفحة 78)

لقد وضعت الإدارة الفرنسية ضرائب مالية مرتفعة على الجمال بهدف التخفيف من عددها لأن دور الجمل هام في الحقيقة، لم تخطيء الإدارة في تقديره إن الجمل الذي ينقل الخيمة ومؤنة الحبوب والتمر، والذي يقدم الحليب، الصوف، الجلد واللحم، فهو ضروري لبدو الصحراء أكثر مما هو ضروري لنصف البدو في السهب.

« ..... كان الجمل عرضة إلى ضريبة الطرق التي لا تخضع لها حيوانات مثل الخراف والأبقار، إلا أن السلطات لم تنظر إليه بعين الرضى لأنه يمكن القبائل من الإفلات بالهرب، إن تراجعه في الصحراء من عوارض تطور البداوة». (عدي، 1983، الصفحات 109-110)

كما اهتم ضباط المكاتب العربية بالثروة الحيوانية اهتماما كبيرا، لما لها من أهمية اقتصادية يمكن توظيفها لخدمة مصالح الاستعمار، وقد كشفت بعض التقارير أن نشاط هذه المكاتب لم يقتصر على مهامها الإدارية فحسب، بل امتد إلى توجيه السياسة الفلاحية في البلاد بما يتماشى مع أهداف الاستعمار، وقد تم إصلاح الأراضي وترك جزء منها كمراع للماشية، وقد أثار هذا الوضع قلق المكاتب العربية خوفا من تراجع تربية المواشي، لذلك عملت على تخصيص مساحات واسعة للرعي كما نبهت هذه المكاتب السلطات العليا إلى الأخطار التي تهدد الثروة الحيوانية نتيجة الجفاف والأوبئة ودعت إلى بذل الجهود للحفاظ عليها من خلال تزويد الأهالي بالأعلاف والإصطبلات. (فركوس، 2005، صفحة 186)

وخلال سنتي 1856م – 1857م رفع مكتب باتنة تقريره موضحا فيه الخسائر الكبيرة في تلك الثروة بسبب تساقط الثلوج بالمنطقة، فكان من نتائجه اندثار أعداد كبيرة من الماشية لدى الأهالي كما ذكر مثالا يوضح مقدار

تلك الخسائر في قبيلة عمامرة من خلال الإحصائيات لعام 1856م فكانت كالتالي: (فركوس، 2005، صفحة 187)

**جدول رقم 07: يوضح إحصائيات خسائر الماشية في قبيلة عمامرة سنة 1856م**

| النوع | الخسائر |
|---|---|
| غنم وماعز 164.890 | 89.638 هلكت |
| البقر 39.234 | 6.357 |
| الأحصنة 3.100 | 05 |

**المرجع:** (فركوس، 2005، صفحة 187)

نلاحظ هذه القبيلة خسرت الغنم والماعز بنسبة كبيرة.

أما الضابط "مسرين" (Mesrine) رئيس مكتب قالمة، فقد كان يسعى إلى إقناع القبائل على إدراك أهمية الإجراءات المتخذة من طرف الحاكم العام، (فركوس، 2005، صفحة 187) والمتعلقة ببناء أكواخ كبيرة (بهدف حماية المواشي وكذا تزويدها بالعلف)، مما لا شك فيه أن اهتمام ضباط المكاتب العربية بالثروة الحيوانية يعكس مدى الآمال التي علقها المستعمر عليها في تنمية اقتصاده، وفعلا تأسست في بعض الدوائر مثل تلك الأكواخ مثل: دائرة باتنة التي تم بها بناء 400 كوخا لإيواء الحيوانات، وقد سجلت لنا تلك التقارير ما تملكه هذه المقاطعة من ثروة حيوانية عام 1864م، كما يوضحه الجدول الآتي: (فركوس، 2005، صفحة 188)

**جدول رقم 08: يوضح إحصائيات الثروة الحيوانية لمقاطعة باتنة سنة 1864م**

| النوع | سنة 1864م |
|---|---|
| **الخيول** | 151.414 |
| **البغال** | 140.576 |
| **الأحمرة** | 44.399 |
| **البقر** | 370.374 |
| **الغنم** | 2.827.184 |
| **الماعز** | 1.382.700 |

**المرجع:** (فركوس، 2005، صفحة 188)

نلاحظ أن هذه المقاطعة تمتلك الأغنام والماعز بنسبة كبيرة ثم البقر مقارنة بالخيول والبغال والأحمرة.

أما تقارير قسمة سطيف فقد قدمت لنا إحصائيات تبين من خلالها تراجع في تلك الثروة الحيوانية، لأسباب كثيرة منها السياسة الاستعمارية التي لم تدعم القبائل على الاستقرار نتيجة الغارات التي تشنها، وبالإضافة إلى أسباب طبيعية كالجفاف والأوبئة وغيرهما، وهذا ما يمثله الجدول التالي: (فركوس، 2005، صفحة 189)

**جدول رقم 09: يوضح إحصائيات قسمة سطيف في تراجع الثروة الحيوانية**

| النوع | عام 1867م | 1868م | 1869م | نسبة النقص |
|---|---|---|---|---|
| **الإبل** | 796 رأسا | 588 رأسا | 656 رأسا | % 18 |
| **البقر** | 17.469 | 10.253 | 9.159 | % 48 |
| **الغنم** | 297.704 | 114.386 | 93.240 | % 69 |
| **الماعز** | 90.997 | 55.338 | 43.343 | % 53 |

**المرجع:** (فركوس، 2005، صفحة 189)

نلاحظ من خلال هذا الجدول تراجع نسبة الثروة الحيوانية وتناقصها وذلك بسبب السياسة الفرنسية الجائرة، إضافة إلى انتشار المجاعة التي شهدتها البلاد في تلك الفترة.

ويلاحظ بوضوح أن السلطة تميل إلى منح نفسها الحق المطلق بغض النظر عن الظروف، تلك هي شهادة أحد ضباط المكاتب العربية وهو "ف. هيقوليت" عن واقع ما يجري من ظلم واضطهاد. (فركوس، 2005، صفحة 189)

**المطلب الثاني: الصيد البحري**

يكاد المسلمون يكونون غائبين عن البحر وموارده، إذ أن نشاط الصيد على السواحل البحرية يقتصر تقريبا على الإيطاليين والإسبان، يشتغل به منهم نحو 06 آلاف رجل، ينقسم نشاط الصيد على طول الساحل الجزائري إلى ثلاثة أقسام:

**أولا:** صيد الأسماك التي تستهلك محليا وصيد الأسماك التي تدخر مثل السردين والتن وصيد المرجان، تتميز الأسماك المستهلكة محليا بتنوعها وكثرتها، حيث تنقل عبر السكك الحديدية إلى المناطق الداخلية وصولا إلى أطراف الصحراء في حين يرسل بعضها محفوظا بالثلج إلى مرسيليا، والتن تنصب له الشباك في أرزيو ورأس ماتيفو ودلس، والمرجان يوجد بكثرة على السواحل الجزائرية، إلا أنه لا يستثمر غالبا إلا بناحية القالة وعنابة. (المدني، 2001، صفحة 481)

وفي ختام هذا الفصل، وبعد التطرق إلى مختلف القضايا المرتبطة به توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

– يتضح من خلال دراسة الأوضاع الفلاحية في الجزائر خلال فترة الحكم العسكري، أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية عملت على إحكام سيطرتها على مختلف الموارد الطبيعية وتنظيمها وفق ما يخدم أهدافها الاقتصادية والاستراتيجية ومشروعها الاستيطاني، فقد مست هذه السياسة عدة قطاعات أساسية حيث شهد قطاع الزراعة جملة من الإجراءات والتشريعات التي هدفت إلى توجيه الإنتاج والتحكم في الأراضي الزراعية في حين خضعت الغابات لتنظيم خاص سمح للسلطات الاستعمارية باستغلال مواردها بشكل مكثف.

– سعت الإدارة الاستعمارية إلى التحكم في الموارد المائية عبر سن قوانين وتنفيذ بعض المشاريع المرتبطة باستغلال المياه بهدف دعم النشاط الفلاحي وضمان استمرارية الإنتاج، أما الثروة الحيوانية فقد حظيت باهتمام ملحوظ نظرا لدورها في تلبية حاجيات السوق الاستعمارية.

– أدت هذه السياسات في كثير من الأحيان إلى إحداث تغيرات واضحة في البنية الفلاحية التقليدية، حيث ترتب عنها تضييق مجالات الرعي وإخضاع نشاط تربية الماشية إلى جملة من التنظيمات التي فرضتها السلطة الاستعمارية.

– إن مرحلة الحكم العسكري شكلت مرحلة تأسيسية للسياسة الفلاحية الاستعمارية في الجزائر، إذ مهدت هذه الإجراءات والتحولات للسياسات اللاحقة التي عرفها القطاع الفلاحي خاصة فيما يتعلق بتنظيم استغلال الأراضي وتربية الماشية خدمة للمشروع الاستيطاني.

# الفصـــــل الثاني

## التحولات الفلاحية الكبرى خلال فترة الحكم المدني
## (1870-1930)

- **المبحث الأول:** استكمال إصدار القوانين والمراسيم لمصادرة الأراضي
- **المبحث الثاني:** التحولات في الوسائل والتقنيات الفلاحية
- **المبحث الثالث:** المزروعات الكولونيالية الحديثة والجزائرية التقليدية

عرفت الجزائر خلال فترة الحكم المدني الاستعماري مرحلة مفصلية مست مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، متميزة بتكثيف السياسة الرامية إلى إحكام السيطرة على الموارد الاقتصادية، اتجهت فيها أنظارها إلى إعادة هيكلة مختلف القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها القطاع الفلاحي الذي أعتبر محورا أساسيا باعتباره المجال الأكثر ارتباطا بمصالح المعمرين وبمتطلبات الاقتصاد الفرنسي، هدفت إلى إعادة تنظيم الملكية العقارية وتفكيك البنى التقليدية للأراضي الجزائرية بما يسمح بتوسيع الاستيطان وتعزيز السيطرة على الموارد الزراعية.

وفي سياق هذه السياسة شهد المجال الفلاحي خلال هذه الفترة تحولات بارزة على مستوى الإنتاج كما رافق ذلك أيضا إدخال بعض التقنيات الحديثة والآلات الصناعية.

وعليه يهدف هذا الفصل إلى دراسة مختلف مظاهر هذه التحولات خلال الفترة الممتدة من 1870م إلى 1930م بداية بدراسة الإطار القانوني للقوانين والمراسيم المتبعة لتقييد الملكية والوقوف على التغيرات التي مست الإنتاج الزراعي وأخيرا التحولات التقنية المرتبطة بالصناعات والآلات وإنشاء مؤسسات ومدارس حديثة.

## المبحث الأول: استكمال إصدار القوانين والمراسيم لمصادرة الأراضي

### المطلب الأول: القوانين والمراسيم المتعلقة بمصادرة الأراضي

عمدت السياسة الفرنسية على مواصلة فرض سيطرتها على الجزائر رغبة منها في الوصول إلى تحقيق هدفها الأسمى، حيث عملت على إصدار العديد من القوانين المكملة لسياستها المتبعة في نهب الأراضي والممتلكات، حيث استمرت في نهب هذه الثروات وتقديمها كمزايا وامتيازات لبعض النازحين من الألزاس واللورين الذين رحلتهم إلى الجزائر، من أهم هذه القوانين هي:

**1. مرسوم 02 فيفري 1870م:** نص هذا القانون على التخلي عن جميع الأجزاء الغابية التي مستها النيران بين جانفي 1863م إلى 30 جوان 1869م إلى جانب التنازل مجانا لصالح مزارعي الدولة عن ثلث المساحات المستأجرة كما نص على أن تباع لهم مساحة الثلثين الباقيين بثمن ستين فرنك للهكتار تدفع عبر عشرين حصة سنوية بداية من السنة الثانية التي تلي عملية البيع وتكمن خطورة هذا المرسوم كونه منح امتيازات كبيرة للمستأجرين الفرنسيين في الاستحواذ على مزيد من المساحات الغابية واستغلال ثروتها الاقتصادية وتجريد الفلاحين من أراضيهم.

**2. مرسوم 24 ديسمبر 1870م:** الذي نص على ضم أراضي القبائل المجاورة لمناطق الاستيطان إلى المناطق المدنية (قانون الإلحاق). (بلاح، 2006، صفحة 232)

**3. مرسوم قانون الأهالي 1871م:** هذا القانون الذي يسميه منادوه الحريصون على استيعاب نصه أيضا بقانون العصا يعدد مادة بعد مادة الواجبات، الالتزامات والممنوعات المفروضة على العرب. (غرانميزون، 2011، صفحة 112)

**4. قانون 01 مارس 1871م:** قرار أصدره الحاكم العام "لامبير" نص على تطبيق الحجز على أملاك الأعراش وشملت الملكيات الخاصة والمشاعة على كل المشاركين ... بلغ عدد مجموع الأراضي المحجوزة الجماعية والفردية حوالي 611.130 هـ.

هي أكبر عملية مصادرة للأراضي في التاريخ، هناك من الجزائريين من اضطر إلى البيع أو التنازل عن أرضه حينما أرهقته ضريبة الحرب على الدفع. (يزير، 2009، الصفحات 72-73)

**5. قانون 21 مارس 1871م:** جاء هذا القانون كرد فعل على اندلاع ثورة المقراني حيث نص على مصادرة أراضي وممتلكات القبائل الثائرة ومنح بعضها إلى النازحين من الألزاس واللورين.

**6. قانون جويلية 1871م:** تضمن هذا القانون منح أكثر من 100.000 هكتار من الأراضي الفلاحية كامتياز للنازحين من الألزاس واللورين الذين فضلوا التجنيس الفرنسي على الألماني وأظهروا رغبتهم في البقاء في الجزائر. (لوينيسي و آخرون، صفحة 90)

**7. قانون 26 جويلية 1873م (قانون وارني Warner):**

– **ظروف صدوره:** بسقوط الإمبراطورية الثانية استرجع المعمرون الأوروبيين في الجزائر نفوذهم وصاروا بداية فيفري 1871م ممثلين في المجلس الوطني الفرنسي بستة نواب وهذا ما مكنهم من فرض آراءهم على الحكومة الفرنسية التي صارت حسب بعض الفرنسيين غير قادرة على تحمل تأثير العناصر الموالية للعرب وبالتالي حدث هناك رد فعل عنيف ضد سياسة الإمبراطورية الثانية عامة، وضد قانون سيناتوس كونسيلت بصفة خاصة وهذا القانون الذي قال عنه أحد النواب الستة بأنه أعد خصيصا لعرقلة مشاريع الاستيطان.

.... ففي جانفي 1872م قدمت الحكومة للمجلس الوطني مشروع قانون يتألف من ست مواد تتعلق بتأسيس وصيانة الملكية في الجزائر والانتقال التعاقدية للعقارات والحقوق العقارية وفي 27 مارس 1872م تم تقديم مشروع آخر يتألف من 31 مادة، عرفت بقانون الإجراء يتضمن تحديد القواعد التي يتم بموجبها تطبيق القانون الذي هو بصدد الظهور وفي الأخير أدمج المشروعان في نص واحد وشكلا معا قانون 26 جويلية 1873م الذي عرف بقانون وارني (Warner)، (حيمر، 2014، الصفحات 155–156) وعند قراءتنا لمحتوى المواد 32 التي وردت في القانون مجزئة إلى ثلاثة فصول:

فالفصل الأول يتناول 07 مواد خاصة بالإجراءات العامة جاء في مادته الأولى: "تأسس الملكية العقارية في الجزائر من حيث تثبيتها والانتقال المستمر للعقارات وحقوقها، فمهما كان المالكون لها فإنها تدار بواسطة القانون الفرنسي...".

والفصل الثاني يضم 05 مواد خاصة بالإجراءات المناسبة لتأسيس الملكية الفردية، جاءت في المادة 20 منه ما يلي: "في كل الحالات التي يتم فيها تأسيس الملكية الفردية في المناطق المستغلة من قبل القبائل أو الدواوير المتحصلة على عقد جماعي فإنها ستخضع للإجراءات الشكلية المسجلة في المواد 08، 09، 10 من هذا القرار...".

وفصل ثالث يضم 07 مواد خاصة بإجراءات انتقالية حول كيفية الحصول على العقود ومدتها، (بليل، 2013، الصفحات 31–32) الهدف الرئيسي لهذا القرار هو:

- فرنسة العقار الجزائري وإخضاعه إلى تشريعات الاستعمار الفرنسية...
- إجبار الجزائريين بمختلف الطرق والأساليب باقتناعهم، بأن هذا القانون يخدم مصالحهم، يقدم لهم سندات قانونية يستطيعون بواسطتها الاستقرار في أراضيهم وتطوير علاقتهم الاجتماعية.
- كان المشرع الفرنسي السيد وارني يحاول الحصول على أراضي العرش التي لازالت تمثل صلابة القبيلة الجزائرية ووحدتها، ثم عرضها في السوق العقارية الفرنسية من أجل جلب رؤوس الأموال والشركات الكبرى وتشجيع هجرة الأوروبيين.

- توسيع التراب المدني على حساب التراب العسكري بهدف إنشاء البلديات والمراكز الاستيطانية وبالتالي التخلص من قانون سيناتوس كونسلت (1863)، (بليل، 2013، الصفحات 132-133) حيث تميز هذا القانون بالعديد

من المحطات أهمها:

أ. **تثبيت الملكية الخاصة:** فقد أشار هذا القانون إلى الوضعية العامة للأراضي في الجزائر والمناطق التي يمكن تطبيق القانون فيها حسب حاجيات الاستيطان والدولة عن طريق لجان التحقيق والإشهار في المناطق المختلفة المحددة بمدة 03 أشهر لكن بتقديم المعنيين لهذه العملية لجميع ملفاتهم الخاصة بفرنسة عقاراتهم وتقديمها للجنة مكلفة لهذا الغرض حيث ستقدم إلى المعنيين في مدة ثلاثة أشهر بصفة مؤقتة.

ب. **تأسيس الملكية الفردية:** تبقى نفس الإجراءات السابقة سارية المفعول فعندما يتحصل المعنيون على عقود الملكية الفردية من قبل المفتش المحقق. من خلال محاضر الجلسات التي يشار فيها إلى كل معطيات الموضوع ذلك ما لاحظناه من خلال اطلاعنا على أحد عقود الإشهار التي تمت بناء على المادة 17 من قرار 26 جويلية 1873م بإحدى مناطق دائرة مستغانم بدوار أولاد بوعلي قبيلة أولاد بوعلي البلدية المختلطة "ليلا"

ج. **الاستقصاء الجزئي (التحقيق):** نظرا لتعقيدات العقار في الجزائر وحصول الإداريين على عقود سابقة، قام المشروع في إطار القانون الجديد إلى وضع لجان تحقيق خاصة بها بهدف إعطاء شرعية المعاملات السابقة بتقديم عقود نهائية لهؤلاء المعمرين بهدف فرنسة العقار في الجزائر من خلال القانون الفرنسي.

تبقى عمليات التنفيذ والتطبيق تخضع لإجراءات خاصة حددها القانون بالمناطق الشمالية التلية التي تكثر فيها الأر اضي الزراعية والمستوطنين. (بليل، 2013، الصفحات 134-135)

كما طبقت السلطات الاستعمارية الفرنسية قانون المسؤولية الجماعية في إطار قانون الأهالي الإجرامي فطبقت ما يسمى بالحجز للممتلكات الجزائريين فتم حجز أراضي العرش بالقوة بعد ثورة 1871م.

**8. قانون 23 مارس 1882م:** في 23 مارس 1882م صوت البرلمان الفرنسي على قانون يرسى قواعد الملكية الفردية والخاصة ويقضي بإنشاء الحالة المدنية وينص على منح الأشخاص ألقابا وكنيات عائلية (Des noms patronymiques)

وفي 30 سبتمبر 1892 تم لإدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر أن منحت ألقابا عائلية لـ 2,145,413 جزائري وأخضع الأشخاص الممنوحة لهم ألقابا (عملية التصريح بالمواليد والوفيات والزواج والطلاق ويسجلها لدى الإدارة باستخدام هذه الألقاب وفي نوفمبر 1894م غطت عملية منح الألقاب جميع الأقاليم المدنية لتستمر في الأقاليم العسكرية.

إن أهمية دراستنا لهذا القانون تكمن في كونه سهل عملية اغتصاب الأراضي إلى حد وصف أحد الكتاب الفرنسيين له بالسلاح ذو الحدين إذ كان الهدف الأساسي هو تجريد الجزائريين لا غير. (بن داهة، 2013، صفحة 370)

**9. قانون 28 أفريل 1887م:** على الرغم من النتائج التي حققها قانون وارني 1873م لفائدة الأوروبيين حيث مكنتهم من الحصول على مئات من الهكتارات مقابل مبالغ زاهدة إلا أنه ظل محل انتقادات شديدة خاصة فيما يتعلق بالإبقاء على الحظر المضروب على بيع أراضي العرش لفائدة أشخاص من خارج القبيلة، لذلك تعالت الأصوات المطالبة بإعادة النظر في قانون 1873م بما يسمح بتسهيل انتقال الأراضي إلى الأوروبيين وإتمام عملية تفكيك وتجزئة أراضي العرش.

يتألف هذا القانون من 22 مادة ويبدو من مادته الأولى بأنه قانون معدل ومتمم لقانون 1873م، (حيمر، 2014، صفحة 174) أما نتائج هذا القانون على الفلاح الجزائري يمكن استخلاصها من نص الرسالة التي بعث بها أحد موظفي مصالح التسجيل العقاري إلى الحاكم العام حيث يقول: "لمجرد تسليم عقود الملكية إلى قبيلة ما فإن أفرادها يجدون أنفسهم تحت وطأة الحرمان مجردين من ممتلكاتهم الأرضية من قبل مضاربين وقحين وسفهاء (Ehontés) أكثرهم من أصل يهودي ينتزعون من الفلاحين الجزائريين ممتلكاتهم بواسطة عقود استدانة تعود إلى سنوات خالية.

ونتيجة الحرمان لم يتمكن الفلاح الجزائري الفقير من زرع ما تبقى له من مساحة أرضية فيتخلى عن دفع الضرائب وبالتالي يضطر إلى سلوك طريق التمرد والعصيان. (بن داهة، 2013، الصفحات 379–380)

**10. قانون 16 فيفري 1897م:** حين وجدت السلطات الاستعمارية الفرنسية صعوبات تحول تحقيق قانون 1887م بسبب العقبات التقنية التي تتطلب إمكانيات مادية وبشرية ضخمة وحتى لا تعيق النشاط الاستعماري لجأت إلى سن قانون جديد في 16 فيفري 1897م: أدخل هذا القانون إصلاحات على قانوني 1873م و1887م بعد أن استند على مشروع تم إنجازه في الجزائر من قبل لجنة كان كولان (COLIN) مقررا لها وقد تبنى أعضاء الغرفة هذا المشروع بناء على تقرير (بور كيري دي بواسورين) (Pourquery De Boisserin) وتحول المشروع إلى قانون 16 فيفري 1897م، (بن داهة، 2013، صفحة 381) هذا القانون استكمل تفتيت الملكية الجماعية. (لوينيسي و آخرون، صفحة 91)

**المطلب الثاني: التشريعات الغابية**

قبل حتى صدور قوانين 1874م و1885م ثم قانون الغابات النهائي في 1903م فإن الناطق الرسمي للجمهورية الثالثة الفرنسية وممثليها بالجزائر وجدوا أن قانون 1827م الذي كان يطبق على غابات فرنسا الغير مأهولة غير كاف لذا فإنهم طالبوا بقانون أكثر صرامة من قانون 1827م.

• **قانون 1874م:** قام النظام الجديد منذ مجيئه بالتصويت على أول قانون للغابات قانون 17 جويلية 1874م وبذلك منح الحق لكل من كان يترصد هذا الصيد ...مناطق جبلية... إنه تعبير وتأكيد جديد لقانون نظام تمييز الأهالي مع خصوصية تمثلت في المبدأ الشهير والإنساني مبدأ المسؤولية الجماعية.

أما فيما يتعلق بالحارس القضائي للأراضي الوسيلة الأكيدة لاحتكار أملاك الفلاحين ولضمان موارد أكثر للخزينة فقد تم تثبيته ... إضافة إلى ذلك ينبغي الإشارة إلى منع الرعي خلال مدة ست سنوات متتالية بالمناطق المحروقة.

ومن هنا فإن القانون يحتوي على ثلاث شروط تمس مباشرة قوت السكان، بل حتى متابعتهم في بعض الأحيان، زيادة على ذلك فإن العقوبات تصاحب في أغلب الأحيان بتجاوزات خطيرة. (صاري، 2009، صفحة 114).

• **قانون 09 ديسمبر 1885م:** مع نهاية سبعينيات القرن 19 بلغ الاستعمار الفرنسي في الجزائر مرحلة السيطرة الشاملة على الموارد والسكان وفي هذا الإطار أدرجت الغابات الجزائرية ضمن الثروة الغابية الفرنسية بموجب قانون 26 أوت 1881م فأخضعت لنظام الغابات الفرنسي ومنحت مصالح الغابات صلاحيات واسعة لتطبيق القوانين الغابية دون قيود لمراقبة الغابات وتحرير المخالفات مما مكنها من توسيع نفوذها في تسيير المجال الغابي.

كما عزز قانون 09 ديسمبر 1885م هذه السياسة حيث ألغى حقوق الاستعمار التقليدية للأهالي داخل الغابات ورفع القيود عن استغلالها الأمر الذي أدى إلى فرض غرامات قاسية ومصادرة الأراضي وقد ترتب عن هذه الإجراءات تدهور أوضاع القبائل الغابية وتراجع نشاط المواشي مما انعكس سلبا على معيشة السكان في حين استفادت شركات استغلال الغابات من هذا القانون عبر الاستحواذ على مساحات واسعة من الأراضي المصادرة التي بلغت حوالي 110.000 هكتارا بين (1885–1889). (هامل، 2022)

• **قانون 21 فيفري 1903م:** يحتوي على 190 بندا، لم يزد على تأكيد القوانين السابقة عموما مع بعض التفاصيل بما أن العقوبات الرئيسية لم تتغير ماعدا تخفيض لنسب وأسعار العقوبات من هنا فصاعدا فإن القانون يطابق على الأخشاب الخاصة وكل قطع يخضع لترخيص مسبق هذا النص الذي كان موضوع عدة منشورات أصبح الكتاب المقدس لجميع المسؤولين على الغابات لضمان تطبيقه من طرف مجموعة كبيرة من السكان مع تحديد بعض جوانب تطبيقه. (صاري، 2009، صفحة 116)

## المبحث الثاني: التحولات في الوسائل والتقنيات الفلاحية

### المطلب الأول: الوسائل والتقنيات الفلاحية الحديثة

تعتبر المكننة من أبرز مظاهر تطور القطاع الزراعي، إذ جاءت نتيجة إدخال الوسائل والتقنيات الزراعية الأوروبية ولا سيما الفرنسية، وقد ارتبط هذا التحول بنمو ملحوظ في رأس المال المستثمر في المجال الفلاحي، الذي كان دافعا قويّا ومساعدا على شراء الوسائل الأكثر فعالية فمن قيمة 04 ملايين فرنك فترة 1890م – 1900م، ارتفعت لتبلغ 13.856.762 فرنك في سنة 1914م،كما بلغ عدد المحاريث الفرنسية زيادة كبيرة بلغت نحو الضعف، وكان الأمر كذلك بالنسبة للآليات الأكثر تعقيدا: ماكنات التمشيط، اللوالب وماكنات الزرع التي تطور عددها من 2.087 في سنة 1900م إلى 7.180 في سنة 1914م والحاصدات من (37 إلى 215) والدارسات الدوارة من (10 إلى 71) واستطاع بعض المزارعين الأغنياء من استخدام الدارسات المزودة بمحركات بخارية، إلا أن عددها لم يبلغ سوى 64 آلة في سنة 1914م، (أجيرون، 2007، صفحة 369) كان بعض الأغنياء المزارعين من الأوائل الذين تحصلوا على المطاحن التي تعمل بالقوة البخارية وهي مطاحن إنتاج الفرينة عددها 08 في سنة 1902م و 262 في سنة 1914م، وكذلك أولى معاصر الزيت الآلية عددها 02 في سنة 1902م و07 في سنة 1914م. (أجيرون، 2007، صفحة 370)

كان لتنامي القروض المالية الموجهة للقطاع الزراعي دورا بارزا في تيسير امتلاك الوسائل والآلات الزراعية، إضافة إلى عنصر التوسع في الملكية لدى قطاع الأوروبيين الذي يعتبر كذلك دافعا لإدخالهم الآلات خاصة في مجال زراعة القمح، (بن أشنهو، 1979، صفحة 153) وتتجلى نتائج مساهمة هذا العامل في تطوير المكننة لدى الأوروبيين من خلال هذا الجدول:

**جدول رقم 10: يبين نمو التجهيز الآلي للأوروبيين في الجزائر سنتي 1901م و1905م**

| التجهيز الآلي | سنة 1901م | سنة 1905م |
|---|---|---|
| **مذرة آلية** | 139 | 909 |
| **محشات** | 424 | 1.559 |
| **حاصدات** | 981 | 3.459 |
| **محشات وحاصدات على الأحصنة** | 2.557 | 6.552 |
| **عربات الجر الفرنسية** | – | 81.522 |
| **عربات الجر العربية** | – | 8439 |

**المرجع** (بن أشنهو، 1979، صفحة 153)

نلاحظ من خلال الجدول التنوع في الوسائل والأجهزة التي استعملها الأوروبيين وهي وسائل تستعمل في الغالب في زراعة الحبوب خاصة القمح، فقد ارتفع تعداد الحاصدات مثلا من 981 حاصدة عام 1901م إلى 3.459 حاصدة سنة 1905م فقط، أي بفارق 2.478 حاصدة خلال أربع سنوات فقط وهذا يدل على حرص الإدارة الاستعمارية على تطوير زراعة القمح.

- وفي سنة 1930م بلغ عدد الآلات الميكانيكية في قطاع المعمرين كما يلي: 5.530 جرارا و440 حاصدة ودارسة، 28.300 محراث صناعي موزعة على المناطق الآتية:
- الجزائر الوسطى بـ 6.712 محراث وبمعدل 9.868 هكتارا للمحراث الواحد.
- وهران بـ 5.754 محراث وبمعدل 10.530 هكتارا للمحراث.
- قسنطينة بـ 5.835 محراث وبمعدل 21.000 هكتارا للمحراث. (عميراوي، 2007، صفحة 63)

قام المستوطنون بإدخال وسائل وتقنيات زراعية متطورة، لم يألفها الفلاح الجزائري من قبل وقد انعكس ذلك إيجابا على الإنتاج والمردود الزراعي وهي على سبيل المثال:

- تقنية قلب الأرض بعد حصاد الحبوب تعرف Dryfarming.
- تقنيات الحرث سواء عن طريق تغيير العمق أو اتجاه الحرث للتقليل من الانجراف.
- تقنية تخمير العنب وتلقيم الأشجار المثمرة مثل الكروم والحوامض.
- تقنية التحويل والتصبير لبعض المواد الزراعية كعباد الشمس، الطماطم، التبغ.
- تقنية صناعة العجائن. (عميراوي، 2007، صفحة 62)

وحتى الصحراء الجزائرية كان لها نصيب من الاهتمام وعرفت إدخال آلات وتقنيات حديثة، ففي ورقلة وقبل استقرار الفرنسيين وصل عدد الآبار التقليدية سنة 1870م باستخدام تقنية الغطس حوالي 180 بئر بسعة 20.790 ل/د وفي لعجاجة حوالي 66 بئر بسعة 15.500 ل/د وفي قرية الشط 70 بئر بسعة 14.000 ل/د وفي عام 1883م ارتفع عددها ليصل إلى 395 بئر وبعد استقرار الفرنسيين بورقلة تم إدخال أول آلة للثقب مع فرقة مكونة من 40 رجلا تابعين لكتيبة إفريقيا التأديبية لثقب الآبار الارتوازية، ليتفجر الماء يوم 04 فيفري 1883م مساء بمنسوب 150 ل/د، والهدف من ذلك هو تأمين المياه لغابات المعمرين، لذلك يقول السيد بيرين Perrine:

"... إن الصحراء الواسعة لم تكن قادرة على إعالة سوى بضع قبائل من الرحل، ونفر من العبيد السود الذين يعتنون بحالة الواحات لتحسين وضعها، كان يتعين توفير قدر أكبر من الماء،... وقد توجب انتظار قيام العلم والتقنية الفرنسيين باكتشاف طبقات مائية جديدة ذات عمق أكبر، والتي لا يمكن استغلالها إلا بوسائل حفر قوية، وذلك بعد أبحاث مضنية ...". (شافو، 2015، الصفحات 315-316)

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر ميلادي جاء المستوطنون الأوروبيون بكثرة على ورقلة موظفين كل وسائل التهديد والإكراه لاستغلال مواردها المائية وأراضيها، وتوجيه طاقة سكانها في تنشيط الاستثمار الاستعماري، إذ تحولت أراضي الأهالي إلى مزارع استعمارية وتحول مالكوها إلى خماسين[1]، وأنشأوا شركات فلاحية مثل: "الشركة الفلاحية للاحتياط والإغاثة والقروض التعاونية" التي تم إنشاؤها سنة 1903م وهدفها هو احتكار الإنتاج وتوجيهه للتصدير. (شافو، 2015، صفحة 318)

أما الزراعة الأهلية بقيت جامدة ولم تعرف أي تطور وظلت في وضعها على حاله، إن نسبة الفلاحين الذين كان باستطاعتهم استخدام المحاريث الآلية لم تزد عن 10% مع العلم أن تلك الآلات لا تستعمل إلا في الأراضي ذات التربة العميقة والخصبة، أما بقية الفلاحين الأهالي فقد اقتصروا على استخدام المحاريث الخشبية التقليدية التي تحفر أخاديد، (أجيرون، 2007، صفحة 313) لا يتجاوز عرضها 15 سم وعمقها 10 سم، ومن خصائص هذه المحاريث أنها مرتفعة التكلفة حيث يتراوح سعرها بين 06 و07 فرنك وفي الإمكان جرها بواسطة حمارين اثنين أو بواسطة ثور وبغل أو فرس نحيلة، ولا يبدوا أن الفلاحين الأهالي قد أولوا اهتماما للأساليب الزراعية المناسبة للبيئات الجافة والتي اكتشفها المستوطنون في منطقة سيدي بلعباس، وكانوا يقومون بعمليتين للحرث أثناء فترة البوار المخصب الذي يستمر عامين في الجزائر، وهو أسلوب انتشر بسرعة بين الأوروبيين ولم يُعر الفلاحون الأهالي اهتماما به قبل الحرب العالمية الأولى وخاصة قبل مجاعة سنة 1920م، كما بقي استعمال الأسمدة الكيميائية غائبا عن زراعة الحبوب الأهلية، (أجيرون، 2007، صفحة 319). ولم يكن لدى الفلاحين المسلمين الوسائل التقنية والمالية لاستصلاح الأراضي الأكثر رداءة. (أجرون، 1982، صفحة 343). ويعتمد الفلاح الجزائري على وسائل تقليدية في نشاطه الزراعي حيث كانت الأدوات التي يستعملها بسيطة وتلبي في الغالب حاجاته العائلية، غير أنها تفتقر إلى الأسمدة والإمكانات التقنية الحديثة. (مهساس، 2007، صفحة 174) ورغم أن الأراضي الزراعية كانت تتطلب عناية وتهيئة مستمرة، فإنها عانت من الإهمال وضعف الاستغلال نتيجة لتمسك الفلاحين الجزائريين بوسائل إنتاج تقليدية وكذلك نتيجة الفقر والمجاعة. (طاعة، 2008). وفي المقابل استفاد المزارعون الأوروبيين من إدخال وسائل تقنية حديثة مما أسهم في رفع الإنتاج وتحسين مردودية القطاع الزراعي ويظهر ذلك من خلال امتلاكهم لعدد كبير من الآلات. (بن داهة، 2008، صفحة 401).

وتتكون أربعة أخماس ملكيات الأهالي من قطع صغيرة ذات تربة غير خصبة ولا يستخدم أصحابها الأسمدة والآلات الحديثة، ولا يحصلون على القروض الزراعية ويعتمدون على الحيوانات وعضلات الإنسان والمحراث الخشبي ويضطرون إلى إراحة أراضيهم عامين كاملين، (بوعزيز، 2007، صفحة 71) ومارس الأهالي الفلاحة

[1] الخماسين والخماسة: هو نظام فلاحي قديم ويعني السماح للفلاح الجزائري العمل في الأرض لفائدة الدولة مقابل خمس الإنتاج بعد أن توفر له الأرض والمحراث والحيوانات والبذور، انظر: (شافو، 2015، صفحة 318)

خاصة فلاحة الحبوب في الأراضي الخاصة وأراضي العرش والقبائل الجماعية بالمحراث الخشبي وعضلات الحيوان كالثيران والأحصنة والبغال والأحمرة في المناطق المنبسطة وشبه المنبسطة، وبالفأس وعضلات الإنسان في المناطق الجبلية الوعرة الشديدة الانحدار ويستغل المنجل اليدوي في الحصاد والمذراة والحيوانات في الدرس والتصفية، ويعتمد في تسميد التربة على فضلات الحيوانات وبقايا الحشائش وبذورها وأوراقها اليابسة، وتفلح الأرض سنة، وتترك للراحة في السنة الموالية لتستغل في الأعشاب والحشائش للحيوانات. (بوعزيز، 2009، صفحة 517)

لم تنتشر التقنيات الزراعية الفرنسية في الوسط الجزائري لأسباب متنوعة، إن هذه التقنيات متكيفة مع طبيعة الأرض الفرنسية من جهة وتعبر من جهة أخرى على المستوى التقني في المجتمع الفرنسي في القرن 19م يحرث المحراث الفرنسي بعمق أكبر من محراث الفلاح الجزائري، ولكنه يتعب الأرض الخالية من النباتات لتعرضها لمناخ قاس هكذا يكون مردوده في الجزائر أقل مما هو في فرنسا ويحتاج استخدامه أسمدة طبيعية او كيميائية كما أنه أثقل من محراث الفلاح، ويحتاج قوى أكبر لجره، كما أن تصليحه عند الضرورة لا يتم إلا في مركز المستعمر الأوروبي الذي غالبا ما يكون بعيدا، هذه الأسباب الموضوعية عرقلت انتشار الوسائل الزراعية الحديثة. (عدي، 1983، صفحة 86)

لقد كانت الإعانات التي تلقاها المستوطنون في الجزائر من الإدارة الاستعمارية وخاصة من ناحية القروض الزراعية والتسهيلات الإدارية عاملا أساسيا في التمايز الكبير بين تعداد الوسائل الزراعية ونوعيتها لدى القطاع الجزائري الذي يوصف بالتقليدي والقطاع الأوروبي الحديث.

**جدول رقم 11: يوضح أدوات فلاحية لدى كل من الأوروبيين والجزائريين حسب إحصاء 1930م**

| المعدات | الأوروبيين | الجزائريين |
|---|---|---|
| **محراث نموذج أوروبي** | 111.950 | 88.562 |
| **محراث محلي** | 44.111 | 339.650 |
| **حاصدة** | 13.099 | 3.334 |
| **نقالة** | 1.404 | 120 |
| **دراسة** | 1.388 | 177 |
| **محراث آلي + 15 حصان** | 219 | 08 |
| **محراث آلي – 15 حصان** | 3.360 | 269 |

**المرجع:** (بن أشنهو، 1979، صفحة 173)

نلاحظ من خلال الجدول الاختلاف في وسائل القطاع الفلاحي عند المستوطنين الأوروبيين والأهالي الجزائريين، فالمستوطنين وسائلهم كثيرة ومتطورة تناسب الاقتصاد الاستيطاني الرأسمالي، وفي المقابل وجود وسائل ضعيفة ومتخلفة في الزراعة الجزائرية فالمحراث المحلي هو الأداة التقليدية للفلاح الجزائري وهو الوسيلة الأكثر انتشارا.

أما استخدام الأسمدة في الزراعة فقد كان مختلفا بين الجزائريين والمستوطنين إذ اعتمد الفلاح الجزائري على التسميد الطبيعي لكونه متوفرا ومجانيا من تربية الحيوانات مما يجنبه التكاليف المالية في حين لم يستخدم الأسمدة الكيميائية لعدم معرفته بها، ومن ناحية أخرى لعدم قدرته على شرائها.

**جدول رقم 12: يوضح كمية الأسمدة الكيميائية المستوردة من فرنسا خلال 1901م – 1905م**

| السنة | نوع المنتوج | الكمية المستوردة (كلغ) |
|---|---|---|
| 1901 | سوبر فوسفات الجير | 2.224.369 |
| | أسمدة كيميائية | 774.120 |
| 1902 | سوبر فوسفات الجير | 2.593.667 |
| | أسمدة كيميائية | 841.628 |
| 1903 | سوبر فوسفات الجير | 6.345.200 |
| | أسمدة كيميائية | 1.174.200 |
| 1904 | سوبر فوسفات الجير | 5.967.400 |
| | أسمدة كيميائية | 1.953.600 |
| 1905 | سوبر فوسفات الجير | 6.807.400 |
| | أسمدة كيميائية | 1.579.300 |

**المرجع:** (لمقدم، 2019، الصفحات 150-151)

**المطلب الثاني: البنوك والمصارف المالية**

ظهرت البنوك والمؤسسات المالية في وقت مبكر من الاحتلال لتقديم خدماتها للمعمرين والمستوطنين، وكانت متمركزة أساسا في مناطق الجزائر الوسطى والغربية، حيث يتواجد المعمرون والشركات المساهمة والصناعات وأهم هذه المؤسسات:

- القرض العقاري الفرنسي تأسس كفرع في الجزائر سنة 1880م.
- قرض ليون الذي فتح له فرعا في الجزائر سنة 1878م

- الشركة العامة ظهرت سنة 1884م
- الشركة المارسيلية تكونت سنة 1865م. (عميراوي، 2007، صفحة 66)

وقد أنشأت في الجزائر مصارف محلية ومصارف في المناطق الزراعية لدعم النشاط الاستيطاني، وكان المستعمرون الذين يشكلون نقابات أو جمعيات تعاونية يقترضون من هذه المصارف جميع ما يحتاجون إليه لتوفير الوسائل الضرورية لتحسين الإنتاج، كما لعبت بنوك مثل بنك الجزائر والبنوك العقارية دورا مهما في تمويل مشاريعهم، بالإضافة إلى الاتصال بنوابهم والإعانات التي تقدمها لهم فرنسا كل هذا ساهم في تطور إنتاجهم وساعدهم على تجاوز الصعوبات الزراعية في الجزائر. (بوعزيز، 2007، صفحة 192)

وابتداء من 1880م تم تجديد الامتيازات التي تحصل عليها البنك الجزائري في الميدان النقدي واستطاعت الحكومة إقناع البنك بأن يخصص 20 مليون على ذمة الفلاحة وبذلك تتوفر القروض ذات الفائدة الضعيفة لدى المعمرين، وبفضل عمل البنك تأسست مصارف أسقاط في جميع الجهات التي تقوم بخصم أسهم الفلاحين، وهؤلاء لم يكن لهم أن يحصلوا التجهيزات والوسائل، وأن يوسعوا حقولهم وأن يقترضوا بدون استثناء هذه القروض، فلوحظ في سنوات قليلة، زيادة في الثروات، فبدأ المستقبل مشعا بفضل عمل البنوك. (نوشي و آخرون، 1984، الصفحات 360-361)

**المطلب الثالث: تأسيس الغرف الزراعية في عمالة وهران**

صدر مرسوم في 31 مارس 1902م نص على تأسيس غرف زراعية في الجزائر، كانت كل غرفة تتكون من 16 عضوا أغلبهم من الفرنسيين (06 جزائريين)، تجتمع الغرف الزراعية مرتين في السنة، مرة في شهر مارس ومرة في شهر نوفمبر في دورات عادية، كان مكتب الغرف يضم رئيس، نائبين وأمناء منتخبين لمدة سنة قابلة للتجديد.

يقوم بدراسة المشاريع الخاصة لإقامة المدارس التعليمية الزراعية والبيطرية ومحطات زراعية، وإقامة الأسواق والمعارض الفلاحية وكان لها الحق في مصادرة المزيد من الأراضي الزراعية، خاصة بعد أن منح لها الحق في تحديد الميزانية التي تمنح لها من قبل المجلس العام. (بختاوي، 2015)

وهرعت الغرف الزراعية في الجزائر للاستفادة من الأساليب المعمول بها في فرنسا فصدر مرسوم 17 فيفري 1929م والذي اعترف بها كمؤسسات عمومية من حقها الاستدانة دون تسريح مسبق، وبعد الحرب العالمية الأولى أصبح لكل غرفة ميزانية مقبولة، وتتجدد المنحة كل سنة إلى غاية 1930م، أين تم زيادتها بمناسبة الذكرى المئوية إلى 50.000 فرنك فرنسي لكل غرفة.

تكبدت الغرف الزراعية تكاليف مالية باهظة، حيث اشترت الأراضي وأنشأت عليها العمارة، وامتلكت نصف أملاكها، وأنشأت في دار المستوطنين مخبرا كبيرا مجهزا بكل الوسائل العلمية الحديثة والدقيقة وبدأ المخبر بالعمل

تحت رئاسة علماء ركزوا بحوثهم على الأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات، وكانت هذه البحوث متعلقة بحقول التجارب لدراسة كل المواضيع المتعلقة بالزراعة والمحاصيل الزراعية المختلفة واختيار البذور واستخدام الأسمدة، وكان لهذه الغرف اهتمام حتى بالجانب المعنوي المتمثل في الدفاع عن مصالح المزارعين، وقدمت دعما كبيرا لزراعة الحبوب ومزارعيها، ومن أهم الشخصيات المدافعة قوستاف دستريمكس "Gustave destremx" الملقب بـ "أب القمح". (بختاوي، 2015)

**المطلب الرابع: دور الغرف الزراعية في تطوير الإنتاج الزراعي**

ساهمت الغرف الزراعية في عمالة وهران في تطوير الإنتاج الزراعي من خلال اعتماد تقنيات حديثة، حيث أصبحت الجزائر ميدانا للتجارب الزراعية واستخدمت الآلات الزراعية، كما اختارت شركة الأهالي للاحتياط (SIP) بعض أملاك الجزائريين لإجراء تجارب على محاصيل أساسية مثل القمح والأشجار المثمرة، وقد تأسست هذه الشركة سنة 1893م وكانت وظيفتها محددة في ثلاث أفكار أساسية هي: الاحتياط، الدعم، المساعدة وتقديم السلف.

وقبل أن تشرع الغرف الزراعية في إنجاز التجارب الزراعية بدأت في دراسة اختيار الأماكن لإنجاز المشاريع والتجارب فاختارت منطقة مستغانم، وكان هدفها إثبات نجاح الأساليب الزراعية الجديدة، وتمتاز الأراضي المختارة بالجودة من حيث التكوين، وقسمت إلى قسمين: الأولى خصصت لزراعة القمح الصلب المحلي وذلك لإبراز أثر استعمال الأسمدة على كمية ونوعية الإنتاج وكان الهدف أيضا هو تعرف الفلاح الجزائري على أهمية الأسمدة وقسم آخر للأشجار المثمرة. (بختاوي، 2015)

**المطلب الخامس: التعليم الفلاحي**

تظهر الوثائق أن بدايات التعليم الفلاحي في الجزائر تعود إلى سنة 1913م، إثر مقترحات لجنة التقنين ترأسها السيد بانلوفي "Painlevé"، وقد أقرت خلالها الجمعيات المالية برنامج لإنشاء مؤسسات تعليمية تمنح التلاميذ تكوينا فلاحيا في كل من الجزائر، وهران وقسنطينة، بهدف توفير يد عاملة زراعية مؤهلة، غير أن الواقع يبين أن فرنسا سعت منذ السنوات الأولى للاحتلال إلى إنشاء مدارس زراعية لإعداد كوادر مدربة تخدم أهدافها الاستعمارية، وقد صدر مرسوم في 03 أكتوبر 1848م ينص على إنشاء وتنظيم التكوين المهني للزراعة في الجزائر (بن داهة، 2008، الصفحات 254-255).

وفي 30 جويلية 1875م صدر قانون ينص على إنشاء مدارس ابتدائية للتعليم الفلاحي الابتدائي وسنتين من بعد جوان 1877م صدر إعلان إداري عن عامل عمالة وهران يدعو المستوطنين الأوروبيين تسجيل أبنائهم في قائمة الراغبين في المشاركة في مسابقة الدخول إلى المدرسة الوطنية للفلاحة بـ مونبيلي "Montpellier"، وفي 04 فيفري 1882م تمت دراسة مشروع جديد طرح فيه من طرف الولاية العامة للجزائر برنامجا للدراسة يتعلق

بإنشاء مدرسة تطبيقية للفلاحة ومدرسة خاصة بزراعة الكروم وسقي الأراضي ومدرسة لتكوين الرعاة، وفي انتظار الحل لهذه المشاريع أضيفت مادة التعليم الفلاحي ضمن البرامج التعليمية في المدارس الابتدائية العالية (Écoles primaires supérieures) لمدينتي بلعباس ومستغانم. (بن داهة، 2008، الصفحات 256-257)

وأحدثت شعب خاصة بالتعليم الفلاحي، أما ثانوية وهران فقد استفاد تلاميذها من تمارين عملية في الفلاحة، وقد استفاد المستوطنون من دروس خاصة في الفلاحة من قبل أساتذة مختصين، وكان يركز أساسا على التجارب الفلاحية ويهدف في نفس الوقت إلى حل المشكلات التقنية التي تواجهها الزراعة على المستوى الجهوي، وفي عام 1890م أنشئ حقل للتجارب الزراعية في "تمازويت" بوهران جربت فيه عينات هامة من النباتات التجارية الليفية التي تتكيف مع التربة المالحة. (بن داهة، 2008، صفحة 258)

إن التعليم الفلاحي في الجزائر كان مثل التعليم العام له ثلاث مستويات:

- التعليم العالي ممثلا في المعهد الفلاحي للجزائر (المدرسة الوطنية للفلاحة بالجزائر D'agriculture de maison carré institut agricole d'Algérie ou école)
- التعليم المتوسط ممثلا في المدرسة الجهوية للفلاحة بسيدي بلعباس وثلاث مدارس تطبيقية بسكيكدة، قالمة، عين تموشنت ومدرسة متخصصة في الأدوات الزراعية بالجزائر العاصمة.
- التعليم الفلاحي الابتدائي يقدم في المدارس من قبل معلمين تكونوا بمدرسة تكوين المعلمين (L'école normale d' instituteurs) (بن داهة، 2008، صفحة 261)

أما بالنسبة لنصيب الجزائريين من التعليم الفلاحي فقد اتخذت الحكومة الفرنسية قبل عام 1870م إجراءات لتوجيه التلاميذ الجزائريين صوب المدارس الفلاحية والبيطرية وبناء على فكرة إسماعيل عربان[1] وبعض الضباط الفرنسيين مثل لاباسيت (L'apasset) يمنح أطفال الجزائر تعليما قاعديا باللغة العربية والفرنسية وتزويدهم بمفاهيم حول الفلاحة التطبيقية، إلا أن هذه الفكرة لم تطبق في الواقع. (بن داهة، 2008، الصفحات 263-264)

إن الاهتمام بالتعليم الفلاحي في الجزائر كان هدفه الأساسي تطوير الزراعة الاستعمارية، فقد أنشأت فرنسا مدارس فلاحية، لكن ذلك كان أساسا لتلبية حاجات الكولون من اليد العاملة الزراعية، وانتهجوا سياسة عنصرية اتجاه تعليم الجزائريين وتكوينهم فلاحيا، لأنهم رأوا أن هذه المدارس تشكل خطرا على مستقبل الاستعمار من الناحية

[1] إسماعيل عربان: هو عربان توماس إسماعيل، ولد في 31 ديسمبر 1812م بغيانه الفرنسية أبوه "غربان برو" تاجر من مرسيليا، وأمه "أبولين عربان"، انتقل به أبوه إلى فرنسا عام 1820م، انخرط في صفوف السانسيمونيين وهو تلميذ بالثانوية، في سنة 1833م أرسل في مهمة لتدريس اللغة الفرنسية إلى المشرق العربي وهناك في دمياط تعلم اللغة العربية، في سنة 1837م أرسل إلى الجزائر في مهمة مترجم، كتب الكثير من المقالات في جريدة "Le temps" و " Les débats"، فيما بين 1842م – 1845م ألحق بالدوق «دومال» والجنرال «بيدو» كمترجم ثم مستشارا حكوميا في 1860م وفي سنة 1871م أحيل على التقاعد، توفي في الجزائر عام 1884م، انظر: (بن داهة، 2013، صفحة 263)

الاقتصادية والسياسية، ويؤكد ذلك قول أحد المعمرين في: «أن المسلمين إذا تعلموا طالبونا بحقوقهم وجابهونا بمنافساتهم وغدوا أقل طواعية وطاعة لنا مما هم عليه الآن». (بن داهة، 2013، الصفحات 266–267)

**1. أهم المدارس التعليمية والمحطات التجريبية الزراعية في الجزائر:**

من أهم المؤسسات التي أنشأها الاحتلال الفرنسي في الجزائر والمتخصصة في التعليم الزراعي وكان لأبناء المستوطنين الحظ الأول فيها هي:

**1.1. المدارس التعليمية:** ويتلقى فيها الطلبة والتلاميذ دروسا نظرية وعملية منها:

- المعهد الفلاحي للجزائر بالحراش وتلحق به مساحة أرضية بـ 37 هكتار، منها 27 هكتار خاصة بالكروم.
- المدرسة التطبيقية للفلاحة بسيدي بلعباس بـ 180 هكتار، ويختص فيها التكوين بزراعة الكروم
- ضيعة واد الشمر بـ 64 هكتار
- ضيعة فـي **الرويبة بـ 15 هكتار.**
- **المدرسة الفلاحية** بسكيكدة بـ 180 هكتار واختصاصها الكروم.
- المدرسة الفلاحية لعين تيموشنت بـ 97 هكتار واختصاصها الكروم.
- المدرسة التطبيقية للفلاحة بسيدي بلعباس بـ 180 هكتار ويختص فيها التكوين بزراعة الكروم.
- المدرسة الفلاحية بالقالة بـ 130 هكتار واختصاصها الحبوب.
- المشتلة الجهوية بتلمسان بـ 04 هكتار واختصاصها الفواكه.
- المحطة التجريبية للضيعة البيضاء في الهبرة بـ 200 هكتار متخصصة في الحبوب، القطن، الأرز، الصويا، الحوامض وتربية الحيوان. (بن داهة، 2008، الصفحات 267–269)

**2.1. المحطات الزراعية التجريبية**

**1.2.1. في الجزائر الوسطى:**

- المحطة التجريبية لـ "أورليان فيل" (الشلف حاليا) الناشئة في 1922م يلحق بها 53 هكتار.
- محطة خاصة بزراعة الأشجار المثمرة في مليانة، نشأت عام 1924م بمساحة 114 هكتار.
- محطة خاصة بالأشجار المثمرة في بوفاريك أنشأت عام 1927م ويلحق بها 16 هكتار.

**2.2.1. في الشرق الجزائري:**

- المحطة الخاصة بزراعة أشجار الزيتون في بجاية نشأت عام 1927م ولها مساحة تقدر بـ 12 هكتار.
- المحطة التجريبية لباتنة نشأت في 1929م تغطي مساحتها 57 هكتار وبمضاعفة التجارب وعمليات انتقاء الحبوب ارتفعت مساحتها إلى 205 هكتار.
- المحطة التجريبية لأولاد حملة (Berteaux) سابقا بـ 500 هكتار.

– المحطة التجريبية لواد الماء (Bermelle) أنشأت في 1920م.

– مزرعة الكروم التجريبية للحجر (Durerville) أنشأت عام 1926م والتي تغطي مساحة 06 هكتارات.

**3.2.1. في الجنوب الجزائري:**

– محطة تربية المواشي بتادمايت الناشئة في 1918م بمساحة 7.600 هكتار، منها 40 هكتارا كروما وبحوزتها 3.000 نعجة، وتختص بزراعة الحبوب والأعلاف بجميع أنواعها (الشوفان والخرطال والفصة...).

– المحطة التجريبية الواقعة على الطريق بين بسكرة وتقرت أنشأت في 1918م، لها نشاط زراعي متنوع. (بن داهة، 2008، الصفحات 270–271).

## المبحث الثالث: المزروعات الكولونيالية الحديثة والجزائرية التقليدية

### المطلب الأول: المزروعات الجزائرية التقليدية

شهدت الأوضاع الاقتصادية للمستوطنين ازدهارا وتطورا في حين انعكس ذلك سلبا على وضعية الجزائريين الذين عانوا من الركود والتدهور، وقد ظل القطاع الزراعي لدى الجزائريين الأهالي قائما على أساليب تقليدية قديمة وكان إنتاجه مرتبطا بالظروف بالطبيعية لذلك عرف بزراعة الاكتفاء الذاتي، كما اعتمدوا أساسا على زراعة الحبوب.

**1. زراعة الحبوب:** تعد زراعة الحبوب من أبرز الأنشطة الفلاحية لدى الجزائريين إذ تمثل مصدر الغذاء الأساسي لهم، غير أنها شهدت تراجعا ملحوظا بسبب حرمان الأهالي من أراضيهم وتوجيههم نحو أماكن أكثر فقرا، ولم يتوقف إنتاج الحبوب عن التراجع نتيجة الظروف السيئة التي يعيشها الفلاح الجزائري في تلك الفترة. (صاري، 2009، صفحة 169)

تزرع الحبوب مثل القمح، الشعير، الخرطال والذرة في مختلف المناطق التي تحقق مردودا اقتصاديا مهما للسكان، وخاصة في السهول الخصبة الداخلية والساحلية وفي المناطق الجبلية الملائمة، وبعض الهضاب العليا الداخلية الممطرة وتمارس هذه الفلاحة في الأراضي الخاصة وأراضي العرش والقبائل الجماعية بوسائل تقليدية بالمحراث الخشبي وعضلات الحيوان، ويعتمد في تسميد التربة على فضلات الحيوانات، ويختلف مردود الهكتار الواحد من منطقة إلى أخرى، ويتراوح بين قنطار واحد وعشرة قناطير وذلك حسب خصوبة التربة وكمية هطول الأمطار.

يصعب تقديم إحصائيات دقيقة حول المساحات المزروعة وكمية الإنتاج، وإن حاول "نوشي" تقديم بعض الإحصائيات التقريبية، ولكن الأكيد أن الإنتاج في السنوات الخصبة كان يرتفع عن الحاجة ويتم خزنه في المطامير للسنوات الجافة. (بوعزيز، 2009، الصفحات 517-518)

ومجموع الأرض التي تزرع قمحا 11.200.000 هكتارا تنتج في السنة نحو 8.500.000 قنطارا وهو مقدار لا يلبي حاجة السكان. (المدني، هذه هي الجزائر ، 2001، صفحة 97)

في سنة 1890م كانت الزراعة الأهلية أحادية المحصول تعتمد على الحبوب أساسا لتلبية الاستهلاك المحلي، وكانت حاجة الأهالي إلى النقود دفعتهم إلى الإتجار بكمية قليلة من محاصيلهم، وتظهر المعطيات أن المساحات المخصصة لزراعة مختلف الحبوب خاصة القمح، الشعير، الذرة البيضاء، الشوفان والفول شهدت تراجعا، إذ انخفضت مساحتها من 2.442.679 هكتار في سنة 1890م إلى 2.391.236 هكتار في 1900م، وبالنظر إلى المعدلات الخماسية نجد أن هذه الأرقام قد انخفضت أكثر من ذلك، أي إلى 2.334.257 هكتار (1891م -1895م) وإلى 2.300.018 هكتار (1896م -1900م)، وهذا كان متوقعا لأن الجزائر كانت في مرحلة تراجع في كمية المحاصيل الزراعية.

وكان معدل محصول الشعير 7.719.905 ق في الفترة من سنة 1891م إلى 1895م، ولم يتجاوز 6.986.056 ق في الفترة من سنة 1896م إلى 1900م مقابل 7.556.945 ق في الفترة من سنة 1886م إلى 1890م.

أما الأنواع الوحيدة التي عرفت ارتفاعا فهي المساحات الصغيرة المزروعة قمحا لينا والتي انتقلت من 250.000 ق إلى 306.000 ق والذرة البيضاء من 59.600 ق إلى 87.680 ق، ولقد أعطى حساب مردود الهكتار معدلات اعتبرت مقبولة وقتها: 486 ق بالنسبة للقمح الصلب، و575 ق بالنسبة للشعير و43 ق بالنسبة للقمح اللين. (أجيرون، 2007، الصفحات 304-306)

**جدول رقم 13: يوضح إنتاج الحبوب في القطاع التقليدي**

| الفترات | المتوسط السنوي (م.ق) | المتوسط الأقصى | | المتوسط الأدنى | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | العام | الإنتاج | العام | الإنتاج |
| 1910-1901 | 19,17 | 1909 | 22,05 | 1905 | 13,9 |
| 1920-1911 | 18,22 | 1911 | 23,24 | 1920 | 9,9 |
| 1930-1921 | 16,77 | 1923 | 22,40 | 1930 | 10,23 |

**المرجع:** (صاري، 2009، صفحة 169)

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن هناك تراجعا في الإنتاج حيث بلغ متوسط الإنتاج للحبوب خلال الفترة (1901-1910) 19,17 مليون قنطار، أما في الفترة الممتدة من (1921-1930) فقد انخفض إلى 16,77 مليون قنطار أي بثلاث ملايين قنطار بسبب العوامل الطبيعية والبشرية كالجفاف واستعمال الطرق التقليدية، إلا أن الأسباب الحقيقية وراء هذا الانخفاض هو حرمان الفلاح الجزائري من كل مساعدة بالأموال والوسائل والآلات الحديثة.

**2. زراعة الزيتون:** الزيتونة المباركة شجرة إفريقية أصيلة تلقت من أقدم العصور عناية عظيمة من كل من تولى مسؤولية البلاد لأن هذه الشجرة صبورة طويلة الحياة، تكتفي بعناية قليلة وتنمو في الأماكن التي ربما لا تستطيع شجرة أخرى الحياة فيها.

فغابات الزيتون تغطي نحو 85 ألف هكتار في الأرض الجزائرية وفيها 09 ملايين شجرة مثمرة و05 ملايين شجرة مهملة، فهذه الزياتين الكثيرة التي بإمكانها جعل الجزائر من أكبر منتجي زيت الزيتون الرفيع في العالم لا تنتج سنويا إلا 350,000 هيكتولتر، (المدني، 2001، صفحة 101)

وناحية تيزي وزو بمنطقة جرجرة تشمل وحدها 3.500.000 زيتونة منها مليون للأوروبيين ونسبة إنتاج الزيت السنوي هو 340.000 هيكتولتر، منها 268.000 هيكتولتر ينتجها الأهالي و72.000 هيكتولتر ينتجها الأوروبيون، وترسل الجزائر من زيوتها كل سنة نحو 250.000 هيكتولتر، (المدني، 2001، صفحة 477)

وارتفع إنتاج حقول الزيتون التي كانت بحوزة الأهالي، أي ما يمثل ثلثي الأشجار الملقمة 5.329.000 شجرة في سنة 1901م و 6.332.000 شجرة سنة 1904م، حيث تلك الزيادة بسرعة من سنة 1901م إلى 1907م ثم تراجعت إلى غاية سنة 1914م (من 1.5 مليون ق من الزيتون إلى 04 ملايين ق في سنة 1907م و1.277.000 ق في سنة 1914م)، أما صناعة زيت الزيتون التي كانت متعلقة بعوامل وبأسعار كانت في ارتفاع ملحوظ إلى غاية سنة 1910م، فقد عرفت تطورا أكثر انتظاما 218.564 هـ ل (1901م –1905م)، ثم 388.977 هـ ل (1906م –1910م)، ثم 233.660 هـ ل (1911م – 1914م). (أجيرون، 2007، صفحة 316)

**3. زراعة التين:** له غابات كثيرة بالبلاد الجبلية تغطي نحو 70 ألف هكتار ويستند عليها أهل الجبال القبائلية "جرجرة" في معيشتهم، وقد تدخل فيه الاحتكار والاستعمار، وأنشأت شركات عديدة لاستثماره مجففا، على الطريقة التركية وتسويقه في مختلف أسواق العالم، (المدني، 2001، صفحة 103) ولقد ارتفع إنتاج التين بنسبة بلغت 46 %.[1] (أجيرون، 2007، صفحة 316) .

يوجد عدد كبير من أصناف التين في الجزائر، لكن ليست جميعها على نفس القدر من الأهمية ومعظمها يزرع فقط بشكل منفرد، ومن بين أشجار التين الثنائي الفيرا فإن أكثر الأنواع زراعة هي: باكور أبيود وأفال.
من بين أشجار التين الشائعة تعد شجرة أنجيل الحمام واحدة من أكثر الأشجار انتشارا لثمارها الطازجة وهي مشهورة بخصوبتها، وبحسب السيد بول ليبه فإن أشجار الأكثر تقديرا من قبل السكان المحليين لإنتاج التين المجفف هي حسب ترتيب الجدارة:

[1] انفتحت أمام إنتاج التين الجاف آفاق تصدير جديدة إلى الدول الجرمانية التي كانت تقتنيه من أجل تقطيره أو تحويله إلى قهوة (وكانت قهوة التين محضورة في فرنسا).

**جدول رقم 14: يوضح إنتاج التين المجفف حسب ترتيب الجدارة**

| الفواكه البيضاء | فواكه سوداء |
|---|---|
| ثامريوث 1% | أجينجار 1% |
| ثارينمث 2% | تابيركانت 2% |
| تاريليث 3% | ثازوغارت 3% |
| تاهارشادث 4% | فواكه سوداء |

**المصدر**: (L' Algerie Agricole, 1904, p. 265)

ويباع محصول التين الأول ويستهلك طازجا ويباع بسعر مربح للغاية في الأسواق ليس من النادر الحصول على ما بين 40 و50 كيلوغرام من التين الطازج من شجرة واحدة ويباع الكيلو غرام الواحد من هذا النوع (بريبا) بسعر يتراوح ما بين 15 و25 سنتاً في أسواق المراكز الاستهلاكية الرئيسية. (L' Algerie Agricole, 1904, p. 265)

- **طريقة التعبئة:** هي كالتالي: ضع القالب المذكور داخل الصندوق الخشبي المخصص للتين، ينقسم هذا الصندوق بفضل تقسيمات القالب إلى عدة أقسام مفتوحة من الأعلى رص التين في كل قسم بنفس الطريقة، بعد ذلك اضغط برفق ثم ارفع الإطار لإزالته أدخل الصندوق في الإطار المذكور أعلاه، واضغط عليه تدريجيا بزيادة الضغط بفضل استخدام مكبس العنب لهذه العملية عندما يصبح الضغط كافيا أخرج صندوق التين وأغلق الغطاء بإحكام أصبح الآن جاهز للشحن.
- **الإنتاج:** في الجزائر تبدأ أشجار التين بالإثمار في عمر يتراوح بين 12 لـ 20 عاما وتصل إلى ذروة إنتاجها في نفس العمر تقريبا. في التربة الخصبة من الشائع رؤية أشجار بهذا العمر مزروعة في الحقول المفتوحة تنتج ما يصل إلى قنطار للهكتار في المتوسط ما يزيد قليلا عن 6 قناطير من القمح للهكتار والواحد يتضح جلياً أنه بفضل هذه الشجرة القديمة يمكن زيادة كمية الغذاء المنتج للهكتار الواحد عشرة أضعافا.

توضع في الماء المغلي أو يبلل بطبقة من التين البراندي وقبل وصولها ووضعها في صناديق تشحن الصادرات من الجزائر بشكل أساسي إلى مرسيليا. (L' Algerie Agricole, 1904, p. 28)

**4. زراعة الخضر بأنواعها المختلفة:**

كالبصل، الثوم، اللفت، الجزر، اللوبيا، الخيار، السلطة، البطاطا، البطيخ، الدلاع، الفقوس، الباذنجان، الكسبر، النعناع، البسباس، الكرافس، التبغ والفول السوداني وتزرع بكثرة في أحواض الأودية والبساتين المسقية على الساحل، وفي المناطق الداخلية والجبلية، وفي الواحات الصحراوية ذات الموارد المائية الكافية، وهناك نوع من الخضر البعلية الجافة التي تعتمد فقط على مياه الأمطار وتزرع في المنحدرات وتعتبر بلاد القبائل والأوراس

من المناطق النموذجية لزراعة الخضر والفواكه لتوفر مياه الأمطار والينابيع معا، ويختلف منتوج هذه الخضر حسب خصوبة التربة ووفرة المياه، ويوظف بها عدد مقبول من سكان شرق الجزائر. (بوعزيز، 2009، الصفحات 518-519)

**5. النخيل:** يعتبر النخيل ثروة واحات الجنوب الجزائرية وجنته الوارقة الظلال، فالنخيل يغطي في جهات الجنوب 65.000 هكتار من الأرض، تنتج أنواعا مختلفة من أجود التمرات، يبلغ مجموعها في السنة 1.800.000 قنطار، بعض أنواعها توجه للاستهلاك المحلي، وبعض أنواعها الأخرى توزع على الأسواق العالمية بواسطة شركات الاحتكار، وقد زاحم الاستعمار الجزائريين في الواحات أيضا وهو يملك جزءا من النخيل، (المدني، 2001، صفحة 102) وتشمل الواحات الجزائرية نحو 5.500.000 نخلة مثمرة، منها نحو 780.000 نخلة تنتج التمر المعروف بدقلة نور، وهو أفخر نوع من التمر في الدنيا، وتنتج أيضا نحو 1.500.000 قنطار من التمر، يصدر منه نحو 150.000 قنطارا للخارج. (المدني، 2001، صفحة 477)

إن الاهتمام الأكبر للفلاح الورقلي هو النخلة باعتبارها الركيزة الأساسية للاقتصاد المحلي ولفائدتها التجارية كبيع التمور واستغلال مكونات النخلة (سعف الجريد، الليف، الكرناف، الجذوع) للصناعات المحلية التقليدية، وأيضا للإمكانيات البسيطة التي تلزم النخلة سواء من ناحية علفها بالأسمدة أو تلقيحها بالدكار. (شافو، 2015، الصفحات 130-131)

**جدول رقم 15: يوضح تطور عدد النخيل بورقلة خلال 1877م-1921م**

| الوحدة الإدارية | 1877 | 1883 | 1914 | 1920 | 1921 |
|---|---|---|---|---|---|
| ورقلة | 221.035 | 454.306 | 917.200 | 961.418 | 965.470 |

**المرجع:** (شافو، 2015، صفحة 322)

نلاحظ من خلال الجدول أن فرنسا اهتمت بتوسيع غراسة النخيل قصد التصدير والدليل على ذلك أن سكان ورقلة كانوا يملكون سنة 1877م حوالي 221.035 نخلة، ولكن بعد توفير الري وتنظيم عملية السقي بلغ عدد النخيل 965.470 نخلة سنة 1921م.

**المطلب الثاني: المزروعات الكولونيالية الحديثة**

وفي سياق التحولات التي عرفها القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، برز الانتقال التدريجي من نمط زراعي تقليدي قائم على المزروعات الأهلية التي اعتمدت على تلبية الحاجيات المحلية إلى نمط آخر ارتبط بظهور المزروعات الحديثة التي أدخلتها الإدارة الاستعمارية وقد جاء هذا التحول نتيجة جملة من التغيرات التي مست تنظيم المجال الزراعي وطرق استغلاله ما أفرز واقعا فلاحيا مغايرا لما كان سائدا من قبل.

**1. تطور إنتاج الكروم في الجزائر:**

بإصدارها للتشريعات العقارية والقوانين الفرنسية تكون إدارة الاحتلال الفرنسي قد وفرت الحماية للمستوطنين الأوروبيين وشجعهم على الاستقرار وأنبتت فيهم فكرة البقاء وألصقتهم بالأرض وبظهور محاصيل زراعية جديدة في مقدمتها الكروم التي تطورت بشكل هائل بالنظر لتكيفها مع طبيعة التربة ومقاومتها للجفاف زادت أطماع فرنسا في الوصول إلى مزيد من الأراضي الزراعية.

إن رغبة فرنسا في زراعة الكروم بالجزائر كانت أحد العوامل الهامة وراء استحواذها على المزيد من الأراضي الفلاحية لزرعها كروما بتحويل عنبها إلى نبيذ وقد احتلت فكرة زراعة الكروم في الجزائر اهتماما متزايدا لدى القيادات السياسية الفرنسية في بداية الاحتلال.

وللعلم فإنه بعد استقدام مهاجرين من الألزاس واللورين إلى الجزائر إثر الحرب السبعينية وفي أعقاب الخراب الذي حل بمزارع الكروم في جنوب فرنسا جراء أزمة الفيلوكسيرا فيها بين 1875م–1878م شجعت الحكومة الفرنسية الفلاحين المتضررين للهجرة إلى الجزائر ومنحتهم جميع التسهيلات بهدف تمكين فرنسا من الاحتفاظ برتبة الأولى عالميا في انتاج الخمور وهكذا تدفق مهاجرين جدد على الجزائر من فرنسا فضلا عن الهجرات الإسبانية بحيث ارتفع عدد الإسبان الوافدين من 71,366 شخص سنة 1872م إلى 144,530 شخص عام 1886م وإذا كان الإسبان والفرنسيون يقومون بالأعمال الدقيقة فإن الموسمين الجزائريين كانوا يتولون عملية القطن.

في سنة 1879م قدر دخل الهكتار الواحد من الكروم بأربعة ألاف فرنك مقابل 300 فرنك بالنسبة للهكتار الواحد من القمح خلال نفس السنة. (بن داهة، 2008، الصفحات 195–196)

حيث كانت هذه الزراعة قد أحدثت تغييرا فعليا في اقتصاد الجزائر وبالنسبة للأهالي وتتمثل في توفير فرص العمل لليد العاملة لذلك عرفت تطورا سريعا إلى درجة أن توافدت اليد العاملة الإسبانية بكثرة لتلبية حاجياتها... حيث جاءت المحاصيل في سنتين 1879م–1880م مقبولة فأدخلت بعض التحسين على الأوضاع العامة قبل أن تتدهور الأوضاع من جديد خلال موسم جني المحاصيل في سنة 1881م حيث لم يتمكنوا من تحصيل سوى 7,549,896 قنطارا من الحبوب. (أجيرون، 2007، صفحة 693).

فمنذ 1880 أصبحت زراعة الكروم هي القطاع المهيمن على جميع النشاطات لاسيما في غرب البلاد أما الفترة المحصورة بين 1880–1890 فقد نشطت فيها عملية الاستيطان الحر. اتسعت فيها المساحات المزروعة كروما بشكل ملحوظ حيث انتقلت هذه المساحة من 30,482 هكتارا سنة 1881م إلى 110,042 هكتارا سنة 1890م، أدى إلى زيادة تقدر بـ 79,560هكتار خلال عشر سنوات. فشجع ذلك على حركة الاستيطان ومضاعفة عدد الكولون المهاجرين إلى الجزائر حيث انتقل عددهم من 334,000 نسمة 1876م إلى 364,257 نسمة عام

1901م من بينهم 121,343 نسمة في عمالة وهران. يوجد من ضمنهم 34,727 متجنسون ليرتفع هذا العدد إلى 781,000 نسمة سنة 1912م.

على الرغم من ظهور مرض الفيلوكسيرا[1] في الجزائر بضواحي سيدي بلعباس وتلمسان سنة 1885م وبوهران 1886م وسكيكدة 1896م فإن إنتاج الكروم لم يشهد تراجعا فخلال الفترة من 1889م إلى 1896م لوحظ تطور محسوس في زيادة المساحات المزروعة كروما وكذلك في كميات الإنتاج كما هو مبين في الجدول التالي:

**جدول رقم 16: يمثل تطور الكروم في الجزائر مساحة وإنتاجا (1881-1896)**

| السنة | المساحة المزروعة | كمية الإنتاج |
|---|---|---|
| 1881 | 30,241 | 288,549 |
| 1882 | 39,766 | 691,335 |
| 1883 | 46,286 | 821,584 |
| 1884 | 56,006 | 890,899 |
| 1985 | 70,886 | 967,825 |
| 1886 | 79,049 | 667,948 |
| 1887 | 87,795 | 1,903,011 |
| 1888 | 103,408 | 2,761,178 |
| 1889 | 106,350 | 2,578,038 |
| 1890 | 110,042 | 2,331,696 |
| 1891 | 109,458 | 4,018,969 |
| 1892 | 111,879 | 3,002,079 |
| 1893 | 116,394 | 3,772,779 |
| 1894 | 114,877 | 3,642,479 |
| 1895 | 113,810 | 3,797,693 |
| 1896 | | 4,050,000 |

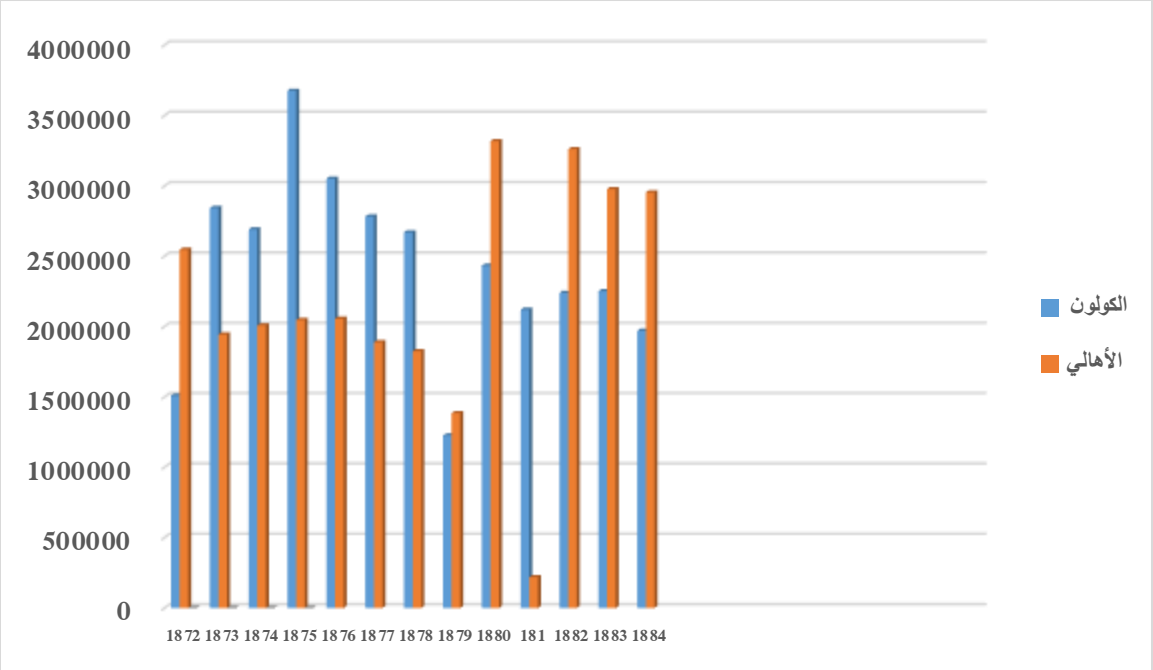
**المرجع:** (بن داهة، 2008، الصفحات 196-197)

[1] الفيلوكسيرا: هو ما يصيب النباتات، يطلق عليه اسم قمل النبات وهو يصيب الكروم خصيصا.

**2. تطور زراعة إنتاج التبغ في الجزائر:**

إن تعافي المناخ في الجزائر إلى جانب سياسة الضغط الصناعي في فرنسا، أرغم المنظرين على زيادة الاهتمام بهذا الصنف التجاري فزاد عدد المستثمرين في زراعة التبغ إلى 1,000 مستثمرة تتوزع عبر الأقاليم الثلاثة منها 8,000 مستثمرة في يد الأهالي وساهم في إنتاج كميات كبيرة بين 1872م إلى غاية 1884م وفق ما يلي:

**شكل رقم 01: يمثل زراعة التبغ في الجزائر ما بين 1827 إلى 1884**




**المرجع:** (بوركنة، 2019)

إن الإحصائيات الواردة توضح أن سياسة الجمهورية الثالثة كانت مدركة للأهمية الاستراتيجية للتبغ في المنظومة الاقتصادية الفردية وهذا ما تقره الإحصائيات الرسمية الواردة ما بين 1872م إلى 1884م على أن السمة البارزة في هذه المرحلة تشير إلى زراعة التبغ كانت في يد العنصر الأهالي نظرا لخبرتهم الواسعة في المجال وتحكمهم في تقنيات الزراعة والحصاد، وعزوف اليد الكولونيالية نحو زراعة الكروم التي باتت تستقطب الرأسمال الأوروبي نحوها فاسحة المجال أمام الأهالي لتطوير مساحة التبغ التي تضاعف 03 مرات في زمن قياسي حيث انتقلت من 1,496 هكتار سنة 1872م إلى 3,180 هكتار سنة 1876م مستفيدة من المراسم المطيرة على أن هذا الازدهار واجهته تحديات مناخية صعبة عجلت في تراجع المساحة إلى النصف في ظرف سنة واحدة لتستقر عندك 1.699 هكتار سنة 1880م .

استعادت المساحات الزراعية للأهالي جزء كبير من مساحتها السابقة بعد تحسن الظروف متنقلة من 1,699 هكتار سنة 1880م إلى 2,209 هكتار سنة 1884م غير أن الملاحظة الأساسية في هذه المرحلة تبين ارتكاز الزراعة الأهلية على مياه الأمطار في سقي محاصيل التبغ كانت رهينة للتذبذبات المناخية الحاصلة.

إن النتائج المحققة أعطت ديناميكية جديدة لزراعة التبغ في الجزائر وكانت نتيجة سياسة الحكومة الداعمة القطاع قابلها زيادة الطلب على المنتج الجزائري في السوق الفرنسية وزادت معها أرباح المزارعين لدرجة بانت فيه زراعة التبغ ثقافة زمانها.

**جدول رقم 17: جدول يمثل مساحة وكميات إنتاج التبغ في الجزائر من1887 إلى 1889**

| | 1887 | | | 1888 | | | 1889 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المستثمرات | المساحة / هـ | الإنتاج / كلغ | المستثمرات | المساحة / هـ | الإنتاج / كلغ | المستثمرات | المساحة / هـ | الإنتاج / كلغ |
| **الأوروبيون** | 1,411 | 2,484 | 2,411,907 | 1,143 | 1,995 | 1,570,473 | 882 | 1,880 | 1,197,142 |
| **الأهالي** | 7,531 | 7,755 | 2,563,421 | 7,462 | 8,148 | 3,922,580 | 7,013 | 7,952 | 2,640,615 |
| **المجموع** | 8,942 | 10,739 | 4,975,400 | 8,605 | 10,143 | 5,505,053 | 7,895 | 9,841 | 3,846,757 |

**المرجع:** (بوركنة، 2019)

من الملاحظ أن رغم سيطرة العنصر الأهالي على جل المساحات المخصصة للتبغ إلا أن مردودية الهكتار الإجمالي تراجعت بشكل كبير مما كانت عليه في السنوات السابقة لتبلغ 9,7 هكتار لانتشار التسميد بشكل كبير في مزارع المعمرين على عكس مزارع الأهالي.

### 3. تطور زراعة التمور في الجزائر خلال فترة (1870م –1899م)

كانت الشركة الفلاحية والصناعية للجنوب الجزائري Agricole et industrielle du sud algérienمن إحدى الشركات التي أبدت اهتماما خاصا بمختلف واحات في المنطقة المحصورة بين بسكرة وتقرت وغرس مساحات شاسعة بأشجار النخيل مستعينة بالمهندس (جوس Jus) كما كان عليها أن تواجه أحقاد الإدارة العسكرية للاحتلال التي لم تكن ترغب في السماح للكولون بشراء الأراضي الجرداء من الجزائريين وشجعت زراعة النخيل الكولون من أمثال تراي (TRRILLE) نائب قسنطينة والمعمر تسرادان (SARRADIN) على شراء بساتين النخيل في منطقة بسكرة وواد غير.

وإلى المزارع للنخيل فتح أعين الكولون على أهمية وقيمة التمور هو النقيب محمد بن إدريس أغا تقرت (سابقا) المتجنس بالجنسية الفرنسية الذي خلق واحة (تلاغيم مويدي) (Talaem MOUIDI) في سنة 1879م ومن بعده (فو) (Fau) و (فورو) (Fou REAU) اللذان أنشئ واحة شريعة السابع في عام 1881م.

في ظرف لم يتعد خمس سنوات من 1882م إلى 1887م تمكنت الشركة الفلاحية والصناعية لباتنة من خلق ثلاثة واحات جديدة: أوغيسة، سيدي يحيى، عياطة وحفر سبعة أبار ارتوازية بمنسوب يقدر بواحد وعشرين متر مكعب في الدقيقة الواحدة.

معنى هذا أن الكولون قد بنى اقتصادهم في الواحات سلفا على قاعدة استنزاف ونهب الثروات المائية الباطنية، لم يكن من هدف الكولون الذين استوطنوا الواحات إنتاج المزيد من التمور وتصديرها إلى فرنسا وأوروبا. (بن داهة، 2013، الصفحات 183-187).

**4. تطور زراعة القطن:**

عرفت الجزائر زراعة القطن مع بداياتها مع المهاجرين الأوائل إلا أنها ترقى إلى مستوى زراعة واسعة الانتشار رغم وجودها قبل الاحتلال الفرنسي وقد ركزت السياسة الاستعمارية لاحقا على تعميم هذه الزراعة بين الفلاحين الجزائريين حيث صدرت مرسوم امبراطورية بتاريخ 16 أكتوبر 1853م هدف إلى دعم زراعة القطن من خلال إشراك السكان المحليين واستغلال اليد العاملة مع محاولة توطينها في المناطق التي تتوفر فيها شروط ملائمة.

لكن هذه المجهودات لم تقض إلى النتائج المنتظرة إذ لم تستطع زراعة القطن تحقيق نجاح الذي عرفته بعض الزراعات الأخرى ويرجع ذلك أساسا إلى عدم ملائمة الظروف المناخية في الجزائر وفي سنة 1854م لجأت السلطات الاستعمارية إلى تقديم تحفيزات مالية قدرت بـ 25 ألف فرنك لمدة خمس سنوات لكل من يباشر زراعته وقد شملت هذه التجارب مناطق متيجة وبوفاريك والجهة الغربية ومع ذلك انتهت هذه المحاولات بالفشل مما أدى إلى استبدال القطن لمحاصيل أخرى مثل التبغ والكروم في وهران وعنابة قبل أن تعرف زراعته نوعا من التحول لاحقا في منطقة الشلف وعنابة.

**جدول رقم 18: يمثل إنتاج القطن (1863م – 1867م)**

| السنة | الكمية (بالكلغ) |
|---|---|
| 1863 | 141,257 |
| 1854 | 493,309 |
| 1865 | 615,183 |
| 1866 | 744,158 |
| 1867 | 381,603 |

**المرجع:** (سعد الله، 1992، صفحة 67)

يبين لنا هذا الجدول نسبة الارتفاع الكبير في الإنتاج التي وصلت إلى 744,158 كلغ.

**المطلب الثالث: القطاع الزراعي في العصرنة والتقليد:**

ظل الطابع الزراعي مهيمنا على اقتصاد المستعمرة بشقيه العصري المتطور والتقليدي. الأول بين الأوروبيين الذين استحوذوا على كل الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة والتي وصلت إلى مليوني هكتار منها 900.000 هكتار مخصصة لزراعة الحبوب تليها زراعة الكروم 166.000 هـ، كما استغلت السهول الغنية لزراعة الأشجار.

فزراعة الكروم كانت من المزروعات المهيمنة على الإنتاج الاستعماري، وساهمت بقدر كبير من انتعاش الاقتصاد وغطت العجز المسجل في القطاعات الأخرى حتى سنة 1933.

أما القطاع التقليدي وهو الأغلبية الساحقة من الجزائريين الذين زاولوا في معظمهم زراعة معاشية للاقتتات لا غير. في ظل واقع معيشي مزري فرضته عدة ظروف عمقت من أزمة الزراعة الجزائرية التي عانت تحالف ظروف عدة طبيعية، وبشرية اقتصادية، ساهمت كلها في ركود إنتاج هذا القطاع من واقع تضاريسي يجعل الأرض في الجزائر جد قليلة منحصرة إلى خصائص مناخية غير مساعدة، كقلة الأمطار والانجرافات التي شكلت أهم أسباب تناقص المساحات الصالحة للزراعة. بنسب مقلقة، حتى وصلت نسبة الأراضي الصالحة للزراعة في الشمال الجزائري إلى نسبة 21% من مجموع المساحة أي ما يعادل 4.431.000 هـ تحتل فيها الزراعات المعاشية أكبر المساحات 79% مخصصة لزراعة الحبوب. ومردود ضعيفاً 88.5 ق في الهكتار يقابله 78.22 ق في الهكتار بفرنسا.

ساهم ذلك في تعميق أزمة ركود القطاع الزراعي وإن لم يكن بالإمكان إهمال عامل تركز الأراضي الصالحة للزراعة في أيدي الكولون كواقع استعماري فرضته سلسلة الأزمات خاصة في السنوات العشرينيات بتدابير التصفية بالمزاد العلني الناجمة عن إفراط الفلاحين الجزائريين في الاستدانة من المعمرين واليهود أضف إلى ذلك تضييق عمليات التسليف والاستدانة من البنوك الصناديق الفلاحية، إضافة إلى عوامل القحط والمجاعة في سنوات 1920، 1922، 1924 التي ساهمت في انتقال الملكيات ومصادرتها وتفشي البطالة الخانقة وتدني الأجور والهجرة إلى المدن ويبقى الفلاح البسيط رهينة المرابين الذين فرضوا فوائد قد تصل من 5% إلى 10% لاقتناء وسائل الإنتاج، وكان المحصول يوزع بين الاستهلاك والبذور ودفع الضرائب هذا في حالة ردّ الدين. فيتم حجز أملاكه ليتحول إلى مجرد خماس أو رباع، قد شكلت هذه الفئة سنة 1914 حوالي 30% من الفلاحين الجزائريين. (قبايلي، 2010)

وكان من بينها 532.000 مم ملاك الأراضي بمساحات متفاوتة لا يتجاوز عدد الذين كان بإمكانهم توجيه إنتاجهم نحو السوق حوالي 25.000 أما الباقون فخصصوا محاصيلهم للاستهلاك المباشر. ويبين ذلك ضعف وسائل التي تمكنه من تطوير الإنتاج، فالمكننة ظلت محدودة جدا وتشير إحصائيات دوائر الترقية الريفية Section d'amélioration rurale. أنه تم توزع حوالي 19.509 جرار كانت حصة الجزائريين من ذلك 418 جرار فقط

رغم أنهم كانوا يشكلون 8.87% من طبقة الفلاحين مقابل 1.22% فقط من الأوروبيين بذلك كان لزاما أن تتباين معدلات الدخل الفردي السنوي حوالي 22.000 فرنك للفلاح الجزائري مقابل 780.000 فرنك للمعمرين الأوروبيين.

هذا التباين يظهر من خلال مقارنة مستويات مداخيل الإنتاج المقدرة في الهكتار بالنسبة للجزائريين بـ 12.300 فرنك مقابل 46.000 عند الكولون، أي الزيادة بأربعة أضعاف، ذلك لاعتماد الكولون على الزراعات المكثفة (الكروم، الحوامض، البكريات) بغض النظر عن الإمكانيات التقنية والعلمية، عامل الاستحواذ على الأراضي الخصبة والاستفادة من القروض إضافة إلى التقسيم الغير عادل لأنواع الزراعات أو عدم مراعات مسألة الاكتفاء الذاتي.

وبالمقابل تطورت زراعة الكروم من 226.000 هـ إلى 400.000 ما بين 1930 – 1940 لتنكمش هذه المساحات لـ 367.000 هـ مع بداية ثورة التحرير.

أما النشاط الرعوي فتعرض لعملية الإزاحة من التل، وثم الدفع به جنوبا بفعل انحصار وسلب أراضي المراعي، وتناقص نقاط الماء الضرورية للنشاط الرعوي، الشيء الذي أثّر سلبا على حجم النشاط الأساسي، حيث تراجع عدد قطعان الغنم 8.100.000 رأس ما بين 1871–1880 إلى 4.500.000 رأس سنوات 1921 – 1954.

ففي نصف قرن تناقص عدد الأغنام بالنصف وإنتاج الحبوب نسبة 20% وكان ذلك ينذر بوقوع انفجار كبير لا محالة خاصة ان هذه السياسة الاستعمارية التسلطية العمياء مست مختلف فئات الشعب الجزائري، فالحالة السيئة لقبائل البدو الرحل المحترفين لتربية الحيوانات أرغمتها على تغيير نمط معيشتها ببحثها عن مصادر معيشية أخرى، مما أدى إلى بحثهم عن الاستقرار الدائم مما يفسر التراجع المسجل في النشاط الرعوي.

لقد حاول المستعمر تحميل الفلاحين البسطاء مسؤولية أزمة الزراعة الجزائرية، بعد انكماش زراعة الحبوب، وانخفاض مردود الهكتار. بتهم ملفقة كالقدرية والخمول وعدم القدرة على التكيف مع التقنيات الحديثة، لكن السبب الرئيسي لهذا الركود هو:

- يعود إلى نهب وسرقة الأراضي والنظام الغير عادل في تقسيم القروض. (قبايلي، 2010)
- الذي يعد العامل الهام في تحريم الفلاح الجزائري من أي دعم مالي الذي يستحيل معه استعمال الوسائل والتقنيات الحديثة وكأن فرنسا كانت تعمل كل ما بوسعها لإبقاء الأمور على ما كانت عليه (قبايلي، 2010).

يتضح من خلال دراسة التحولات الفلاحية خلال الحكم المدني 1871م – 1930م، أن الاستعمار الفرنسي سعى إلى إعادة تنظيم القطاع الزراعي بما يخدم مصالحه الاقتصادية بالدرجة الأولى، فقد تم استكمال إصدار القوانين والتشريعات التي سهلت الاستيلاء على الأراضي وتوجيهها نحو الاستقلال الكولونيالي مما أدى إلى إضعاف الملكية المحلية، كما اعتمدت الإدارة الاستعمارية على إدخال وسائل وتقنيات فلاحية حديثة إلى جانب إنشاء مؤسسات مالية ومدارس فلاحية، غير أن هذه الجهود كانت موجهة أساسا لخدمة المستوطنين دون الفلاحين الجزائريين الذين ظلوا يعتمدون على أساليب تقليدية محدودة الإمكانيات وبهدف تحقيق أهدافها المتمثلة في السيطرة على القطاع الزراعي التقليدي الجزائري واحتوائه وجعله في خدمة القطاع الاستعماري، وفيما يخص الإنتاج الزراعي برزت المزروعات الكولونيالية الحديثة ذات الطابع التجاري على حساب المزروعات الجزائرية التقليدية، مما أحدث اختلالا في التوازن الزراعي وأثر سلبا على الأمن الغذائي للسكان المحليين.

وعليه يمكن القول، أن هذه التحولات لم تكن تهدف إلى تطوير الفلاحة الجزائرية بقدر ما كانت وسيلة لتعزيز الاقتصاد الاستعماري وتكريس التبعية، وهو ما عمّق الفوارق بين المعمرين والأهالي وأدى إلى تدهور أوضاع الفلاحين الجزائريين.

# الفصـــل الثالـث

## تربية الماشية لخدمة المشروع الاستيطاني

- **المبحث الأول:** قطعان الماشية تعدادها وتوزعها
- **المبحث الثاني:** السياسة الفرنسية في تطوير تربية الماشية والتقنيات المعتمدة وأنواع المنتوجات الحيوانية
- **المبحث الثالث:** الإنتاج الحيواني
- **المبحث الرابع:** انعكاسات السياسة الفرنسية الفلاحية على تربية الماشية وعلى المجتمع الجزائري

عاش المجتمع الجزائري خلال فترة الاستعمار الفرنسي جملة من المتغيرات التي ارتبطت بالسياسة الفرنسية الفلاحية التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية التي كان هدفها إحكام قبضتها على الأراضي والموارد الزراعية بما يخدم مصالحها الخاصة بل امتدت إلى الجانب الاجتماعي والمعيشي للجزائريين خاصة في الوسط الريفي المنطقة التي لا يملك فيها الفلاح الجزائري سوى ارتباطه بأرضه ونشاطه فيها.

وقد نتج عن هذه التحولات بروز أوضاع جديدة أثرت على الفلاح الجزائري وغيرت من طبيعة حياته وظروفه الأمر الذي يجعل دراستنا لانعكاسات السياسة الفرنسية الفلاحية من المواضيع المهمة لفهم واقع المجتمع الجزائري خلال هذه الفترة.

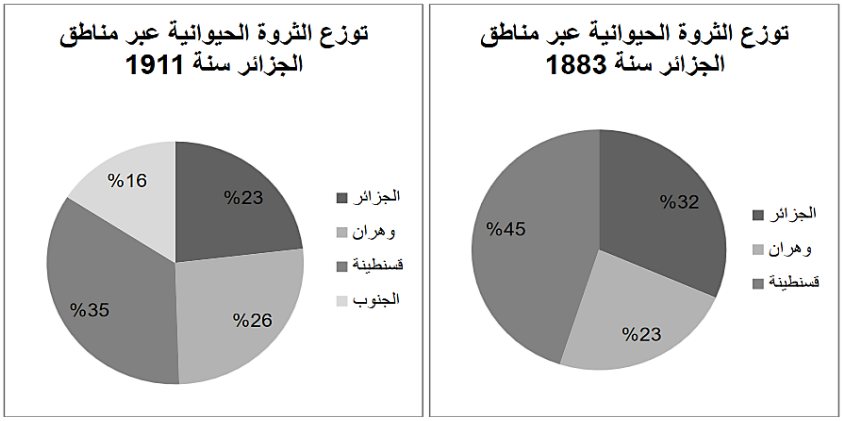
## المبحث الأول: قطعان الماشية تعدادها وتوزعها

### المطلب الأول: تعداد الثروة الحيوانية وتوزعها

تعد تربية الحيوانات والإنتاج الحيواني من الركائز الأساسية للنشاط الاقتصادي في الأرياف الجزائرية، خاصة لما لها من دور مهم في الحياة اليومية للسكان سواء من حيث توفير الغذاء أو المساعدة في إنجاز الأعمال، إضافة إلى كونها مصدرا لمواد أولية تستغل في مجالات الصناعة والتجارة.

عندما نتحدث عن الحظيرة الحيوانية في الجزائر فإننا نجد أنها تشابه ما هو موجود في أوروبا وفرنسا بشكل خاص، كما أن المستوطنين الأوروبيين في الجزائر ليس لهم اهتمام كبير بالثروة الحيوانية بقدر ما هي مهمة جدا لدى الجزائريين، كما أن اهتمام الأوروبيين بهذه الثروة إنما بهدف تسمينها وتوجيهها نحو التصدير أو نحو مراكز الاستهلاك الكبرى في الجزائر، ففي سنة 1876م كان هناك 15.007.104 رأس من مختلف الأنواع الحيوانية بالجزائر منها 14.563.174 رأس موجودة لدى الجزائريين و443.930 رأس لدى الأوروبيين. (لمقدم، 2019، صفحة 120)

**شكل رقم 02: يمثل توزع الثروة الحيوانية عبر المناطق في الجزائر سنتي 1883م و1911م**

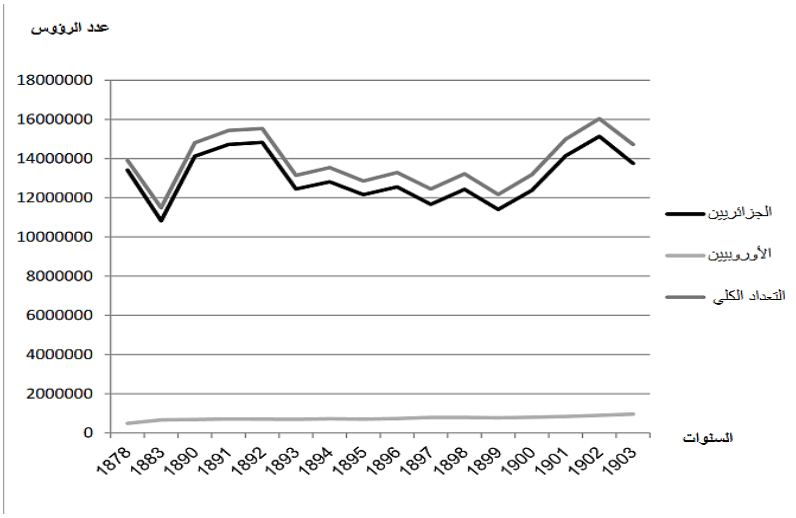



**المرجع:** (لمقدم، 2019، صفحة 120)

نلاحظ من خلال الإحصائيات الرسمية أن توزيع الثروة الحيوانية عبر العمالات في الجزائر غير متساو ففي سنة 1883م كما هو موضح في الشكل أن عمالة قسنطينة تسيطر على جزء من الثروة الحيوانية يصل إلى نسبة 45%، تليها عمالة الجزائر 32% في حين أن عمالة وهران تسيطر على 23% فقط.

يبدو التوزيع مرتبطا بعوامل سكانية وطبيعية، حيث أن عمالة قسنطينة تمتاز بانتشار السهول والمراعي أكثر من باقي العمالات، كما أن السكان يحترفون مهنة الرعي وهو على ارتباط وثيق بالنشاط الزراعي في حين أن عمالة وهران أقل مساحة من حيث السهول والمراعي إضافة إلى انتشار المستوطنين الأوروبيين بكثرة في هذه العمالة وتركيزهم أكثر على الزراعات الصناعية وسيطرتهم على الأراضي وكذلك لا يهتمون كثيرا بالثروة الحيوانية كالجزائريين.

**شكل رقم 03: يمثل تطور التعداد الحيواني لدى الأوروبيين والجزائريين في الجزائر**




**المرجع:** (لمقدم، 2019، صفحة 120)

يبين المنحنى تذبذبا واضحا في تطور لتعداد الحيواني في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1878م و 1903م، كما يكشف لنا المنحنى عن تحول عميق في طبيعة الملكية، حيث يتضح أن المستوطنين أصبحوا الفاعل المهيمن في هذا القطاع متجاوزين بذلك الجزائريين الذين كانوا تقليديا أصحاب النصيب الأكثر، حيث سجل انخفاض ملحوظ سنة 1883م نتيجة تضافر عدة عوامل أبرزها موجات الجفاف التي مست البلاد وانتشار الأوبئة الحيوانية إلى جانب انعكاسات السياسة الاستعمارية القائمة على مصادرة الأراضي وتقليص مجالات الرعي، غير أن هذه الوضعية لم تدم طويلا، إذ عرف التعداد ارتفاعا نسبيا بين 1890م و 1893م بفعل تحسن الظروف المناخية ووفرة المراعي مما سمح بإعادة تكوين القطيع، لكن سرعان ما عاد المنحنى إلى الانخفاض خلال الفترة 1894م و 1899م بسبب تجدد الأزمات الطبيعية واستمرار الضغط الاستعماري خاصة مع توسع الاستيطان الأوروبي وفرض الضرائب، وابتداء من سنة 1900م يلاحظ منحنى تصاعدي جديد إلى غاية 1902م يمكن تفسيره بتحسن نسبي في التساقطات ومحاولة بناء الثروة الحيوانية في ظل توظيفها تدريجيا ضمن متطلبات الاقتصاد الاستعماري.

**المطلب الثاني: تطور تعداد الحظيرة الحيوانية**

شهدت الحظيرة الحيوانية تدهورا ملحوظا، وقد حذر (couput ) والمجلس الأعلى منذ سنة 1898م هذا الموضوع باعتباره مديرا للمصلحة الرعوية غير أن تحذيراته لم تؤخذ بعين الاعتبار قبل سنة 1901م، وأكد حينها على الخطورة الاستثنائية المتمثلة في تناقص قطعان الغنم، وركز أساسا على أن هذا التناقص شمل قطعان الرعاة الرحل وفسر (couput ) ذلك إلى تراجع مضامير الرعي الصيفي بفعل تشكيل الملكيات الفردية في جنوب المنطقة التلية، وكذلك إلى تقلص مساحة المراعي نتيجة الحظر الذي ضرب على الغابات في المناطق التلية، كما اعتبر

مدير الحظائر الاستيطان غاية رئيسية، فقد كان يرى الحل الوحيد في مضاعفة نقاط الماء في أقصى الجنوب للحد من توسع مضامير الرعي نحو إقليم التل.

وبيّن Jonnart[1] في مراسلة إلى وزير الداخلية، أن تراجع قطعان الغنم يعود سببه إلى كثافة تصدير الأغنام إلى فرنسا وإلى شحن عدد كبير من النعاج التي حان وقت ولادتها، وبلغت الصادرات منذ سنوات عديدة تقريبا مليون رأس، ولكن باستثناء 250 إلى 300.000 رأس مستوردة من المغرب، فتصدير 700.000 رأس من الغنم ليس أمرا استثنائيا، أما عدد النعاج فتراوح بين 200.000 و 220.000 رأس وكان يتدرج سنويا ضمن تلك العملية وهي نسبة اعتبرت عادية من قبل المسؤولين، وكان للحاكم العام نظرة مخالفة عن couput الذي كان يظن أن قطعان الغنم ستزداد أعدادها قريبا، مما جعله يصرح بأنها بلغت في سنة 1902م 8.785.000 رأس، (أجرون، 2007، صفحة 324) إلا أن الرقم الحقيقي هو 8.277.076 رأس، لم يبلغ المعدل الخماسي 1900م–1904م سوى 7.756.830 رأس.

إلا أن الأوضاع ما لبثت أن تحسنت بسبب بضع سنين ممطرة، فقد عرفت حتى مناطق الجنوب الصحراوية تطورا أيضا، فقد ارتفع عدد قطعان الغنم من 2.819.676 رأس سنة 1900م إلى 3.684.781 رأس في سنة 1905م، كما ارتفع عدد الماعز من 862.609 رأس إلى 1.121.378 رأس. (أجرون، 2007، صفحة 325)

ازداد المعدل العام لقطيع الغنم في الجزائر كاملة خلال سنوات 1905م إلى 1909م إلى 8.482.674 رأس، وبلغ إنتاج الأهالي من الصوف في سنة 1907م 194.973 قنطار مقابل 91.822 قنطار في سنة 1901م، وقد عرفت أنواع الحيوانات لدى الجزائريين ارتفاعا، حيث ارتفع المعدل الخماسي لقطعان البقر من 904.994 رأس في فترة 1900م–1904م إلى 921.297 رأس في فترة 1905م–1909م، أما عدد قطعان الماعز فقد ارتفع من 3.474.810 رأس في فترة 1895م–1899م إلى 3.981.297 رأس في فترة 1900م–1904م إلى 399.373 رأس في فترة 1905م–1909م، أما عدد الجمال فقد استقر في حدود 200.000 في سنوات 1905م–1909م، وارتفع عدد الخيل إلى 172.824 رأس وعدد البغال إلى 134.844.

يبدو أن تربية الحيوانات قد تجاوزت أزمة مؤقتة، فقدرت القيمة المالية للقطعان التي كانت لدى الجزائريين آنذاك بحوالي 376 مليون فرنك مقابل 63.532.405 فرنك لدى الأوروبيين، غير أنه ما لبث أن تناقص تعداد الحظيرة الحيوانية لدى الجزائريين مرة أخرى، حيث انخفضت قطعان الغنم فلم تتجاوز 08 ملايين رأس (7.793.732) مقابل 08 ملايين ونصف سابقا وانخفض إنتاج الصوف بين سنة 1910م و1914م إلى 149.412 قنطار مقابل 153.255 قنطار في فترة 1905م – 1909م.

[1] شارل جونار Charles Jonnart (1857–1927): الحاكم العام الفرنسي للجزائر بين سنة 1903 و 1911.

وكان مجموع الدواب لدى الجزائريين في سنة 1914م يبلغ سوى 13.724.000 رأس مقابل 14.117.000 رأس سنة 1891م ومع تطور السكان نجد أن لم يعد ثمة سوى 165 رأس من الغنم لكل 100 ساكن مقابل 285 في فترة 1885م–1889م، انخفضت قطعان الماعز إلى 3.763.789 رأس أي لم يبقى سوى 04 معزات لكل 05 سكان في فترة 1910–1914م مقابل 07 معزات في فترة 1885م–1889م، كما تراجع عدد الخيل إلى 159.805 أي بمعدل حصان واحد لكل 31 ساكنا مقابل حصان واحد لكل 21 ساكنا في سنة 1893م.

إن القطيع الوحيد الذي عرف تطورا طفيفا هو البقر الذي بلغ 931.176 رأس، غير أن ذلك يبقى تعداد ضعيف مقارنة بعدد السكان حيث تبلغ النسبة بقرتين لكل 10 سكان مقابل بقرتين لكل 6 سكان في فترة 1885م–1889م.

ومقارنة بما عرفته قطعان الأوروبيين من تطور والتي تبرز لنا أن خسارة الجزائريين كانت كبيرة جدا، فلقد ازداد قطيع أغنام الأوروبيين في مدة 20 سنة وارتفع من 333.892 رأس في سنة 1893م إلى 638.221 رأس في سنة 1913م وارتفع قطيع البقر بنسبة 33% من 131.768 رأس في سنة 1894م إلى 175.357 رأس في سنة 1914م، وتزايد عدد البغال من 1.893 إلى 1.913 بأكثر من الضعف بحيث ارتفع من 25.691 رأس إلى 55.702 وارتفع عدد الخيل بنسبة النصف من 40.467 رأس إلى 61.866 رأس، بينما لم يتطور عدد البغال عند الجزائريين سوى من 120.417 رأس إلى 129.427 رأس وتدهور عدد الخيل لديهم من 173.150 رأس إلى 141.996.

إن الانتكاسة الكبيرة التي عرفها القطيع الجزائري كانت سبب تغير الظروف المعيشية للبدو الرحل ومربي المواشي وغلق منافذ الغابات في وجوههم. (أجرون، 2007، الصفحات 325–326–327)

**جدول رقم 19: يمثل الأصناف الحيوانية في الجزائر وتعدادها خلال سنتين 1877م – 1894م**

| السنة | 1877 | | | 1894 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السلالة | الأوروبيين | الجزائريين | المجموع | الأوروبيين | الجزائريين | المجموع |
| الخيل | 17923 | 152737 | 170660 | 40740 | 167797 | 208537 |
| البغال | 13800 | 121956 | 135756 | 25756 | 113639 | 139395 |
| الحمير | 7012 | 179689 | 186701 | 12471 | 262497 | 274968 |
| الإبل | 36 | 177975 | 178011 | 103 | 245936 | 246039 |
| البقر | 132212 | 1119048 | 1251260 | 131768 | 1001831 | 1133599 |
| الضأن | 192553 | 8996222 | 9188775 | 333926 | 7361863 | 7695789 |
| الماعز | 60179 | 3515211 | 3575390 | 71218 | 3296907 | 3368125 |
| الخنازير | 60669 | 485 | 61154 | 83685 | 15 | 83700 |
| المجموع | 484384 | 14263323 | 14747707 | 699667 | 12450485 | 13150152 |

**المرجع:** (لمقدم، 2019، صفحة 123)

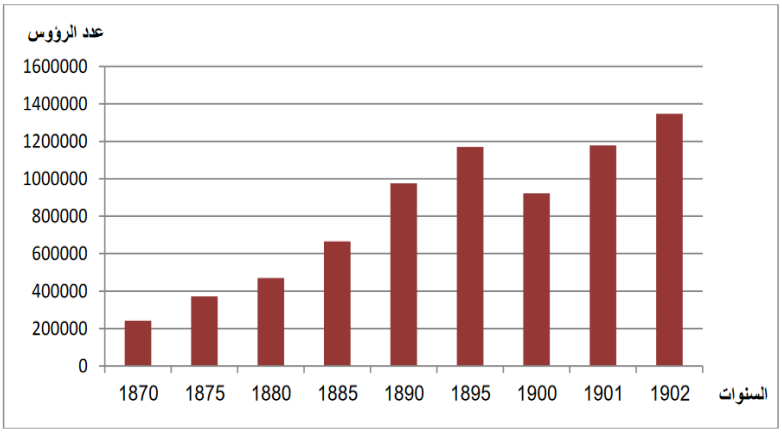
يعد الضأن الثروة الحيوانية الغالبة في الجزائر، ففي سنة 1877م كانت نسبته تقدر بـ 62,3% من مجموع التعداد الحيواني في الجزائر ويليه في المرتبة الثانية الماعز بنسبة 24,24% ويليه البقر بنسبة 8,48% أما أفراد الفصيلة الخيلية (أحصنة وبغال وحمير) فتمثل معا 3,34% إضافة إلى ثروة الإبل التي تتركز في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية وكانت نسبتها 1,2% من مجموع التعداد، أما صنف الخنازير الذي تعتبر تربيته واستهلاكه دخيلا على الجزائر لاعتبارات دينية فنسبته من التعداد الحيواني لا تتجاوز 0,41% وتتم تربيته من قبل المستوطنين.

ونلاحظ من خلال الجدول أن هذه الإحصائيات تبرز لنا الانخفاض الكبير في أصناف الحيوانات التي تعد الركيزة الأساسية لدى قطاع الجزائريين مثلا سلالة الأبقار التي كانت تقدر بـ 1.119.048 رأس سنة 1877م، انخفضت إلى 877.407 رأس سنة 1885م أي بفارق 241.641 رأس لتعاود الارتفاع ويصبح تعدادها سنة 1894م ما مقداره 1.001.831 رأس وهذه الزيادة لم تؤدي إلى توقف الفرنسيين عن استغلال الثروة الحيوانية لدى الجزائريين عن طريق التصدير، لكن الاستغلال الكبير للثروة الحيوانية لدى الجزائريين كانت تخص صنف الضأن الذي انخفض تعداده من 8.996.222 رأس سنة 1877م ليصبح 7.361.863 رأس سنة 1894م، أي نقصان بمقدار 1.634.359 رأس، (لمقدم، 2019، صفحة 123) وقد أكد المؤرخ أجيرون أن هذا الانخفاض ليس نتيجة أسباب مناخية أو جوائح، (أجرون، 2007، صفحة 321) والبرهان على ذلك أن هذا الانخفاض في

تعداد الضأن يقابله ارتفاع لدى المستوطنين من 192.553 رأس سنة 1877م إلى 333.926 رأس سنة 1894م، بعد أن بلغ تعداد الضأن لدى الجزائريين 105.383.578 رأس سنة 1887م.

نجد الانخفاض في العقد الموالي في المعدل الخماسي يقدر بـ 8.330.178 رأس للفترة 1890م–1894م لينخفض أيضا إلى 692.063 رأس في الفترة 1895م–1899م، (لمقدم، 2019، صفحة 124) وبمقارنة تلك الأرقام مع مجموع السكان الجزائريين، نجد أنه كان بحوزة كل جزائري في فترة 1885م–1889م ما مقداره 285 رأس من الغنم لينخفض هذا العدد في فترة 1895م–1899م إلى 190 رأسا فقط، وانخفضت إلى 165 رأس في الفترة 1910م إلى 1914م. (أجرون، 2007، الصفحات 321–322)

**شكل رقم 04: يمثل تطور تعداد صنف الضأن المصدر من الجزائر 1870م – 1902م**




**المرجع:** (لمقدم، 2019، صفحة 124)

نفس الشيء بالنسبة لسلالة الماعز فقد انخفض تعدادها لدى الجزائريين وإن لم يكن بنفس الوتيرة، فمن خلال الجدول السابق كان تعدادها سنة 1877م يقدر بـ 3.515.211 رأس وأصبح سنة 1894م يقدر بـ 3.296.907 رأس وفي المقابل ازداد التعداد لدى المستوطنين الأوروبيين من 60.179 رأس سنة 1877م إلى 71.218 رأس سنة 1894م.

إن المتوسط الخماسي للفترة 1885م–1889م والذي يقدر بـ 4.480.172 رأس (بمعدل 07 رؤوس ماعز لكل 5 سكان) قد انخفض إلى 3.763.789 رأس للفترة 1910م–1914م (بمعدل 04 رؤوس لكل 05 سكان). (أجرون، 2007، صفحة 322)

ويعتبر انخفاض ثروة الماعز خاصة بأنه مؤشر يعبر عن مستوى الفقر لأن الماعز هو قطيع الفقراء وذلك لما له من فوائد، حيث تقدم الحليب بكمية متوفرة مما تقدمه النعجة بالإضافة إلى ما تقدمه من لحم وشعر لصناعة الحبال والأقمشة، بالإضافة إلى الجلود التي تستعمل لصناعة وسائل نقل الماء والزيت، وكانت توجه للتصدير بكميات ضئيلة. (أجرون، 2007، صفحة 323)

## المبحث الثاني: السياسة الفرنسية في تطوير تربية الماشية والتقنيات المعتمدة وأنواع المنتوجات الحيوانية

### المطلب الأول: السياسة الفرنسية في تطوير تربية الماشية والتقنيات المعتمدة

تتخذ تربية الماشية في الجزائر طابعا خاصا إلى حد ما، إذ أن المراعي الطبيعية قليلة والمراعي الاصطناعية شبه منعدمة التطور، وفي الأراضي المسقية تزرع غالبا نبتة الفصّة (البرسيم) وهي نبات علفي ممتاز غير أن المناطق التي يمكن فيها إنشاء مزارع الفصّة قليلة الامتداد.

ومن المعروف أن المستوطنين هم وحدهم الذين يعدون مربيين جادين يهتمون بقطعانهم فيعملون على تسمينها ويسعون إلى تحسين سلالاتها عن طريق التهجين الانتقائي، أما السكان الأصليون فلا يهتمون إلا بتغذية الحيوانات وتكاثرها واستخدامها، كما أن سلالاتهم لا تشغلهم كثيرا.

وقد قدر عدد الماشية في الجزائر بحوالي 15 مليون رأس، وهو عدد ضعيف إذا ما قورن بأعدادها في فرنسا (المتروبول)، ويرجع ذلك إلى الظروف الخاصة التي ذكرناها سابقا ومن بين 15 مليون رأس ينتمي حوالي 13.473.000 منها إلى السكان الأصليين. (Falck, 1930, pp. 89-90)

كما حرصت المصالح الإدارية الفرنسية على جعل الجزائر بلدا متخصصا في تربية الأغنام، وهذا ما تطلب وفرة المراعي الواسعة ومصادر المياه مما أدى بالسلطات الفرنسية إلى تطبيق سياسة الغدير[1]، وتعني في معظمها تهيئة عدد من الجوابي الطبيعية لتخزين مياه الأمطار في مناطق الهضاب وبناء الصهاريج منذ سنة 1874م[2]، أصدر Jules Cambon في سنة 1892م قرارا ببدء تحقيق معمق حول الثروات المائية والأعلاف المتوفرة في مضامير الرعي، اعتبرت نتائج الدراسة التي أجراها L. couput تحت عنوان "بلد الغنم" بمثابة خريطة لأساليب معيشة القبائل والعشائر وأنواع مواشيها ومختلف مضامير الرعي التي تزورها القبائل "العشابة"[3] ونقاط المياه الموجودة أو المفترض إنشاؤها، كان بإمكان الإدارة أن تتوجه إلى مرحلة المبادرة لولا عدم كفاية الاعتمادات المالية المقدرة بـ 180.000 فرنك للجزائر كلها إضافة إلى فشل بعض المبادرات المحدودة، حيث ثبت أن تهيئة خزانات الغدير غير مجدية المصقولة الجدران والمغطاة بسقف من نبات الحلفاء، فلم تكن تلك المنشآت تحول دون تبخر المياه المخزونة سوى بضعة أيام، وكانت بؤرا للطفيليات والميكروبات.

---

[1] سياسة الغدير: نظام عرف بالجزائر منذ العهد الروماني، حيث يتم حفر ما يعرف بالفسقية بغرض تجميع المياه في المناطق الجافة خلال موسم سقوط المطر، انظر: صالح عسول، اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة، مذكرة ماجيستر في التاريخ الحديث، قسم تاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة، 2008-2009، ص 22.

[2] المجلس العام بوهران (1874) قام كل من Pomel و Pouyane بدور ريادي في هذا المجال واقترحا إنشاء مساحات "غدير" واسعة وذلك بصقل أرضيتها بالإسمنت وحمايتها بسقف من الحلفاء، فانتقل عدد رؤوس الغنام من 08 إلى 40 مليون وشكل هذا الواقع اهتماما مشتركا لدى المستوطنين، انظر شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 320.

[3] العشابة: مصطلح يطلق على أصحاب المواشي والأنعام الذين ينتقلون من منطقة لأخرى بحثا عن العشب والكلأ، انظر: صالح عسول، مرجع سبق ذكره، ص 22.

ومنذ ذلك الحين، أصبحت الاعتمادات المالية مخصصة لمشاريع أكثر فائدة مثل إنشاء الحظائر وتلقيح النعاج مع فصيلة الكبش "المريني" ذي الأصول النقية، أنشئت الحظائر البلدية في كل من مسيلة وتاوريرت إيغيل (بلدية الصومام المختلطة) وفي عين أولمان وفي مجبر، إلا أن نجاح العملية بقي لمدة طويلة غير مؤكد ثم فتحت حظائر أخرى في Lavigerie و Lamartine (بلدية الشلف المختلطة) وفي Dechenaya (بلدية AUMALE المختلطة) والقطار (بلدية ميتة المختلطة) وعين توكرية (بلدية ثنية الحد المختلطة) و Colbert (بلدية زيغة المختلطة) وفي Chateaudun-du-Rhummel وفي بئر الجديدة (بلدية أم البواقي المختلطة)، أنشأت لهذا الغرض لجنة للمتابعة عقدت جلساتها من أوت 1896م إلى مارس 1901م إلا أنها ركزت اهتمامها على قضية تقاطع الأصناف الحيوانية ومعالجة وباء جدري الأغنام بصفة خاصة.

احتاجت الجهود المبذولة إلى موارد وإمكانات ضخمة للوصول إلى تطوير تربية الغنم، لكونه نشاطا من أهم الصناعات الأهلية. (أجرون، 2007، الصفحات 320-321)

في 25 فيفري 1904م صدرت الأوامر بإجراء تحقيق جديد للبحث عن طرق تحسين تربية الغنم، إلا أن هذا التحقيق اختلط مع التحقيق الجاري حول البدو الرحل لكن لم يعد هناك أي جديد، فأقل ما فعلته الإدارة هو إعادة محتويات مناشير قديمة تعود إلى العهد الإمبراطوري، فأمرت في سنة 1904م ببناء مآرب أو ملاجئ لإيواء قطعان الأهالي ولم ينجز منها إلا القليل، إذ لم يلبث التقنيون أن عارضو ذلك بسبب استحالة تحقيقه لأن إيواء 100.000 رأس من الغنم يحتاج إلى بناء 18كلم من المآرب، ولأن إنجاز عدد كبير من مواقع حشر الأغنام سوف يقضي إلى توسيع بؤر العدوى. (أجرون، 2007، صفحة 325)

إن نمط المعيشة الرعوية كانت تمر من فترة تحول أساسية وكانت نتائج ذلك ملموسة بصفة خاصة لدى قبائل الرحل التي تقضي فصل الصيف في منطقة التل، ولدى القبائل التي تزاوج بين الحِل والترحال في الأقاليم المحاذية للمنطقة التلية، نفس الشيء في منطقة الجنوب الوهراني وفي دائرتي خنشلة وتبسة، كان الشروع إلى التقليل من كثافة الرحلات الرعوية ظاهرة عامة لأن منطقة التل ازدادت انغلاقا في وجه الرعاة وكانت القبائل "العشابة" تضيق مضامير تنقلها، أو تفرد له عشائر محدودة العدد وأوكلت القطعان إلى رعاة يتولونها، إن هذا التخصص في أنواع المعيشة أصبح يفت في عضد الخيمة حسب العبارة العربية الشائعة وهو تعبير عن تفكك الروابط القبلية، كما أن مضاعفة عدد الأسواق عزز ذلك التوجه حيث لم تعد القبائل ملزمة على الترحال لمقايضة

أصوافها وبهائمها بالحبوب الضرورية لمعاشها[1]، أدى تحديد مضامير الحل والترحال إلى تدهور تربية الجمال[2] وترقية تربية البقر. (أجرون، 2007، الصفحات 328-329)

عانى قطاع الثروة الحيوانية من إهمال طويل الأمد من قبل السكان الأصليين، وساهمت الغزوات والحروب المتتالية في استنزاف الثروة الحيوانية في البلاد، لذلك يجب على المزارعين إيلاء اهتمام بالغ لتحسين السلالات وتطوير هذا القطاع .(Guide des nouveaux colons en Algérie, 1848, p. 12)

اهتم الفرنسيون بالثروة الحيوانية خاصة تربية الأغنام والأبقار، حيث أولوا اهتماما بإعادة تحسينها في الجزائر، وقد ازداد التركيز على هذا الجانب بعد الحرب العالمية الأولى بعد أن عانى الكولون من الارتباط بفرنسا، فبرزت مصالح بيطرية خاصة بتحسين السلالات الحيوانية، وقد تم اختيار الحيوانات وفق صفات محددة، ثم جرى تقسيم الثروة الحيوانية إلى قسمين: الأولى خاصة بالصوف واللحوم والألبان، والثانية خاصة بالتوليد.

كان من أبرز ما استُحدث في هذه المرحلة هو تدخل الصندوق الأهلي للاحتياط لفائدة الجزائريين، حيث خصصت ديون لصالحهم من أجل تربية حوالي أربعين نعجة ولود، على أن يتم تسديد هذا الدين خلال مدة أربع سنوات مع فائدة تُقدر بخمسة بالمائة، غير أن إشكالية ظهرت خلال هذه الفترة، تمثلت في تحديد مالك هذه الثروة؛ هل هو الموّال الجزائري أم الصندوق الأهلي للاحتياط؟ وكيف ستُستغل هذه الثروة بشكل مباشر؛ أم عن طريق محطات خاصة بالتلقيح؟ وما هي الطرق التقنية التي يجب أن يخضع لها؟ وكيف يتم إطعامها؛ عن طريق الرعي أم في الإسطبل؟

وفي هذا السياق، تم تبني سياسة جديدة خاصة بتربية الحيوانات في العمالة (عمالة وهران)، حيث تخلت السلطات الفرنسية عن نمط الرعي التقليدي الذي كان يعتمد فيه مربو الحيوانات على التنقل بحثا عن الغذاء والماء، وبدلا من ذلك قامت ببناء حظائر خاصة تتوفر فيها جميع الشروط اللازمة لهذا النشاط، وكانت الخطوة الأولى تتمثل في اختيار السلالات، خاصة الموجهة للتوليد مع التركيز على السلالات المحلية دون إغفال إدخال سلالات جديدة، مع الحرص على عدم خلطها حفاظا على نقاوة كل نوع.

وقد كانت الغرف الزراعية حريصة على تجنب المشاكل التي كان يقع فيها المربون الجزائريون بسبب عدم علمهم للأساليب الحديثة، غير أن النتائج الأولى كانت سلبية، بحيث تم تسجيل خسائر كبيرة في أعداد رؤوس الأغنام.

[1] كما أكد التقرير حول آل همیان، وهي قبيلة كبيرة من قبائل الجنوب الوهراني، على أن الرفاهية التي كانت تكتسح معاش البدو قد أثقلت يومياتهم مما صعب تنقلهم، هذا التبرير مثير للشك خاصة وأن آل همیان خسروا في 1900م-1901م معظم جمالهم بفعل حملات التنكيل من طرف طوابير الجيش الفرنسي.

[2] من الأسباب التي ساعدت على ذلك الانحطاط أيضا ما يعود إلى الضرائب والرسوم المرتبطة بهذه التربية.

وقد فَسَّرت الغرفة الزراعية هذا الفشل إلى إصابة الأغنام والأبقار بداء الحمى القلاعية، في حين فسر لوناي هذا التراجع إلى تراجع مساحة المراعي وتحديد الأماكن التي يمر فيها القطيع رغم اختلاف وجهات النظر، قررت الغرفة الزراعية اتخاذ عدة إجراءات لحماية الثروة الحيوانية والوقاية من الأمراض المعدية، حيث مُنع استيراد الماشية إلى الجزائر، كما فُرضت رقابة دقيقة على المواشي التي تغادر عبر الموانئ الجزائرية.

وسعت الغرفة الزراعية إلى معالجة مشكلات الأمراض التي تصيب الثروة الحيوانية، وذلك من خلال الاستعانة بالأطباء البيطريين من أجل التلقيح وتقديم الإرشادات للمربين، كما أنشئت بعض التعاونيات الخاصة، منها تعاونية الصوف التي اهتمت بتخزينه وبيعه لتفادي المضاربة.

كما تم التفكير في تحسين ظروف تربية الحيوانات، وذلك بوضع أحواض مياه أو إقامة صهاريج في مختلف مناطق الرعي، خاصة في المناطق التي تعاني من قلة الأمطار أو الجفاف، وقد خُصص لهذا المشروع غلاف مالي قدره تسعمائة ألف فرنك فرنسي، على أن يتكفل ثلاثة أطراف أعباء هذا المشروع وهم: المستوطنون والجزائريون وتقتطع من الشركة الأهلية للاحتياط، إضافة إلى الدولة الفرنسية. (بختاوي، 2015)

ولم تستطع الإدارة الفرنسية تحديد مناطق توفير مصادر المياه للمربين دون الاعتماد على الجزائريين، فكلَّفت رؤساء الجماعة بهذه المهمة، فقاموا بتحديد أهم النقاط التي يجب إقامة الصهاريج فيها بداية بالمناطق الأكثر جفافا مثل آفلو، ووصولا عند المناطق المتوسطة، وقد اختلفت طريقة توفير المياه، فنجد مناطق أُقيمت فيها صهاريج كونها تعاني من جفاف تام، وأخرى خزانات لأنها تسقط بها أمطار لكن غير منتظمة، وأخرى مناطق بها سدود بسيطة تمتلئ بالمياه أثناء نزول المطر، كما تم حفر الآبار، إلى جانب ترميم بعض المنشآت التي أقامها الجزائريون والتي كانت تستخدم للتزود بالمياه. (بختاوي، 2015)

وتشجيعا للهجرة والاستيطان، أصدرت فرنسا "دليل الكولون الجدد في الجزائر" ضمنته مدخلا وتسعة فصول ومثال عن أسعار المواد الحيوانية، الوارد ذكرها في الفصل السابع من هذا الدليل ما يلي:

- **حصان الجر:** 100 حتى 200 فرنك
- **حصان الركوب:** 150 حتى 300 فرنك
- **الثور:** 80 حتى 100 فرنك
- **البقرة:** 60 حتى 70 فرنك
- **العجل:** 25 فرنك
- **الشاة:** 07 حتى 10 فرنك
- **الماعز الجزائري:** 10 حتى 15 فرنك
- **الماعز المالطي:** 10 حتى 80 فرنك

- **الخنزير**: حسب الوزن، 60 سنتيما للكيلوغرام الواحد

وعليه وبتوفير الخدمات الضرورية للمهاجرين، تكون سلطات الاحتلال قد ضمنت لهم مختلف التسهيلات، مما شجعهم على الهجرة إلى الجزائر والاستقرار فيها. (بن داهة، 2013، الصفحات 153-154)

**المطلب الثاني: أهم الإنجازات التي قامت بها الإدارة الفرنسية من أجل تحسين سلالة الأغنام بالمزرعة النموذجية تعظميت**

**1)** توفير حوض من أجل علاج جرب الخرفان، وهذه العملية تحتاج العديد من الإجراءات مثل توفير أدوات البناء واختيار المكان المناسب الذي يتوفر على المياه وإدخال الآليات التي تسمح بسرعة وسهولة العملية، بحيث أصبح من الممكن علاج 2.400 خروف في اليوم بسعة دواء ثلاثة أمتار مكعب وبتكلفة 0,40 فرنك للرأس.

**2)** تحسين محصول الصوف من خلال الاستعانة بآلة قص ميكانيكية التي بدأت عملها منذ 04 سنوات بشكل منتظم نظرا لسهولتها وسرعتها، مما جعل العديد من الأهالي يستعملونها بعد ساعات قليلة من التدريب وكانت لها إيجابيات منها انتظام القص وغياب الإصابات وزيادة وزن الصوف المحصّل، الذي ينقسم إلى 04 أصناف: ممتاز ونقي ونصف نقي وعادي، ووصلت قيمتهم بالتوالي 16 فرنك و10,15 فرنك و10,14 فرنك و12 فرنك للجزّة الواحدة، وهذه الأسعار تفوق بكثير أسعار صوف الأهالي.

**3)** تتم عملية الانتقاء فقط عبر الاختيار الجيد للسلالات المنتجة ومنع السلالات غير المرغوب فيها عبر عملية الإخصاء التي تقوم بها محطة تعظميت بالاستعانة بقاطع خاص يسمى قاطع باردیزو (Burdizzo)، الذي يعمل على قطع العروق الدموية بدون جروح وبدون إصابات من خلال القتل التدريجي للأعضاء التناسلية وتوقيف وظيفتها، وهذه العملية بسيطة وسريعة وبدون أخطار ويمكن استعمالها في كل موسم.

**4)** الاعتماد على انتقاء الكباش التي يبلغ وزنها 58 كلغ فما فوق كوسيلة للحصول على أحسن السلالات وهذا لاجتناب سلبيات الانتقاء والإخصاء.

**1. تعميم طرق التحسين:**

تحتل تربية الأغنام مكانة كبيرة لدى الأهالي وذلك لأعدادها التي تتراوح ما بين 8 إلى مليون رأس، وقدرت تجارتها الداخلية بـ 300 مليون فرنك، والخارجية بـ 250 مليون فرنك، إلا أن هذه الثروة تواجه العديد من المشاكل لأن أغلب المربين لا يعرفون الطرق الحديثة لمزاولتها، لذا قرر الحاكم العام بيار بورديس(Bordes Pierre) في نوفمبر 1928م بعدما حققت المزرعة نجاحا كبيرا، إنشاء مدارس لتعليم وتكوين المربين بتعظميت، وهذه المدرسة تتكون من تلاميذ نظاميين إما فرنسيين متمدرسين قديما أو قدامى الجيش أو أفراد من القوم (Goumiers)، ويشترط فيهم أن يتقنوا اللغة الفرنسية كتابة ومشافهة وينتمون للقبائل التي تربي الأغنام وأن يفوق سنهم 21 سنة، كما أنه يمكن لأبناء ملاك القطعان الراغبين في الحصول على أحسن الطرق الموجهة لتربية الأغنام الالتحاق بهذه

المدرسة لتلقي تكوين لمدة 04 أشهر، حيث يتلقى المتمهنون في الشهر الأول دروسا نظرية في المعهد الزراعي بميزون كاري (Maison–Carrée) الدار البيضاء بالجزائر مرتبطة أساسا باستخدام الموارد الأساسية المستخدمة في تربية الأغنام، أما الثلاثة أشهر المتبقية فتتم في المحطة الزراعية بتعظميت كتكوين تطبيقي، أما عن برنامج التعليم فيتمحور حول معرفة عمر الخروف وبعض المفاهيم على الأمراض والميكروبات التي يتعرض لها الخروف في غالب الأحيان، وكذلك معرفة أهم أنواع الكباش والنعاج الأكثر مقاومة للظروف الطبيعية، والتحكم بكل العمليات المرافقة لتربية الأغنام من إخصاب وتوليد وإخصاء وقطع الذيل، وكيفية استغلال الحوض المائي في علاج الجرب وبناء الخيمة والتلقيح ضد مرض الجدري وتصنيف الصوف وحفظ وتحضير الجلود، وفي نهاية التكوين يمنح للمتكونين شهادات وجوائز بعد اجتياز المسابقة النهائية، حيث يمنح للأول مبلغ 500 فرنك والثاني 300 فرنك، إلا أن هذه المنح ليست بالأهمية البالغة مقارنة بالمعلومات التي يتحصلون عنها، كما أن الإدارة الاستعمارية تقوم باستدعاء العديد من رؤساء الملحقات أو أعضائها الإداريون أو الأعضاء في البلديات المختلطة في شهر أفريل أو ماي من كل سنة لكي تطلعهم على الجديد في مجال تربية الأغنام ويقوم هؤلاء بمنح الدروس التحضيرية للأهالي والمربين وكذلك بياطرة مصلحة تربية المواشي، كما أنه يتم تنظيم الأهالي على شكل نقابات وتعاونيات وإعطائهم بعض الأدوات التي يحتاجونها مثل مقص الزج والخيم. (بن مسعود، 2022)

**2. توقيف عملية انتقاء الكباش:**

رغم أن عملية انتقاء الكباش نجحت في إنتاج سلالات ذات خصائص مرغوبة من جميع النواحي، إلا أنها واجهت صعوبة توفير العدد الكافي لإعادة الإنتاج، حيث أنه لم يتم الاحتفاظ في سنة 1928م إلا بـ 142 كبشا من أصل 530 وهذه الكمية غير كافية لتغطية احتياجات كل القطعان في أقاليم الجنوب، كما أنه يتم توزيع هذه الكباش على المربين لتلقيح القطعان، ولتفادي هذا النقص قامت الإدارة الفرنسية في سنة 1929م بتوقيف انتقاء الكباش. (بن مسعود، 2022)

**3. تربية الخروف:**

يعد الخروف أهم ثروة حيوانية يعتمد عليها سكان الجنوب الجزائري بشكل عام وفي منطقة تعظميت خاصة، ولانتقاء السلالات المحلية في شعبة الأغنام تم التركيز على سلالة الميرينوس (Mèrinos) المستوردة من مدينة رامبولي (Rambouillet) الفرنسية لكونها أكثر السلالات نجاحا في هذه المنطقة بسبب إعطائها نتائج جيدة عند تجربة تربيتها ومقاومتها للظروف الطبيعية وقساوة المناخ ونقص التساقط.

**1.3. التشكيل الأولي لسلالة الأغنام المنتجة:**

بعد سيطرة الاستعمار الفرنسي على مدينة الأغواط قام أحد المستوطنين ويدعى جيسلين (Gëslin) بإجراء تصالب بين سلالة الرامبي والسلالة العربية بقطيع وصل عدده بعد 05 سنوات إلى 7.200 رأس، وبعد هذه المدة

توفي أغلب كباش الميرينوس وهذا راجع لقساوة الحياة في الهضاب العليا، وفي سنة 1885م قام قائد مصلحة البيطرة العسكرية بالجزائر برنيس (Bernis) بإحضار 15 كبش من سلالة الميرينوس من فرنسا ووضعها مع 600 نعجة من السلالة المحلية، ليُشكل بذلك أول قطيع في منطقة تعظميت بالقرب من الوادي الذي يمتاز بالرطوبة والمراعي الطبيعية التي تعتبر المراعي المثلى لتربية سلالة الميرينوس والرامبي، إلا أن هذه التجربة فشلت نتيجة الظروف المناخية وسوء التغذية ووقايتها من الأمراض المعدية والجرب، وفي سنة 1893م نجح البيطري ديرون (Durand) من خلال إحضاره لأربعة كباش تمكنت من تخصيب عدد معتبر من النعاج ليتحصل فيما بعد على 400 من الحملان المصلبة، وقد وصل عدد الخرفان في 31 ديسمبر 1908م إلى 2.145 رأس ليصل بعد سنة إلى 2.213 رأس، وهذا الرقم بدون احتساب 334 رأس التي تم بيعها في نفس السنة، أي أن عدد الرؤوس التي ارتفعت هي 402 رأس وهذه النتائج المربحة جعلت الإدارة الفرنسية تفكر في تطويرها.

وبعد الحرب العالمية الأولى كلفت السلطات الفرنسية مصلحة مفتشية تربية المواشي بإعداد برنامج يتولى مهمة تكوين قطيع من الأغنام كعينة أولية لإجراء التجارب، ومن هنا وقع الاختيار على تشكيل قطيع يتكون من 1.310 رأس من الأغنام مقسمة إلى خمس نماذج كل منها يحتوي على 250 نعجة و12 كبشا منتقاة من السلالة الأصلية التي تملكها القبائل المحلية القاطنة بالجلفة، وتم تقسيم القطعان على الأسس التالية:

**1.1.3. النموذج الأول:** تم اختياره من قطيع تعظميت بعد انتقاء متتابع للكباش ذات القرون.

**2.1.3. النموذج الثاني:** تم اختياره من سلالة أولاد عيسى بمنطقة الشلالة ذات الرأس الأسمر المصفر والتي تسمى محليا بالرامبي (R'ambi) وكباشها ذات قرون.

**3.1.3. النموذج الثالث:** تم اختياره من سلالة ذات الرأس الأبيض من منطقة زاقز وكباشها بدون قرون.

**4.1.3. النموذج الرابع:** تم اختياره من سلالة ذات الرأس الأبيض من منطقة زاقز وكباشها ذات قرون.

**5.1.3. النموذج الخامس:** تم اختياره من سلالة يحيى بن سالم والحرازلية ذات الرأس الأحمر وكباشها ذات قرون.

**6.1.3. النموذج السادس:** وهو يتكون من كباش مخصبة ونعاج يتم تغذيتها بصفة مركزة موجهة للتجارة من أجل تشكيل قطعان جديدة من الإناث كإجراء استثنائي إداري.

تم إخضاع القطعان الخمسة الأولى لنفس النظام من أجل الحصول على نتائج التجارب وكذلك للمقارنة بينها بغية استخراج أفضل سلالة مقاومة للظروف الطبيعية من بين السلالات المحلية، ولكن لم يتم التأكد بعد من الفرضية القائمة على إمكانية التخلي عن الكباش بدون قرون أو العكس في بداية التجربة. (بن مسعود، 2022)

وفي 31 ديسمبر 1921م بلغ عدد الماشية 2.280 رأس والمتكونة من 6 قطعان منها 5 نموذجية وقطيع موجه للتجارة والجدول التالي يوضح ذلك:

**جدول رقم 20: يبين نماذج القطعان الأولى**

| | النعاج | الكباش البالغة | الكباش الصغيرة | الحملان الذكور | الحملان الإناث | الخراف | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النموذج الأول لتعظميت القديمة | 250 | 24 | 101 | 44 | 44 | » | » |
| النموذج الثاني لسلالة الرامبي | 250 | 11 | » | 59 | 65 | » | » |
| النموذج الثالث لمنطقة زاقز بدون قرون | 215 | 13 | » | 31 | 39 | » | » |
| النموذج الرابع لمنطقة زاقز بقرون | 210 | 11 | » | 58 | 44 | » | » |
| النموذج الأول للحرازلية | 235 | 05 | » | 49 | 54 | » | » |
| النموذج الموجه للتجارة | » | » | » | » | » | » | » |

**المرجع:** (بن مسعود، 2022)

كما تم تشكيل قطيع من الأبقار يتكون من ثور وثلاث أبقار وعجلان وعجلتان، وهي تنتمي إلى سلالة تعظميت، والقطيع الثاني يتكون من ثورين صغيرين وثمانية أبقار وعجلتان من سلالة الشرقة أو القولماز، وقطيع ثالث يتكون من بقرة حلوب وعجلة من سلالة بريتون، وقطيع رابع يتكون من بقرة حلوب وعجلة وعجل من السلالة الإنجليزية، وقطيع سادس يتكون من ستة ثيران موجهة لتلقيح الأبقار وستة ثيران مخصبة، إضافة إلى تشكيل قطيع من الجمال المحلية يتكون من 14 من الذكور و12 من الإناث ذات سنة واحدة بمجموع 26 رأس، وكذلك 5 أفراس معدة لمراقبة القطعان إضافة إلى 12 من الحمير والأتن وثلاثة خنازير.

ولتحسين مردودية النعاج في الإنجاب يتم نزع الصوف في الخريف من الذيل حتى تسهل عملية الإخصاب، وبعد عدة تجارب أصبح يبتر ذيل الإناث في الأسبوع الأول من ولادتها، ففي سنة 1924م قام البروفيسور فرونوف (S.Voronoff) بتجارب الخصوبة على الأغنام التي نتج عنها ارتفاع في خصوبة الولادة، إلا أن المشكل التي عارض التجارب هو عملية انتقاء الكباش، حيث بدت الخرفان الإناث أكثر وزنا من الذكور، وهذه التجربة كانت بداية لتجارب أخرى. (بن مسعود، 2022)

### 2.3. إنشاء القطيع:

كان القطيع الأول لتعظميت يتكون من 600 رأس من الأغنام، وإذا نزعنا منها العناصر الأقل أهمية نتحصل على 250 رأس، ومن ثمّة قامت الإدارة الفرنسية بشراء العديد من رؤوس الغنم من أجل عملية الاستيلاد فبلغ عددها في 01 جانفي 1923م، 2.212 رأس، وفي 31 ماي 1928م بلغ 4.085 رأس، وهذا الرقم بدون احتساب نفوق الكثير من الحملان بسبب الشتاء البارد والجاف لموسم 1926م-1927م، بالإضافة إلى بيع 1.780 من الخرفان والنعاج، وكذلك تم تزويد نقابة تربية الحيوانات والهيئات الرعوية بـ 783 كبش منتقى، وهذه الحيوانات تنتمي إلى ثلاث سلالات الأولى وتنحدر من القطيع الأولي للمحطة التي تسمى سلالة تعظميت وتتميز بجودة صوفها وسلالة أولاد عيسى التي تتميز باللون الأسود المصفر والتي تسمى محليا بالرامبي، وكذلك سلالة زاقز والتي تنتج أحسن نوع من الخرفان لقبيلة أولاد نائل والتي تمتد جغرافيا من ملحقة أولاد جلال إلى الشلالة.

### 3.3. نتائج الانتقاء:

تتم عملية الانتقاء بشكل علمي ومنهجي ودقيق باعتماد معيارين أساسيين هما: الوزن وجودة الصوف، من أجل انتقاء أحسن السلالات، وكذلك طول الجسد من الأكتاف إلى الأرداف، وعرض الصدر والعناق، فمثلا يتم انتقاء الكباش التي يبلغ وزنها 58 كلغ فما فوق، أما التي تزن 52 كلغ أو أقل فإنه يتم إبعادها، أما بالنسبة للنعاج فيتم انتقاء التي يتراوح عمرها ما بين 18 شهرا إلى 03 سنوات شرط أن يكون وزنها 44,6 كلغ أو أكثر، أما التي يبلغ عمرها من 04 سنوات فأكثر فيشترط أن يكون وزنها يساوي أو يزيد عن 45,2 كلغ، وتستبعد كل من يقل وزنها عن 36,2 كلغ، أما بالنسبة للخرفان الأقل من سنة فيتم اختيار وزنها من 28,3 كلغ فما فوق، وكل حيوان يكون أقل من المعدل المطلوب أو يتميز بورك طويل ونحيف فإنه يستبعد عن إعادة الإنتاج ويتم ذبحه، وبهذه العملية فإنه يمكن انتقاء السلالات وتوريثها، (بن مسعود، 2022) وبفضل هذه الإجراءات الصارمة تم الحصول على النتائج التالية الموضحة أسفله:

**جدول رقم 21: يبين نتائج عملية انتقاء السلالات بعد خمس سنوات**

| الكباش بعمر السنتين | | | | |
|---|---|---|---|---|
| السنوات | الطول | الصدر | العناق | الوزن |
| 1922 | 0,648 | 0,205 | 0,238 | 52.300 كلغ |
| 1927 | 0,720 | 0,227 | 0,238 | 56.400 كلغ |
| **النعاج بعمر السنتين** | | | | |
| 1922 | 0,638 | 0,183 | 0,224 | 36.500 كلغ |
| 1927 | 0,662 | 0,202 | 0,240 | 42.100 كلغ |

**المرجع:** (بن مسعود، 2022)

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن السلالات الجديدة تتميز عن السلالات السابقة بالطول والحجم والوزن، مما شجع الإدارة في مواصلة عملية الانتقاء وتعميم الدراسة.

أما بالنسبة لوزن الصوف فلوحظ زيادة وزنه خاصة بعدما تم استعمال الحلاقة الميكانيكية التي قضت على العديد من المشاكل التي واجهتها الإدارة الفرنسية خلال تنظيم وقت جني الصوف، ونقص في الإصابات الناتجة عن القص بالطريقة العادية، وقدّرت هذه الزيادة في وزن الصوف ما بين 150 إلى 200 غرام، إضافة أن التحسين في الصوف لم يشمل فقط وزنه بل شمل نوعيته.

**جدول رقم 22: يبين نتائج نوعية الصوف المتحصل عليها بعد خمس سنوات**

| أنواع الصوف | ممتاز | نقي | نصف نقي | عادي |
|---|---|---|---|---|
| 1922 | %0 | %20 | %30 | %50 |
| 1927 | %04 | %56,80 | %26,90 | %13 |

**المرجع:** (بن مسعود، 2022)

توصلت نتائج هذه التجارب إلى أن عملية الانتقاء الممنهج تزيد ليس فقط في كتلة الأغنام وكتلة صوفها بل في جودتها وجودة صوفها الذي يُستغل في إنتاج الأفرشة والأغطية، ولوحظ أيضا أن الحيوانات المتبقية لديها بنية كبيرة للنجاح خاصة في منطقة تعظميت، وكذلك أبدت مقاومة لنقص الغذاء والأمراض ولم تنفق منها إلا 100 رأس في شتاء موسم 1926م–1927م الذي تميز بالبرودة والجفاف.

**المطلب الثالث: المشروع المرتبط بالقطاع الحيواني في منطقة الأغواط**

منذ أواخر القرن 19 كان لجهود الكومندان مارغريت (MARGUERITTE) في منطقة الضايات أثره في إنشاء السدود والخزانات لتجميع مياه الأمطار لعدة أشهر وحثه الأهالي على تهيئة الهضاب المحيطة بغرض الوقوف في وجه حياة الترحال التي يعرف بها سكان المنطقة، وفي هذا السياق كشفت المصادر الأجنبية عن الأوابد من قبائل المنطقة التي كان عدد سكانها الإجمالي 1829 نسمة سنة 1889م يملكون ما يلي من رؤوس الماشية: الجمال 3.128، الأبقار 1.249، الأغنام 33.274، الماعز 10.369، المجموع 48.020 رأس.

أما البدو الرحل فكان عددهم 4.820 نسمة ويملكون ما يلي: الجمال 12.826، الأبقار 13، الأغنام 96.706، الماعز 19.794، المجموع 129.338 رأس.

من خلال هذه المعطيات يبرز لنا التفاوت في عدد رؤوس المواشي على اختلافها مما اقتضى تشجيع تربية الماشية والاعتناء بها بعد أن أدركت الإدارة الاستعمارية أهمية المنطقة في هذا النوع من الأنشطة التي أشاد بها العديد من المختصين، ففي عهد جونار (JONNART) أنفقت الحكومة سنة 1905م قيمة 6.531 فرنك، وزادت في السنة الموالية حتى أصبحت 10.260 فرنك، ووصلت في 1907م نحو 14.450 فرنك.

دائما في إطار التحفيزات والمغريات المالية المقدمة من السلطة الاستعمارية العليا خصصت الحكومة العامة أغلفة مالية لتشجيع تربية الماشية وإتباع الطرق العلمية في ذلك تتراوح بين 200 – 700 فرنك مخصصة لأحسن قطيع منتقى وأحسن مربي وأفضل قائم على الخصي، والذي كشف عنها تقرير جاري البيطري بالأغواط حول المحفزات المالية لتشجيع تربية الأغنام، ومن نتائج ذلك احتلال الأغواط المركز الرابع في تربية الأغنام بعد كل من الجلفة، المشرية وسعيدة، وذلك بفضل التحسينات التي جيء بها والخاصة بالقطعان بسبب المغريات المالية التي أشير إليها سابقا وتخليص الأهالي من عملية الجزّ التقليدي بواسطة المقص الذي يؤدي غالبا إلى جرح الماشية، (إيلال، 2017) ويتضح ذلك من خلال الجدول:

**جدول رقم 23: يمثل الجوائز المالية التحفيزية**

| منحة مخصصة لأفضل قطيع | منحة مخصصة لأحسن مربي | منحة مخصصة لأفضل قائم على عملية الخصي | منحة مخصصة لأحسن الرعاة |
|---|---|---|---|
| 1.000 / ف | 1.200 / ف | 500 / ف | 400 / ف |

**المرجع:** (إيلال، 2017)

تلهفت الإدارة الاستعمارية وراء ذلك، ويبدو أن ظروف الحرب العالمية الأولى (1914م –1918م) وحاجة المتروبول إلى الموارد الحيوانية كانت وراء تحفيزات جديدة بينتها المصادر التي ذكرت أن قيمتها المالية تراوحت ما بين 100 إلى 500 فرنك توزّع كالآتي:

- 500 فرنك للمنتقين لأحسن السلالات.
- 500 فرنك للمنتقين لأحسن النعاج.
- 400 فرنك لأحسن الرعاة.
- 100 فرنك لأفضل راع يحسن عملية الجز.

ونتيجة الجفاف والظروف الصعبة التي مرت بها البلاد سنة 1920م وانتشار داء التيفوس في أوساط الأهالي، وقع اختلال عميق بين أسعار الماشية وأصوافها أدى إلى تدخل السلطات الاستعمارية بغرض دفع المشروع الاقتصادي الكولونيالي، وسخائها المغلوط عبر بنك الجزائر لتقديم القروض لمدة 09 أشهر، فكان نصيب المنطقة غلاف مالي بقيمة 700.000 فرنك.

أمام هذه التجارب الناجحة وإن كانت في بدايتها، أبدت السلطات الاستعمارية اهتماما واضحا في الارتقاء بالنشاط الرعوي وتطوير الثروة الحيوانية في منطقة الأغواط لاسيما وأن الإقليم يتوفر على كل الإمكانيات التي تجعلها قادرة على توفير منتجات عالية الجودة ورفيعة المستوى، إذ أظهرت الدراسات التي قامت بها إمكانية تطوير القدرات الإنتاجية في المنطقة التي تعد ثاني مقاطعات عمالة الجزائر بعد الجلفة، لكن تلك الدراسات أظهرت أهمية

إدخال التحسينات وتطويرها على حرفة الرعي وتربية الماشية عبر انتهاج أساليب عملية وعلمية من أجل رفع المردود الاقتصادي لهذه الثروة.

ومن منطلق الاستفادة القصوى من هذه الثروة الحيوانية اقتنعت الإدارة الاستعمارية بضرورة إنشاء الحظيرة التجريبية لتربية الماشية بتادميت وذلك بعد أن أثيرت قضايا ترتبط بالقطاع الحيواني، أثارها متخصصان وهما المهندس الفلاحي كوستون (COUSTON)، والمفتش بمصلحة تربية الماشية ترويت (TROUETTE)، إذ نصح كل منهما باختيار العقار الذي توجد به المؤسسة العقابية لاعتبارات طبيعية كالموقع وتوفر المياه والعشب المناسب وامتدادها الترابي، وأخذا بالتجارب التي أقيمت بالمنطقة من طرف جيسلين (GESLIN) مدير المؤسسة العقابية والبيطري دوران (DURAND) اتضحت إمكانية نجاح التجربة حيث أشارت المصادر الأجنبية بأنه في الفترة (1923م–1928م) بيعت نحو 1.780 خروف ووزعت على نقابات تربية الماشية واللجان الرعوية والخواص نحو 783 من الكباش المنتقاة والتي تنتمي إلى ثلاثة أصناف: الصنف الأول وهو صنف تادمايت ويتميز بنعومة أصوافه والثاني صنف أولاد عيسى المعروف عند الأهالي بالرامبي والذي يتميز بلونه الأسمر الفاتح، أما الصنف الثالث والأخير وهو صنف زاغر الذي يعتبر من أهم الأصناف لدى قبيلة أولاد نايل.

تقع هذه المؤسسة التجريبية بوادي تادمايت على بعد 14 كلم من الطريق الرابط بين الجزائر – الأغواط، تتوسط الهضاب العليا وأطراف الصحراء تمتد على مساحة قدرها 3.000 هكتار تتخللها الحلفاء ونبتة الأرطمازية (ARMOISE) ومراعي مساحتها نحو 20 هكتار وأراضي ذات جودة عالية قابلة للري تمثل 40 هكتار، كل هذه الشروط كانت سببا في اختيارها، حققت هذه المحطة التجريبية عدة إنجازات باتباعها الأساليب العلمية الحديثة والمتطورة التي أوصى بها وتمرسها الأخصائيون في البيطرة والفلاحة، فارتفع عدد رؤوس المواشي وزاد وزنها إذ وصل وزن الكبش الواحد 58 كلغ. (إيلال، 2017)

وأشار المفتش ترويت في مقال له موسوم بـ "الحياة الرعوية" إلى التراجع الكبير في الماشية التي أصابت الجنوب الوهراني الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار أصواف الأغواط وآفلو، فبلغ السعر 180 إلى 200 فرنك لكل 16 كلغ بمعدل 12,5 فرنك/كلغ.

ونظرا للنجاحات التي شهدتها المحطة التجريبية لتدمايت من وراء جهود المفتش ترويت وإمرة الضابط السابق للشؤون الأهلية كوتونصو (COTTANCEAU) حيث نجح في إدماج 50 من الأهالي في هذا الأسلوب الحديث الذي لم تكن تعرفه المنطقة ببناء نادي خاص بأهالي الأغواط بسبب التعليمة التي أصدرها الحاكم العام بيير باردیس (Pierre BARDES) كما ساهم أيضا بإعانة مالية قدرها 6.000 فرنك، وأكدت نفس الفكرة كل من صحيفتي "الجزائر الجديدة" (L'Algérie nouvelle) وصحيفة (Mutile).

ومن البراهين التي تدل على ذلك دور الآغا دهيليس وعدد من مربي الماشية بهذه القبيلة في التأسيس لتعاونية الأصواف بالأغواط التي تتولى بيع هذه المادة، الذي كان الهدف منها مواصلة تحسين قطاع الضأن عن طريق الانتقاء، فبلغ إنتاج الأصواف 100.000 كلغ بيعت كلها من طرف هذه التعاونية. (أجرون، 2007، الصفحات 96-97)

**المطلب الرابع: الحظائر الحيوانية (حظيرة الحيوانات بمجبر، أنموذجا)**

كان التعداد الحيواني وإنتاجه يحظى باهتمام كبير من طرف الإدارة الفرنسية لذلك فقد كانت السياسة التعليمية والبحثية قد شملت حتى الجانب الحيواني؛ ونشير هنا إلى حظيرة مجبر بالمدية على أساس اعتبارها أنموذجا للهيئات المتخصصة علميا في المجال الحيواني، فقد أنشأت وزارة الزراعة بموجب قرار 24 سبتمبر 1880م هذه الحظيرة الحيوانية بمنطقة مجبر قرب المدية بعمالة الجزائر، وألحقت بها مدرسة تعليمية لغرض تكوين مربي الحيوانات، وقد كان التكوين فيها يقوم على تعليم تسيير القطعان وتكاثرها وتربية الحيوانات ذات الأصواف، وكانت المدرسة تضم أوروبيين وجزائريين، غير أن النتائج غير المرضية للمدرسة أدى إلى إلغائها بمرسوم 28 أكتوبر 1892م. (lèon, 1904, p. 619)

## المبحث الثالث: الإنتاج الحيواني

### المطلب الأول: تربية الماشية

**1. تربية الضأن:** يمثل الضأن الثروة الحيوانية الأكثر انتشارا في الجزائر سواء لدى المستوطنين أو الجزائريين، والعمل الأساسي الذي يقوم به المستوطنون هو تسمين الأغنام وفي الخريف وهي الفترة التي تتوقف فيها عملية تصدير الأغنام، يقوم المستوطنون بشراء الخرفان بعمر عام ونصف حتى العامين حيث يتم تسمينها خلال فصلي الشتاء والربيع في المراعي التلية خاصة مناطق سطيف وقسنطينة وسهل الهبرة بنواحي معسكر وتصبح جاهزة للاستهلاك اعتبارا من شهر ماي، وهذه الخرفان التي يتم تسمينها مبكرا تُباع بأسعار مربحة قبل بدء تصدير أغنام الجزائريين.

إن استهلاك الضأن معتبر جدا في الجزائر الذي يقدر بحوالي 1,5 مليون رأس حيث يستهلك من طرف الجزائريين أكثر من المستوطنين، ويعتبر الصوف منتج حيواني أساسي لصنف الضأن، ويتراوح إنتاجه سنويا بين 8 و9 ملايين كيلوغرام، منها ما يصدر ومنها ما يستغل من طرف الجزائريين خاصة، وعلى أساس سعر 0,6 فرنك للكيلوغرام الواحد فإن المردود المالي للصوف يقدر بـ 5,4 مليون فرنك، إضافة إلى 3 ملايين فرنك التي تمثل قيمة المردود المالي لحليب النعاج (على أساس 10 لترات كمردود للرأس الواحد). (لمقدم، 2019، صفحة 125)

إن المستوطنين أسهموا في إنتاج هذا الصنف من خلال امتلاكهم لعدد منه، والجدول التالي يوضح تطور تعداد صنف الضأن في الجزائر لدى المستوطنين والجزائريين (1890م-1899م). (عباس، 2022)

**جدول رقم 24: يبين تطور تعداد صنف الضأن في الجزائر لدى المستوطنين والجزائريين (1890م – 1899م)**

| السنة | التعداد الحيواني لدى الجزائريين | التعداد الحيواني لدى المستوطنين |
|---|---|---|
| **1890** | 8.547.502 | 332.169 |
| **1892** | 9.168.154 | 333.892 |
| **1893** | 7.361.863 | 333.926 |
| **1894** | 7.540.570 | 351.40 |
| **1896** | 7.367.909 | 348.743 |
| **1898** | 7.136.165 | 387.598 |
| **1899** | 6.351.306 | 372.646 |

**المرجع:** (عباس، 2022)

مع بداية القرن 20 شهدت تربية الضأن تقدما ملحوظا في القطاع الأوروبي الذي بلغ في سنة 1901م نحو 447.719 رأسا ثم ارتفع التعداد إلى 557.937 رأسا ومع عام 1913م زادت عدد الرؤوس بـ 638.221 رأسا. (أجرون، 2007، صفحة 327)

وكذلك شهد القطاع التقليدي تحسنا فمن 7.638.174 رأسا في 1900م إلى 8.277.076 رأسا في العام الموالي، ثم زاد في عام 1903م إلى 8.053.810 رأسا، وهذه الزيادة المعتبرة في سلالة الضأن نتيجة السياسة الجديدة التي تبنتها السلطات الفرنسية لتحسين الإنتاج الحيواني وذلك من خلال الحرص على استيراد سلالات أجنبية كسلالات الرومبوبية والميرينوس عديم القرون من منطقة الكوت دور (Cote-dor) والسواسوني (Soissonais)... من إسبانيا وأستراليا وتم إدخال حوالي 235 رأسا من الغنم خلال سنتي 1888م و1895م، كذلك اهتم المستوطنون بعمليات الإخصاب للحصول على سلالة نقية تستغل لتصديرها. (عباس، 2022)

تتم عملية تصدير الأغنام[1] من 15 ماي إلى نهاية سبتمبر بدءا بالشحنات من وهران حيث يكون الغطاء النباتي أكثر نضجا ثم من قسنطينة والجزائر العاصمة ويبلغ ذروته في شهري جوان وجويلية، وتُصدّر معظم هذه البضائع إلى فرنسا (مارسيليا أوسيت) تحمل السفن التي تنقلها ما معدله 5.000 رأس من الماشية خلال الرحلة بمعدل نفوق يبلغ 5 رؤوس لكل 1.000 رأس.

وقد زوّدت الجزائر فرنسا خلال الحرب بما يقارب 2.629.355 رأسا من الأغنام، مما سمح للخزينة الفرنسية بتحقيق اقتصاد يقدر بـ 40 مليون فرنك.

تعد الأغنام مصدرا رئيسيا للثروة والثروة الحيوانية في الجزائر قرابة 10 ملايين رأس وتصدر الجزائر سنويا (Falck, 1930, p. 90) ما معدله مليون رأس من الأغنام بقيمة تتجاوز 100 مليون جنيه إسترليني.

**1.1. أنواع الأغنام في الجزائر:** تنقسم الأغنام الجزائرية إلى ثلاث سلالات رئيسية:

- **الخروف البربري ذو الذيل السمين:** ينتشر في شرق ولاية قسنطينة، وينتج كمية كبيرة من الصوف، لكنه ضعيف من حيث إنتاج اللحم. (Falck, 1930, p. 90)

❖ **تربية الأغنام في ولاية خنشلة:** تعد منطقة الهضاب العليا جزء من أراضي ولاية خنشلة وتقع معظم الأراضي المزروعة في هذه المناطق المرتفعة على هضبة جبل ملول (1.300 م) وفي الجزء الغربي من منطقة شيكا الواقعة عند سفوح جبل محمد (1.119م) وفي بعض المقاطعات شرق غارين (1.100 م) علاوة على ذلك لم تتمكن المحاصيل من النمو بشكل صحيح في هذه البلاد القاحلة الصخرية التي تعصف بها رياح عاتية وبالتالي فهي قاحلة في أغلب الأحيان، يشكل هذا مرعى شاسعا ذا قيمة كبيرة حيث ترعى فيه الماشية سنويا في غياب القطعان طوال شهر مارس والنصف الأول من شهر أفريل، وهكذا يستطيع الجزء السفلي من سهل غارين غير

[1] انظر الملحق رقم 04، ص 105.

المزروع تقريبا إطعام جميع قطعان البدو لفترة من الزمن وعندما ينتهون من حرثهم في الجزء الشمالي ينزلون بقرابة نهاية نوفمبر من الصحراء الكبرى وعندما يعودون منها في منتصف أفريل متتبعين نهر أونيد بون دوخان، يبدأ الجزء الصحراوي من منطقة أولاد رشاش عند سفح الجبال على ارتفاع يهبط فجأة إلى 100 متر فوق مستوى سطح البحر، تضم هذه المنطقة مساحة صغيرة من الأراضي الزراعية الخصبة للغاية بينما يسميها السكان المحليون (دغلف)، (أنفيد)، (سفل) بعد الحصاد توفر هذه المنطقة كميات وفيرة من القش والتبن لعلف الماشية وخلال الموسم السيء تأتي كل فئة من فئات قبيلة أولاد رشاش لتحتل في الجزء الصحراوي أراضي الرعي التي تشكل المجرى الداخلي للأنهار التي تصب في الشطوط حيث تكتفي موارد رعي الكرفس في السنوات العادي لإطعام قطيع من 150.000 رأس من الأغنام. – (Des conditons D'existence des troupeaux les hauts plateaux et dans le sud de l'Algérie, 1893, pp. 401 – 402)

- **الخروف القبائلي (البربري الجبلي):** صغير الحجم، يعيش في المناطق الجبلية مثل الأوراس والقبائل.
- **الخروف العربي:** وهو الأكثر عددا، ويتميز بتنوع ألوانه (أبيض، أسود، بني)، وينتشر في الهضاب والسهول، ومن بينه نوع "الرأس الأبيض" الذي يشبه سلالة الميرينو من حيث نعومة الصوف وكثافته، ويوجد بشكل رئيسي في مناطق شلال وبوغاري وبوسندة وسطيف، كما يوجد في غرب وهران نوع آخر هو الخروف المغربي الذي يتم استيراده عبر أسواق مارينيا والأريشة وسبدو وبيدياس، ويتميز بصوف خشن نوعا ما.

**2.1. خصائص الأغنام الجزائرية:** تتميز الأغنام الجزائرية بقدرتها على التحمل، فهي تستطيع تحمل المسيرات الطويلة والظروف القاسية، ويبلغ صافي إنتاجها من اللحم من 18 إلى 20 كيلوغرام، لم تكن الأغنام الجزائرية تحظى بسمعة جيدة سابقا، فقد تعرضت لكثير من الأحيان لانتقادات بسبب رائحتها الكريهة التي بدت وكأنها سمة مميزة لأصلها، إلا أن هذه الرائحة تزول سريعا بعد فترة قصيرة من تغذيتها في المراعي الأوروبية، إن أي خروف يتحمل مشاق رحلة بحرية لمدة يومين في عنبر السفينة سيكتسب سريعا نفس طعم نظيره الجزائري، فخلال الرحلة من الجزائر العاصمة أو وهران إلى مرسيليا أو بور فاندان أوسيت، لا يأكل الخروف، بل يقوم بعملية التهام ذاتي، مستهلكا مخزونه من الدهون، ومن هنا ينشأ هذا الطعم المميز غير المستساغ، والذي يختفي سريعا إذا أُخرج الخروف إلى المرعى لبضعة أيام بعد النزول من السفينة وعموما يقوم ملاك الأراضي في المناطق المتاخمة لموانئ النزول بتسمين الأغنام الجزائرية. (Falck, 1930, p. 90)

وقبل التصدير يتم تلقيح الأغنام الجزائرية وفحصها صحيا مرتين عند المغادرة وعند الوصول، ويبلغ وزن الخروف عند الشحن حوالي 41 كلغ، بينما يتراوح وزن اللحم الصافي بين 18 و20 كلغ.

توفر مناطق الجنوب الجزء الأكبر من الأغنام المعدة للتصدير، إلّا أن محدودية المياه والمراعي تعيق تطور هذا النشاط.

إن تجارة الأغنام تعود بالنفع بشكل شبه حصري على السكان المحليين الذين يمتلكون تسعة أعشار القطيع، وبفضل جهود دائرة الثروة الحيوانية بالحكومة العامة تحققت تحسينات ملحوظة في إنتاج الأغنام في الجزائر وتتمثل هذه الجهود فيما يلي:

- تعميم الحمامات المضادة للجرب.
- إنشاء قطعان مختارة لتحسين السلالات.
- تقديم منح تشجيعية للمربين. (Falck, 1930, p. 91)

**2. تربية الماعز:** لعبت قطعان الماعز دورا مهما في الاقتصاد الريفي لدى الجزائريين بشكل خاص وهي تمتاز بقدرتها على الرعي في المناطق الجبلية والوعرة التي لا يمكن أن يرعى فيها الضأن أو البقر في أنحاء المدن الكبرى خاصة في الشرق الجزائري وكذلك عمالة الجزائر، السلالة التي يتم تربيتها من طرف الأوروبيين على الخصوص هي سلالة ذات الأصل المالطي وهي ذات إنتاج كبير لمادة الحليب قد تصل إلى 4 لترات في اليوم أما في عمالة وهران فيتم الاعتماد على تربية الماعز ذي الأصل الإسباني، رغم أنه أقل إنتاجية من السلالة المالطية في مادة الحليب، أما السلالة المحلية التي يتم تربيتها من طرف الجزائريين فهي الأقل إنتاجية للحليب ويقدر المردود المالي لسلالة الماعز ومنتجاتها بـ 16 مليون فرنك. (لمقدم، 2019، صفحة 126)

بلغ عدد الماعز في الجزائر بنحو 04 ملايين رأس وهي مملوكة في الغالب للسكان الأصليين وتعيش عادة وسط قطعان الأغنام، أما في ولاية الجزائر وقسنطينة فإن ماعز الألبان من سلالة مالطية، أما في وهران فتوجد سلالات إسبانية ذات الحوافر الصفراء القصيرة والتي تتكيف جيدا مع جميع المناخات الحارة والجافة إلا أنها أقل إنتاجية من الماعز المالطي، ومن بين السلالات المحلية: الماعز القبائلي، الماعز العربي وماعز الأنغورا المعروف بصلابته وسهولة تربيته. (Falck, 1930, p. 91)

شهدت تربية الماعز تطورا مستمرا الذي بلغ تعداده الإجمالي نهاية القرن 19 وصل 42.307.448 رأسا وقد سجل عام 1887م ارتفاعا في عدد رؤوس هذا الصنف تجاوزت نسبته 11,56% أي فاقت 4 ملايين رأسا ولعل هذه الزيادة الملحوظة مردها إلى كون هذه الحيوانات تتحمل الظروف الطبيعية الصعبة ولا تتطلب تكاليف مادية باهظة لتربيتها، وثروة الماعز تمثل جانبا مهما في القطاع التقليدي لذلك عرفت زيادة في تعدادها في الفترة الممتدة ما بين (1890م- 1893م) إذ تجاوزت 14 مليون رأسا أسهم فيها المربون الجزائريون لوحدهم بـ 98% وهي نسبة تغطي تقريبا كل الإنتاج الحيواني لهذا الصنف وبالمقارنة مع القطاع الكولونيالي هناك تذبذب في ثروة الماعز والتي كانت أغلبها من سلالة المالطية والإسبانية لإنتاج مادة الحليب فقط، ومع مطلع القرن 20 تعرضت الثروة الحيوانية خاصة سلالة الماعز إلى التراجع بعدما شهدت في القرن الماضي تحسنا، إذ سجلت في الفترة

(1905م–1909م) ما يقارب 4 ملايين رأسا من الماعز ثم ما لبثت أن تراجعت أكثر من الثلث الأول من القرن 20 إلى 3 ملايين رأسا. (أجرون، 2007، صفحة 266)

**3. تربية البقر**: انحصر وجود الأبقار بشكل أساسي في مناطق التل أين يوجد الماء والعلف والثور الجزائري صبور عامل إلّا أنه صغير الحجم، (المدني، 2001، صفحة 480) تدهورت سلالة الأبقار بشكل ملحوظ فهي نحيلة وضعيفة وإنتاجها من الحليب واللحوم منخفض جدا مقارنة بالسلالات الفرنسية، (Guide des nouveaux colons en Algérie, 1848, p. 12) واستطاع القطاع التقليدي امتلاك نصيب من هذا الصنف وإن كان بأعداد متفاوتة مقارنة بما هيمن عليه قطاع المستوطنين الذي نافس به النوع الجزائري، فقد تطور تعداد سلالة البقر في الجزائر خلال نهاية القرن 19 الذي وصل العدد الإجمالي له نحو 13.534.358 رأسا وتمثلت فترة (1888م–1889م) أعلى ارتفاع حيث بلغ العدد 2.444.221 رأسا أي بنسبة 18,05%، وحرص المستوطنون على امتلاك بقرات حلوب أوروبية خاصة وأنه توفرت لديهم المراعي وتوفير العناية لهم مقارنة بالجزائريين الذين لم تكن في حظيرتهم إلا 300.000 بقرة حلوب تعطي سنويا حوالي 50 لترا من الحليب.

وكان عدد الأبقار في تراجع لدى الجزائريين فمن 4 ملايين رأسا في تسعينيات القرن 19 إلى 3 ملايين رأسا فقط في 1901م وذلك نتيجة عدم الاهتمام بهذه الثروة الحيوانية من طرف المستوطنين لأنه ليس من مصلحته تطوير القطاع التقليدي بقدر ما يهمهم استنزاف هذه الثروة الحيوانية، إضافة إلى الاستهلاك المفرط للحوم البقر الذي يفضله المستوطنون على لحم الغنم والماعز، (عباس، 2022) ومع سياسة التصدير تراجع عدد البقر عند الجزائريين إذ أصبح يملك كل 9 أشخاص من السكان الجزائريين بقرتين على الأقل. (أجرون، 2007، صفحة 323)

كانت الأبقار تخصص أساسا للتصدير قبل الحرب حيث بلغ متوسط الصادرات بين 40.000 و45.000 رأس سنويا وتنقسم الأبقار في الجزائر إلى سلالتين: سلالة الشرق (قالمة) وسلالة الغرب (المغربية)، والأولى أفضل من حيث الإنتاج، إذ توجد بشكل شبه منفرد في جميع أنحاء المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من ولاية قسنطينة وفي ولاية الجزائر ورغم صغر حجمه إلا أنه ينتج سلالات مميزة للغاية، أما السلالة المغربية فهي أكبر حجما ذات بنية عظمية أقوى وهي أقل ملاءمة لإنتاج اللحوم، لكنها أكثر قوة ونظرا لضعف إنتاج الحليب لدى السلالات المحلية تم استيراد سلالات فرنسية وخاصة سلالة مونتبليارد، أو من سلالات سويسرية من شفيتس وفريبورغ سواء باعتبارها سلالة نقية أو من أجل التهجين مع سلالة قالمة.

يمتلك السكان الأصليون ما يقارب 80% من الثروة الحيوانية في الجزائر، ومع ذلك لابد من الإقرار بأن المستوطنين الأوروبيين حققوا أفضل النتائج وكانوا الوحيدين الذين ساهموا في تحسين السلالات وتطوير أساليب التربية والتسمين الحديثة. (Falck, 1930, pp. 91–92)

وشهد تعداد سلالة البقر لدى المستوطنين تحسنا ملموسا، أو على الأقل حافظت على نفس التعداد الحيواني الذي بلغ 5 ملايين رأسا وذلك نتيجة امتلاك المستوطنين نوع البقر الحلوب الأوروبية الذي لا يستهلك ولا يصدر وهذا الذي مكنهم من الاستيلاء على صناعة الحليب، على العكس من ذلك للحوم بقر النوع الجزائري كان مطلوبا في الأسواق، إضافة أن المستوطنين كان لديهم المراعي والعناية المطلوبة لهذا الصنف من الحيوانات الذي اهتموا به من أجل تصديره. (عباس، 2022)

وتعد السلالة البقرية الجزائرية أصغر قليلا مما لدى المستوطنين وقد انعكس ذلك على ثمنه، حيث يقدر ثمن رأس واحد من البقر بـ 50 إلى 60 فرنك لدى الجزائريين، وبالنسبة للمستوطنين يقدر بـ 80 إلى 100 فرنك بل يقوم المستوطنون بشراء أفضل ما لدى الجزائريين من الأبقار وذلك لاستغلالها في العمل أو قصد التسمين، غير أن تطوره كان مختلفا بعض الشيء حيث تظهر المعدلات تقدما طفيفا جدا إلى غاية عام 1894م ثم تراجع بعد هذا التاريخ، إذا أخذنا التطور السكاني بعين الاعتبار فإننا نحصل على معدل بقرتين لكل 6 سكان في فترة 1885م–1889م وهذا يدل على الاستغلال الكبير الذي تعرض له هذا الصنف الحيواني المهم خاصة بسبب سياسة التصدير. (أجرون، 2007، صفحة 323)

**4. السلالة الخيلية:** يمارس العرب تربية الخيول في الهضاب العليا وتعد سلالة سكريو مشهورة وذات سمعة طيبة، وتستخدم الخيول العربية في سلاح الفرسان الخفيف لخدمة جيش إفريقيا وخاصة من قبل الإسبانيين في إفريقيا.(Falck, 1930, p. 92)

يستخدم العرب الخيول في الأعمال الزراعية، تتميز هذه الخيول بصغر حجمها وقوتها ونشاطها وصبرها، وعلى الرغم من أصولها القديمة، إلا أنها تقدم خدمة ممتازة ومن المتوقع أن تساهم مزارع الخيول التي تم إنشاؤها حديثا في مستغانم وعنابة والقلعة في تجديد السلالات وتحسين جودتها في غضون سنوات قليلة. (Guide des nouveaux colons en Algérie, 1848, p. 12)

تملك الجزائر نصيبا من السلالة الخيلية واستخدمتها في الكثير من أغراض الحياة المعيشية ومثلت هذه الثروة ركيزة في القطاع التقليدي، (عباس، 2022) وتضم هذه السلالة علميا ثلاثة أصناف هي الحصان، البغل والحمار وهناك اختلاف في توزع من تعداد هذه السلالة لدى الأوروبيين والجزائريين.

**جدول رقم 25: يبين توزع أصناف سلالة الخيليات لدى الجزائريين والأوروبيين**

| السنة | 1876 | | | 1886 | | | 1893 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السلالة | الأوروبيين | الجزائريين | المجموع | الأوروبيين | الجزائريين | المجموع | الأوروبيين | الجزائريين | المجموع |
| **الجمل** | 16.898 | 142.160 | 159.056 | 3.742 | 139.821 | 174.563 | 40.767 | 173.150 | 213.917 |
| **البغال** | 13.102 | 124.265 | 137.367 | 21.452 | 119.849 | 141.301 | 25.691 | 120.417 | 146.108 |
| **الحمير** | 6.418 | 169.360 | 175.778 | 13.223 | 271.728 | 284.851 | 12.556 | 278.290 | 290.846 |
| **المجموع** | 36.418 | 435.785 | 472.201 | 69.417 | 531.398 | 600.815 | 79.014 | 571.857 | 650.871 |

**المرجع:** (لمقدم، 2019، صفحة 127)

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الحمير تحتل المرتبة الأولى من حيث التعداد لدى الجزائريين أما بالنسبة للمستوطنين تحتل المرتبة الأخيرة، لأن المستوطنين يعتمدون في أعمالهم على البغال أكثر من الحمير، لهذا كان تنامي تعداد البغال لدى المستوطنين كبير مقارنة بالجزائريين، وكان تنامي تعداد الحصان لدى المستوطنين، ويعود هذا الاهتمام خاصة إلى استغلالها في الأغراض العسكرية المتزايدة مع التوسع الاستعماري.

تنتمي الخيول عموما في الجزائر إلى السلالة التي سماها عالم الحيوان (Zoo Technicien) أندري سانسون[1] (Andrè Sanson) باسم السلالة الإفريقية والتي يمتد مجالها الجغرافي من شمال إفريقيا حتى الجزء الغربي من آسيا، كما تتواجد في الجزائر بعض الفصائل العربية من السلالة الآسيوية التي تنتشر في معظم الدول المسلمة، وتتواجد معظم الخيول عند الجزائريين فمن مجموع 208.537 رأس سنة 1894م يملك الجزائريون 167.797 رأس. (لمقدم، 2019، صفحة 127)

لقد تراجع عدد الخيول بالنسبة للجزائريين، ففي سنة 1893م كان المعدل حصان واحد لكل 21 ساكن جزائري، وبمعدل حصان واحد لكل 31 ساكن جزائري في فترة 1910م–1919م. (أجرون، 2007، صفحة 322)

أما بالنسبة للأوروبيين فقد كان عدد الخيول في ارتفاع دائم فمن تعداد 14.814 رأس سنة 1871م ارتفع إلى 40.740 رأس سنة 1894م وبلغ سنة 1903م 50.668 رأس.

تعتبر البغال وسيلة للتنقل والجر وفي الأعمال الزراعية في الحقول والنقل بالعربات، ويعتبر الصنف المحلي أفضل من الصنف المستورد، حيث التحمل والمردود رغم كونه أقل من حيث الحجم، فهي وسيلة نقل العتاد لدى الجزائريين، وتستغل بشكل أكبر لدى المستوطنين حيث تعد وسيلة للجر وأعمال الأرض والنقل وتستغل بشكل كبير

[1] أندري سانسون (Andrè Sanson) 1826–1902: هو عالم فرنسي وطبيب بيطري وأستاذ لعلم الحيوان في المدرسة الوطنية العليا للزراعة في غرينيون وفي المعهد الوطني للزراعة وله العديد من المؤلفات حول تصنيف السلالات الحيوانية وتربية الحيوانات ويعتبر من العلماء اللذين ساهموا في إدخال الأساليب العلمية الحديثة في تربية الحيوانات.

من طرف مزارعي الكروم خاصة في المناطق الساحلية حيث يشترونها غالبا من إسبانيا وفرنسا، ذلك أن الجزائريين هم غالبا من يربي البغال وإن قام المستوطنون بتربيتها فللاستعمال الشخصي فقط. (لمقدم، 2019، صفحة 128)

ويحل البغل تدريجيا محل الحصان في المناطق الوعرة التي تفتقر إلى الطرق قبل الحرب، كان هناك 200 ألف بغل في الجزائر، استخدم ما يقارب 20 ألف فرس لتربية البغال وخاصة في ولاية قسنطينة، أما ذكور البغال فكانت تأتي من ولايتي بواتو وشارنت. (Falck, 1930, p. 92)

أما عن سلالة الحمير فصنفها المحلي في الجزائر أصغر حجما من المستوردة وتستعمل كذلك للنقل والتنقل وفي الأعمال الزراعية لدى الجزائريين ولا يستعمله المستوطنون بشكل كبير إلا في أعمال الحفر والبناء. (لمقدم، 2019، الصفحات 127-128)

**5. تربية الإبل:**

تعد الإبل من أهم الحيوانات التي اعتمد عليها السكان في الجزائر حيث عرفت انتشارا واسعا في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية، وقد اعتمد عليها سكان الجنوب في ترحالهم وتنقلاتهم المختلفة، لهذا وصل عدده في 1872م نحو 178.462 إبلا، وقد شهدت أعدادها تطورا ملحوظا في نهاية القرن 19م حيث وصل إلى 2.913.497 إبلا، فمن 163.580 رأسا في عام 1875م إلى 18.639 إبلا في 1897م، والزيادة في الإنتاج الحيواني لهذه السلالة تواصل إلى غاية الثمانينات أين أصبحت 216.535 إبلا مع عام 1888م بلغ العدد إلى 299.946 إبلا، وهذه الزيادة ارتبطت أكثر بالقطاع التقليدي في المناطق الصحراوية كما حظيت تربية الإبل باهتمام المستوطنين الأوروبيين الذين سعوا إلى استغلالها اقتصاديا، والجدول التالي يوضح لنا تطور تعداد سلالة الإبل في الجزائر لدى الجزائريين والمستوطنين (1890م - 1901م)

**جدول رقم 26: يبين تعداد سلالة الإبل في الجزائر لدى الجزائريين والمستوطنين (1890م -1901م)**

| السنة | التعداد الحيواني لدى الجزائريين | التعداد الحيواني لدى المستوطنين |
|---|---|---|
| (1890-1893) | 788.261 | 484 |
| (1893-1895) | 739.229 | 319 |
| (1896-1898) | 597.410 | 480 |
| (1901-1999) | 568.506 | 791 |

**المرجع:** (عباس، 2022)

نلاحظ من خلال الجدول استيلاء الجزائريين على صنف الإبل خلال الفترة (1890م - 1901م)، حيث أسهم القطاع التقليدي لوحده بنسبة 99.92% وهي نسبة تمثل الغالبية ومثلت فترة التسعينات من القرن 19م أعلى تعداد ووصل إلى 788.261 إبلا، أما بالنسبة للمستوطنين فكان قليلا جدا لأنهم لا يفضلون العيش كثيرا بالجنوب

الصحراوي مقارنة بالشمال في الجزائر، كما نلاحظ أن تربية هذا الحيوان في القطاع الأوروبي عرف تحسنا في كل مرحلة من هذه الفترة فمن 484 رأسا في (1890م – 1893م) إلى 791 إبلا خلال (1899م – 1901م) وعليه الاعتناء بهذه الثروة يعد مكسبا نظرا لقدرة الإبل على تحمل العطش ووسيلة للتنقل في الصحراء.

ولقد أظهرت السلطات الاستعمارية اهتماما بهذا الصنف الحيواني الصحراوي، وإلى تشجيع تربية الإبل، وذلك من خلال حوافز مالية تقدّم منها للمربين الجزائريين. (لمقدم، 2019، صفحة 129)

إن الجمل والدرومادير الجمل أحادي السنام اللذان يقدمان خدمات كبيرة في الجنوب بفضل قدرتهما على التحمل وقلة متطلباتهما ويبلغ عددهما نحو 185.000 رأسا. (Falck, 1930, p. 92)

**6. تربية الدواجن:** أشهر سلالات الدواجن في الجزائر هي البدو وهي دجاجة بياضة وحاضنة ممتازة، والإسبانية المتأقلمة جيدا مع البيئة، عالية الإنتاجية وناجحة عند تهجينها مع البدو، وتعدّ المناطق المرتفعة ذات التهوية الجيدة كالهضاب العليا أكثر ملاءمة لتربية الدجاج من المناطق الساحلية والمنخفضة، حيث تنتشر الأمراض بشكل متكرر.

حتى الآن يعد الأهالي الموردين الرئيسيين لأسواق الجزائر بالبيض ووفقا لآخر إحصاء زراعي يمتلكون 3.5 مليون طائر من أصل 4.390.000 طائر في المستعمرة، وكانت مناطق أورليانسيفيل وسطيف وبرج بوعريريج تمثل أسواق التصدير الرئيسية.

منذ الحرب شهدت تجارة تصدير البيض تطورا كبيرا ويبدو أن لها مستقبلا واعدا.

يوضح الجدول المقابل أهمية هذه الصادرات في سنة 1913م بلغت الصادرات 778 قنطارا ثم تطورت كما يلي.

**جدول رقم 27: يبين تطور صادرات البيض**

| السنة | الصادرات |
|---|---|
| 1914 | 1.537 قنطارا |
| 1915 | 7.330 قنطارا |
| 1916 | 19.240 قنطارا |
| 1917 | 27.254 قنطارا |
| 1918 | 21.363 قنطارا |
| 1919 | 16.695 قنطارا |
| 1926 | 47.696 قنطارا |
| 1927 | 39.207 قنطارا |

**المصدر:** (Falck, 1930, p. 93)

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع قيمة صادرات البيض سنة 1927م والتي بلغت 39.207 مقارنة بسنة 1914م والتي بلغت 1.537، ويعود ذلك للاهتمام الكبير بتربية الدواجن وكانت منطقة الهضاب العليا أكثر ملاءمة لممارسة هذا النشاط.

تتم الصادرات بشكل رئيسي عبر موانئ وهران والجزائر وفيليبفيل وتتجه جميعها تقريبا إلى فرنسا وفي عام 1928م زودت الجزائر فرنسا بـ 3.177 قنطار من البيض قيمته تقارب 35 مليون فرنك. (Falck, 1930, p. 93)

**المطلب الثاني: السلالات المستوردة**

**1. الماعز المالطي:** يعد استثناء إيجابيا، جلبها المهاجرون الأنجلو–مالطيون، سلالة ممتازة لإنتاج الألبان، وتوفّر معظم احتياجات الجزائر اليومية من الحليب، ورغم أن سعرها المرتفع قد يعيق اقتناءها حاليا إلا أن تربيتها تمثل نواة لقطعان واعدة في المستقبل.

**2. تربية الخنازير:** حالت المحظورات الدينية في الشريعة الإسلامية دون انتشارها على نطاق واسع بين العرب، إلا أنها تمثل موردا مربحا للغاية للمستوطنين نظرا لعائداتها الاقتصادية المرتفعة. (Guide des nouveaux colons en Algérie, 1848, p. 12)

وتعتبر الخنازير ملكية حصرية للأوروبيين، إذ يحرّم الإسلام لحومها، وقد تم إدخال العديد من السلالات المختلفة إلى الجزائر مع تفضيل السلالات الفرنسية والإنجليزية (النورماندي، وبيريجور، ويوركشاير، وبيركشاير) قبل الحرب كان حجم صادرات الخنازير السنوية حوالي 15.000 رأس، وخلال الحرب تجاوزت هذه الأرقام قليلا ففي عام 1916م تم تصدير 20.615 خنزيرا، وفي عام 1917م تم تصدير 19.199 خنزيرا، أما اليوم فتتفاوت الصادرات بشكل كبير من عام لآخر، ففي عام 1926م تم شحن أكثر من 22.100 خنزير من الجزائر، وانخفض هذا الرقم إلى 2.300 خنزير في عام 1928م.(Falck, 1930, p. 91)

**3. الدواجن:** ينصح بتربية الدواجن وخاصة (الإوز والبط) في القرى والمزارع نظرا لسرعة دوران رأس المال فيها. (Guide des nouveaux colons en Algérie, 1848, p. 12)

**المطلب الثالث: المنتوجات الحيوانية الأخرى والصيد البحري**

**1. دودة القز:**

**الشرائق:** أنتجت مقاطعة مارسيليا في عام 1900م، 600 ألف كيلوغراما، تم توريد بذو دودة القز من فرنسا، حيث يوجد إثنين من مربي دودة القز في مرسيليا، تزدهر شجرة التوت في العديد من المناطق.

فيزعم أنه في الجزائر من الممكن تربية دودة القز لموسمين متتاليين في السنة وإذ كان هذا صحيحا فلماذا تستمر في تجاهل هذا المصدر القيم في المنتجات؟

في بعض النقاط تم إجراء بعض التجارب في الجزائر تجارب تم التخلي عنها بعد نتائج سلبية في نقاط أخرى لا يزال بعض مربي دودة القز ينتجون بضعة كيلوغرامات من الشرائق واليوم مع الضمانات التي يقدمها حاملو البذور ومع علاوة تربية دودة القز التي تمنحها الدولة والبالغة 60 سنتا لكل كيلوغرام من الشرائق.

وفي فرنسا بلغ محصول الشرائق الطازجة 9.180.404 كلغ وهو ما يعادل 206.584 كلغ أو نصفه من البذور التي تزن 25 غ والتي تم وضعها في الحضانة (197.070 أو نصفه كانت من السلالات الفرنسية بمتوسط إنتاجه ..... أورينتال).

تثبت إحصائيات 1900م مرة أخرى تفوق البذور الفرنسية فبينما بلغ متوسط إنتاجية البذور الأجنبية الأخرى 37.260 كلغ، يمكننا بفرصة نجاح أكبر بكثير.

فبالعودة إلى تربية دودة القز لا يمكن لنا أن نشك أننا سنصل إلى حصر أنفسنا في إنتاج الشرائق لمصانع الغزل في الجزائر حيث لا توجد لدينا ممرات مائية لاستخدامها أو وقود رخيص للحصول على الطاقة المحركة بتكلفة منخفضة بما فيها الكفالة.

وبحسب الإحصائيات الجمركية فقد استلمت فرنسا من الخارج في عام 14.556.800 كلغ من الشرائق والحرير وزغب الحرير بقيمة تقدر بـ 252 مليون فرنك. (L' Algerie Agricole, 1904, pp. 20-21)

**2. الصيد البحري:**

امتلكت الجزائر شريطا ساحليا طويلا مكنها من حيازة ثروة سمكية لا تحصى جعلت السلطات الاستعمارية توليها الاهتمام من خلال توفير أغلفة مالية من أجل تجهيز الموانئ على طول السواحل الجزائرية

وزاول نشاط الصيد المستوطنون خاصة منهم القادمين من إيطاليا، صقلية، كورسيكا ومن بعض المناطق الساحلية الفرنسية الغربية والجنوبية، هذا ما جعلهم يحتكرون الموانئ الشرقية وتزيد مداخيلها من مبيعات الأسماك وحتى تأسيس مصانع لتصبير الأسماك بوهران وسكيكدة، وكذلك كان للجهة الغربية دور كبير في إنعاش نشاط الصيد لدى الأوروبيين بسبب ما حوته سواحلها من أصناف مختلفة للسمك، السردين، التونة، البونيط، الأسماك البيضاء وأسماك الأعماق، وجهزت إمكانيات مادية من أجل صيد السمك في الجزائر خلال القرن 19 الذي وصلت منتجاته نحو 438.158 كلغ، وتم توظيف ما يقارب 4.191 صيادا مستخدمين 959 سفينة، نشاط الصيد ارتفعت كمياته إلى غاية 7.768.198 كلغ في العام الموالي مشغلين نحو 4.474 صيادا يقودون قرابة 1.042 سفينة صيد.

احتكرت موانئ الشرق الجزائري من طرف الفئة الأوروبية الذين وصل تعداد سفن الصيد عندهم نسبة 52% من المجموع الكلي للسفن، إذ امتلكت سكيكدة لوحدها 231 سفينة، 1.012 صيادا، أما عنابة فحوت 114 سفينة وشغلت 625 صيادا، القالة 200 سفينة وشغلت 1124 صيادا، وبالمقارنة مع وهران كان عدد سفنها قليل، وصل

إلى 250 سفينة شغلت 1.124 صيادا، في حين أن الجزائر سيطرت على 249 سفينة ووصل عدد الصيادين نحو 961 صيادا.

وعموما النشاط الذي شهدته الجهة الشرقية للجزائر يعود إلى تمركز الجاليات الإيطالية التي عرفت باحترافها للصيد البحري. (عباس، 2022)

ولقد احتكر النقل البحري وحده عشرة شركات فرنسية، صار 70% من صادرات الجزائريين تذهب إلى فرنسا، و33% من إيراداتها من فرنسا، وأصبحت الجزائر تلعب دورا هاما في ازدهار الاقتصاد الفرنسي، وتحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا في شراء الصادرات الفرنسي.

وترتبط المبادلات التجارية التي تجرى مع فرنسا بالتجهيز الصناعي في الجزائر ونقص الموارد الغذائية ونمو المزروعات التجارية التي يحتكرها المستعمرون والصناعات المنجمية وجاء ازدهار رؤوس الأموال الاستعمارية وتوظيفها في مختلف المشاريع سببا في تدهور طبقة الملاك الصغار الجزائريين الذين انخفض عددهم من 25 ألف في 1920م إلى 21 ألف في 1951م، في حين ركزت الاحتكارات الفرنسية وسيطرت على مختلف مجالات العمل في ميدان التجارة والصناعة والنقل وغيرها عن طريق الشركات والبنوك وكبار المعمرين. (بوعزيز، 2007، صفحة 50).

## المبحث الرابع: انعكاسات السياسة الفلاحية الفرنسية على تربية الماشية وعلى المجتمع الجزائري

### المطلب الأول: انعكاسات السياسة الفلاحية الفرنسية على تربية الماشية

لقد أدى تراجع المساحات المزروعة التي كانت تستغل لزراعة الحبوب إلى تقلص الأراضي الصالحة لإنتاج العلف، وهو ما انعكس سلبا على السكان خاصة مع اعتماد تربية الماشية بشكل وثيق على النشاط الزراعي، كما أن توسع زراعة الكروم أسهم في إضعاف الزراعة المعيشية للجزائريين مما أثّر بصورة غير مباشرة على نمو تربية الماشية التي بدأت أعدادها في الانخفاض تدريجيا. (قداش و صاري ، 2012، صفحة 204)

كما أن إقصاء الأهالي من الأراضي الخصبة نحو الداخل لم يترتب عنه نقصان في المساحة المزروعة وحسب، بل ترتب عليه أيضا نقصان في محاصيلهم الزراعية وقطعان الماشية، فالثروة الحيوانية لقيت نفس المصير في "بلد الأغنام"، ذلك أن عدد الأغنام ظل في تناقص وتذبذب مستمرين منذ 1887م. (زوزو، 1974، الصفحات 41-42)

ففي عام 1865م بلغ عدد رؤوس الأغنام في الجزائر ثمانية ملايين رأس، علما أن هذا العدد إذا ما قارناه بالسنوات السابقة، فإنّه تناقص، ولكن بحلول عام 1900م وبعد استمرار ظاهرة نقصان الماشية وصل العدد إلى 6 ملايين وثلاثمئة ألف رأس فقط، وكذلك بالنسبة لرؤوس البقر ففي عام 1865م تقلص العدد إلى مليون رأس فقط في حين فاق هذا التعداد في السنوات السابقة، لتستمر العملية بسبب تقلص المساحات المخصصة للرعي، حيث وصل العدد عام 1900م إلى أقل من 84.600 رأس فقط. (بوضرساية، 2012، صفحة 107)

إن هذا الانخفاض في الثروة الحيوانية لم يمس قطعان الغنم فقط حيث يذكر شارل روبير أجرون في هذا السياق قائلا: "... إذ أن الأبقار التي كانت يقدر عددها بأكثر من مليون رأس بين 1867م و1887م و1.071.469 رأس من 1890م إلى 1894م لم تكن تبلغ إلا 930.000 رأس في المتوسط من 1895م إلى 1899م وكان يوجد رأسان من البقر عن كل 6 أشخاص في 1885م-1889م ورأسين عن كل 9 أشخاص في 1895م-1899م...". (أجيرون، 1982، صفحة 349)

وقد أدّت هذه الظروف والأوضاع إلى استياء الفلاحين مما أدى بهم إلى التعبير عن أوضاعهم بالوصف الآتي: "تعرضنا للقمع بشتى السبل، كنا نملك الأراضي فاشتروها منا بالقوة وكنا مضطرين لأن ننتظر 4 أو 5 سنوات كي نقبض ثمنها، الذي نصرفه بسرعة، افترستنا تكاليف العدالة وأفلسنا مأمور الأحراش من جراء المحاضر... شيئا فشيئا اضطررنا لبيع القليل مما نملكه من الماشية وعدنا لا نستطيع استثمار الأرض لأن قطعاننا قلت، ولكوننا محرومين من عائدات أراضينا وجب علينا أن نبيع قسما أكبر من المواشي كل سنة إلى أن افتقدناها وفي كل الأحوال ليس نحن مَن استنبط قانون الملكية ولا قرارات العدالة. (بن أشنهو، 1979، صفحة 83)

يبرز هذا التصريح الطابع القمعي وغير القانوني الذي انتهجته السلطات الفرنسية اتجاه الأهالي الجزائريين، حيث سعت من خلاله إلى ترسيخ الاستيطان وخدمة مصالحها الخاصة، دون أي اعتبار لمصير الجزائريين أو مستقبل زراعتهم أو ثروتهم الحيوانية وقطعان ماشيتهم، وهو ما سيقود حتما إلى تدهور الظروف المعيشية وانتشار الفقر والجوع وارتفاع معدلات البطالة وكذلك الهجرة.

ولم تنجو تربية الماشية من ذلك، فصارت القطعان تتناقص تبعا لنقصان أراضي الرعي وذلك أن المساحات الشاسعة حيث كانت ترعى القطعان الكبيرة، صارت ملكا للاستعمار، وجاء قانون الغابات ليمنع الرعي فيها فاختنق من جراء ذلك سكان المرتفعات الذين يعيشون أساسا من تربية الماشية، وأدى تدهور الزراعة وتراجع تربية الماشية كنتيجة للقطيعة الشاملة والمفاجئة في توازن المجتمع الأصلي، إلى نقص التغذية وظهور بطالة واسعة مما سبّب الهجرة من الريف. (عدي، 1983، صفحة 75)

وهكذا تراجع عدد الأغنام التي يملكها الجزائريون المسلمون إلى 13,172,000 رأس، مقابل 14,117,000 رأس في 1896م، ونتيجة لتزايد عدد السكان لم يمثل عدد الأغنام إلا 165 رأس لكل 100 شخص مقابل 285 رأس في 1910-1914م، أي لم تكن توجد إلا 4 عنزات لكل 5 أشخاص مقابل 7 عنزات في 1885-1889م، وأما عدد الخيول فقد انخفض إلى متوسط 159,800 حصان، أي حصان واحد لكل 31 شخصا مقابل حصان واحد لكل 21 شخص في 1893م، ومنه فإن ماشية الفلاحين الجزائريين في جميع ميادين تربية الماشية، وحتى في المناطق الجنوبية التي كانت في منأى عن انتزاع ملكيتها بسبب الاستعمار فإنها تضررت تقريبا بنفس الدرجة التي تضررت بها المناطق التلية. (أجيرون، 1982، صفحة 351)

وفي الختام يتضح لنا من خلال هذه المعطيات، أن عمليات مصادرة الأراضي الزراعية من الجزائريين وتحويلها إلى أراض موجهة لإنتاج المحاصيل التجارية خاصة زراعة الكروم، بعد أن كانت مخصصة للزراعات المعيشية وصالحة كمراع لقطعان الماشية، قد أسهمت بشكل مباشر في تراجع أعداد رؤوس الماشية، لاسيما مع تقلص المساحات الرعوية التي كانت عبارة عن مرتع للمواشي.

**المطلب الثاني: انعكاسات السياسة الزراعية الفرنسية على الجزائريين**

لقد استطاعت السلطة الفرنسية الاستعمارية فرض أفكارها وتوجهاتها على المجتمع الجزائري، حيث تبنت سياستها على مبدأين هما: التصرف في الأرض، وحرية المعاملات (حرية التصرف في المعاملات) بالنسبة للمعمرين والاستعمار .أما بالنسبة إلى الجزائريين، فقد تمحورت السياسة ضدهم بين النهب والمصادرة. (فركوس، 2005، صفحة 342)

كانت سياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر من الحجز والمصادرة من الأدوات الفعالة التي أحكمت بها على القبائل الثائرة ضدها. حيث اعتمدتها الإدارة الاستعمارية كعقوبة قمعية وتعسفية في آن واحد، والتي نتج عنها العديد من التسهيلات، أكثر هذه التسهيلات ضمنت نهب الأراضي الجزائرية ومصادرتها من أصحابها.

عملت الإدارة الاستعمارية على جعل عملية المصادرة محورا لسياستها مستغلة هذه القوانين لضم الأراضي الضرورية للمشروع الاستيطاني في الجزائر. (زقب، 2015، صفحة 62)

نتج عن هذه السياسة ما يلي:

- إبعاد الأهالي عن أراضيهم إلى أراضي البور لا تصلح لا للزراعة ولا للعيش.
- ارتفاع المساحات الزراعية الخصبة الكولونيالية نتيجة المصادرة لصالح المعمرين.
- خلال القرن 20 أصبح الجزائريون الملاك والمربون للماشية من الأهالي لا يمثلون سوى 52% والخماسين 30%، والمزارعون العمال 12%، وبقيت هذه النسب إلى غاية 1930م. (بوعزيز، 2007، صفحة 37)
- خلال سنة 1885م إلى 1889م تراجعت نسبة تربية الماشية في الجزائر نتيجة لنهب الأراضي خاصة أراضي العرش بعد تفكيكها وطرق شرائها التعسفية.
- تراجع الإنتاج الجزائري الزراعي، حيث وصلت نسبة إنتاج القمح سنة 1860م إلى 80%من الإنتاج الجزائري كله، نتيجة تقلص المزروعات وتفكيك أراضي العرش .خاصة خلال فترة 1887م و1903م شهدت نقصا في المردود الفلاحي. (سعيدوني، 2000، صفحة 44)
- أثقلت القروض الفلاحية الفرنسية الفلاح الجزائري فهو لا يستطيع أن يزرع أرضه إلا بالتوجه إلى الأوروبي أو اليهودي ليشتري بالقرض الحبوب. (فركوس، 2005، صفحة 183)

ولم يكن في مقدور السكان الزراعيين المسلمين دائمًا أن يزرعوا إلا 2.500.000 هـ على أقصى تقدير كما كان شأنهم في ذلك في سنوات 1870م، ورغم ذلك صار الأمر يتعلق منذ ذلك الوقت بأكثر أنواع الأراضي رداءة التي لم يكن لدى الفلاحين المسلمين الوسائل التقنية والمالية لاستصلاحها. (أجرون، 2007، صفحة 343)

**المطلب الثالث: النتائج الاجتماعية الاقتصادية العامة لتجريد الفلاحين**

بالنسبة للنتائج المباشرة لنزع ملكية الفلاحين وملازمتها، فإن التواجد العقاري تمثل كل شيء في فحص توزيع المحاصيل، وتحليل ظروف عيش المزارعين الذين لا يملكون الأراضي

- عمال المزارع والخماسين في هذا الصدد، لهذا فإن إحصائيات (1950م-1951م) تسمح بتحديد الأفكار خاصة أنها وضعت قبل اندلاع حرب التحرير بزمن قصير.

**1. تقسيم الأراضي :**

- عموما فإن المستغلون يفتقرون إلى الأراضي في التفاصيل لابد من تحديد الفئات المختلفة.

– المزارعون الصغار الذين يملكون أقل من 10 %هـ، يمثلون أكثر من نصف المزارعين أي 69,5 % هم جميعا حوالي نصف مليون أي 438,483 على 630,732 مزارع ضف إلى ذلك أنهم لا يزرعون سوى 18.7% من المساحة الكلية أي 1.378.464 هـ إذن في هذه الفئة من يستغل أقل من 1 هـ إذن مساحة غير معتبرة وبالتالي غير كافية لتوفير سبل العيش.

– وهكذا فإن صغار المستغلين الذين يمثلون من 3/2 لا يزرعون سوى خمس المساحة العامة أغلبهم لا يملكون إلا قطعا صغيرة جداً أقل من 1 هـ، المحاصيل الزراعية للمزارعين هي مجزأة للغاية وبالتالي تعرض الفلاحين لمعيشة ضنكة. (صاري، 2009)

**2. التركيز العقاري:**

ينبغي أن نضيف لهذه التجزئة الكبرى تمركز أقلية مميزة صغيرة، إنها جماعة كبار المستغلين الذين يزرعون أكثر 100 هـ، بينما عددهم عموماً ليس إلا 8439 أي 1.4% إنهم يملكون قرابة ربع الأراضي الزراعية المستغلة (23%) مزروعاتهم تصل إلى 1,668,756 هـ. تبقى أكثر بكثير من الأراضي التي يملكها نصف مليون مزارع صغير.

وهكذا فإن الاستغلالات للأراضي ليست فحسب مجزأة جداً بالنسبة لجماعة المزارعين المستغلين للأراضي ولكنها خاصة جد مركزة. مثل هذا التفاوت يؤدي إلى آثار خطيرة خاصة الاستغلال غير الكافي لعدد من الممتلكات الكبرى.

أما حجم الاستغلالات التي تتراوح بين 10 إلى 15هـ فإنها أيضاً هامة وفهي تمثل أكثر من نصف المساحة المزروعة (58%) أي 4,281,946 بينما المزارعين لا يصلون إلا لـ (29.1%) فقط هذا المجموع أي 183,750 الذين أغلبيتهم (167) يملكون مساحات بين 10 و50 هـ.

وهكذا ضمن هذه الفئة فئة متوسطة المزارعين أقلية لا تزيد عن الـ (2.6%) من المزارعين تحتل مساحة واسعة 1,096,136هـ أي(15%)

هذه الإحصائيات تبرز بوضوح مشكل الأرياف الجزائرية عشية حرب التحرير، إنها تشمل التجزئة للأراضي الزراعية لصغار الفلاحين وتمركز أقلية من المزارعين التي تملك مساحات متوسطة وخاصة المستغلين الكبار.

بهذه الطريقة فإن أكثر من ثلثي المزارعين غير قادرين إذن على إعالة أنفسهم في الواقع مساحة متوسطة تساوي أو أقل من 10 هـ لا تستطيع الاستجابة لمتطلبات عائلة مكونة من 5 إلى 6 أفراد متواجدة في أغلب الأحيان بأراضي قليلة الإنتاج ووحدة مخصصة في أغلبيتها لزراعة الحبوب بشكل واسع. في مثل هذه الظروف فإن الإنتاج سيكون حتما رديئا وعدم انتظام هطول الأمطار سيؤدي بالضرورة إلى محاصيل في أغلب الأحيان سيئة وقليلة بالنسبة لأغلبية المزارعين.

**3. وسائل عيش غير ثابتة:**

- برزت معاناة الفلاحين الجزائريين نتيجة سوء توزيع الأراضي وتفكيك الملكية العقارية مما أدى إلى انتشار البؤس وعدم الاستقرار ووسائل العيش. فقد أصبحت المحاصيل الزراعية غير كافية وازدادت صعوبة العمل خاصة في المناطق ذات الزراعة المكثفة الأمر الذي دفع عدداً كبيراً من المزارعين إلى الاعتماد على العمل بأجور زهيدة.
- تردي الظروف المعيشية والصحية للسكان الريفيين حيث انتشرت مظاهر الفقر وسوء التغذية مع غلاء المعيشة وحرمان العديد من الأسر من المواد الأساسية.
- أدى تزايد عدد السكان مع ضيق الملكيات الزراعية إلى تفاقم البطالة والأزمات الاجتماعية خاصة لدى صغار الفلاحين والخماسين والعمال الزراعيين الذين أصبحوا غير قادرين على تحسين إنتاجهم أو ضمان استقرار معيشتهم.
- تمركز المعمرين في الأراضي الخصبة مقابل تمركز الجزائريين في الأراضي الهامشية والجافة.
- ساهم في إنتاج ضعيف وتدهور في الأوضاع الاجتماعية والمعيشية.
- اعتمدت الزراعة الاستعمارية على استغلال الحبوب وتربية الماشية لتحقيق أرباح مضاعفة بينما بقيا الفلاح الجزائري يعاني من ضعف في الإنتاج الزراعي وتراكم الديون عليه.
- انتشار ظاهرة الفقر وسوء التغذية بين الأطفال وضعف القدرة الشرائية إلى عدمها واستفادة السكان المعمرون من الأراضي الخصبة للإمكانيات الإنتاجية مما ساهم في اتساع الفوارق داخل الوسط الريفي، كما أدت هذه الأوضاع إلى انتشار العمل الموسمي وتزايد عدد العمال الزراعيين والخماسين، إضافة إلى تفاقم مظاهر الفقر وسوء التغذية وتراجع المستوى المعيشي للسكان الريفيين، وهو ما يعكس عمق الأزمة الفلاحية التي عرفتها الجزائر. (صاري، 2009)

فلقد غيرت الحرب إلى تأزم وضع الأوروبيين بحيث تفشى الاستعمار فصار المعمرون مضطرين إلى كراء أراضيهم إلى المسلمين أو يغتنمون الفرص لبيعها فتقهقرت الأراضي الفلاحية نحو مناطق السهوب بأكملها أن هذا التراجع بلغ مناطق السهوب كما أن هذا التراجع بلغ المناطق الساحلية رغم أن بعض الجهات كانت تنعم بما يرد عليها من الأموال القادمة من طرف العاملين الجزائريين بفرنسا، وخاصة جهات القبائل للدفاع الوطني، والأموال المكرسة للحرب وهو ما يفسر شراء الأراضي من المعمرين، ولكن هذه الظاهرة تتجاوز منطقة القبائل إلى غيرها من الجهات الفنية بتربتها مثل سهول جماب (Jemmapes) وعنابة، وشلف ويبدو أن هذه الظاهرة تتلاءم مع خاصية استعمارية، فالمعمرون أصبحوا يسعون إلى الإقامة بالمدن والزراعات المنتجة، ولقد ساعدت الأمراض الفلاحية (قمل النبات) على التحول الجذري لصالح الملكية الكبرى وزادت الحرب من أزمة، ولم يغنم من هذه الحال إلا من عمدوا إلى توخي الفلاحة العصرية باستعمال الآلات وهم طبقة صغار الملاكين أو كبارهم فقووا بذلك نفوذ المركزية للملكية وتجميعها ولم تواجه المساحات الصغيرة والمتوسطة الوضع بقوة إلا في المناطق التي

كانت بها العوائد المالية مرتفعة ارتفاعا حول المدن الكبرى التي تستهلك الخضر والفواكه. (نوشي و آخرون، 1984، صفحة 428)

**المطلب الرابع: النتائج السياسية على المجتمع الجزائري.**

فتنفيذا للقرار المشيخي 1863م أنشئ دوائر في المقاطعات الجزائرية الثلاثة وذلك على حساب تفكيك الأراضي للقبائل، ومن الأمثلة على ذلك تفكيك قبيلة عكرمة الغرابة إلى 16 فصيلة) 16 ( fractions بعدما كانت تجمعنا من قبل ثلاثة أقسام كبرى (القواليز، القرارية، قربوسة) وقبيلة الفراقة (دائرة معسكر، إقليم وهران) التي قُسمت أراضيها بمقتضى المرسوم الإمبراطوري الصادر في 16 جوان 1866 إلى دوارين يجمع كل منهما ثلاثة فصائل، كما أن مساحة الأراضي الجماعية التي كانت بحوزة هذه القبيلة المقدرة بـ 12.556 هـ، وتضمن العيش لـ 2.385 ساكناً، قُسمت إلى ملكيات فردية على 948 شخصا. وبتفكيك للقبيلة نكون قد حطمنا البنية الاجتماعية للشعب الجزائري وضربت وحدته.

فكل القوانين التي سنتها فرنسا ولاسيما تلك التي أصدرتها عقب الحوادث الكبرى التي هزت الجزائر: 1830، 1848، 1865، 1871، 1873، 1874، 1881، 1887، 1890 و1919، كانت ترمي بشكل مباشر إلى هدم البنية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري، لأنها كرست عملية تمزيق الروح الجماعية التي ألفها المجتمع الجزائري منذ آلاف السنين، والتي ازدادت تماسكا وترابطا بعد الفتح الإسلامي في إطار النظام العشائري والقبائلي.

وعلى هذا الأساس شجب الشعب الجزائري جميع القوانين الرامية إلى فرنسة الأراضي وفي مقدمتها رفضه للاجتماع للقرار المشيخي 1863 الذي اعتبره أشد خطرا على الروابط العائلية.

وقد وجد الاستعمار الفرنسي في القرار المشيخي 1863 الذي أباح للجزائريين بيع ممتلكاتهم الأسلوب المنهجي لتفكيك العائلة الجزائرية المسالمة المحافظة، وأفقدها شخصيتها، وضرب عاداتها وتقاليدها المستمدة من روح الدين الإسلامي ومن التراث الحضاري الجزائري العريق. (بن داهة، 2013، صفحة 31)

وعن الرفض القاطع لهذا القانون يكفينا استشهادا بالحركة الاحتجاجية التي قامت بها قبيلة أولاد رشاش من خنشلة إحدى قبائل الإقليم القسنطيني حين نادى مشايخهم وأعيانها معربين (معبرين الأصح) عن أسفهم العميق واستيائهم الشديد لصدور هذا القانون لأنهم توقعوا مسبقا المخاطر التي ستنجم عنه، وأكدوا بقوة عن موقفهم منه على لسان أحد مشايخهم بالقول: "فلا الهزائم التي ألحقها بنا جيش الاحتلال الفرنسي في سهل متيجة حيث قتل صغارنا ورجالنا، ولا الغرامات الحربية التي فرضتها فرنسا علينا تساوي شيئاً في نظرنا... لأن الجراح تشفى وتعالج، مقارنة بإنشاء الملكية الفردية والسماح للأشخاص ببيع حقوقهم الحصرية ضمن الملكية الأرضية الجماعية، فهذا أمر غير مقبول لأنه يقضي على القبيلة ويزيلها... وأردف قائلا: "أنه بعد عشرين سنة من صدور هذا القرار لم يبق أثر لقبيلة أولاد رشاش" ولا ريب في أن نفس الاعتقاد كان يسود لدى جميع الأهالي الجزائريين.

وليست الغاية من هذه التكهنات سوى إظهار معارضة الفلاحين الجزائريين الشديدة لتفكيك فرنسا للقبائل وتجريدها من أراضيها.

وعلى هذا الأساس ويمكن اعتبار القرار المشيخي 1863م أخطر سلاح وجه لضرب البنية الاجتماعية للشعب الجزائري وأقوى أداة وضعت بين أيدي الكولون لأنه أفسح لهم المجال للحصول على المزيد من الأراضي والتي عن طريقها سيكسبون القوة والنفوذ والأمن والنجاح.

وللأسف الشديد فإن فرنسا تدعي أن ما قامت به من نزع للملكيات الأرضية ومن حجز ومصادرة لأجل المنفعة العامة، ومن مضاربة ربوية إنما هو عمل شرعي يدخل ضمن إطار "ظاهرة فرنسة الأراضي". (بن داهة، 2008، الصفحات 31-33)

**المطلب الخامس: رد فعل السكان الجزائريين من السياسة الفرنسية**

منذ دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر سعت الإدارة الاستعمارية إلى تحويل البلاد إلى مستعمرة استيطانية من خلال تعميرها بالأوروبيين وإحلالهم محل الجزائريين عبر فرض جملة من السياسات الإجراءات التي مست بمختلف الجوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير أن الشعب الجزائري أبدى تمسكا كبيرا بأرضه، وهويته فواجه هذه السياسات بكل أشكالها بالرفض والمقاومة، دفاعا عن أرضه ورفضاً للسيطرة الأجنبية بمجرد نزول الجيوش الفرنسية إلى أرض الجزائر، هب السكان للمقاومة، حيث تجسدت في العديد من المقاومات والانتفاضات الشعبية التي شهدتها مختلف مناطق البلاد خاصة الفترة الممتدة ما بين 1870 إلى 1930، مما يعكس إصرار الشعب الجزائري على التصدي للمشروع الاستيطاني حفاظاً على مقوماته وأرضه.

**1. مقاومة المقراني 1871:**

كان لاندلاع ثورة المقراني 1871 أسباب عديدة عامة وخاصة، الخاصة تدخل في شخصية الباشاغا التي تتمثل في تعرضه لمضايقات متكررة أتت طوال سبعة عشر سنة تقريباً فعند تقلده لمنصب الباشاغا سارعت السلطة الفرنسية إلى تقليص سلطته التي تمتع بها كقائد للمنطقة، فقد رفض المقراني قرارات فرنسا المجحفة في حقه وحق شعبه خاصة بعد ما وضعته تحت رقابة.

- ففي سنة 1868 أسست الحكومة الفرنسية بلدية برج بوعريريج وعينت الملازم أوليفي رئيسا عليها، أما المقراني فاقتصر الأمر تعيينه كعضو بسيط في مجلسها البلدي.
- ويعد مرسوم كريميو من أهم العوامل التي عجلت بتفجير ثورة المقراني حيث اعتبر المقراني تجنيس اليهود سيمنحهم صلاحيات أوسع على حساب الجزائريين المسلمين.
- كما اعتبر المقراني مشروع كريميو من أخطر المشاريع التي جادت بها الحكومة الفرنسية.

– كما أن لمجاعة 1867م أثر صعبا على الجزائريين وعلى القادة الذين فشلوا في إيجاد الحلول المناسبة لتقليل من تلك الأضرار التي اشتدت تداعياتها خلال سنتي (1869م – 1870م). (هاشمي، 2023)

**2. نتائجها:**

كانت جل نتائج هذه المقاومة في تحملها السكان المتهمين بالمشاركة في هذه الثورة حيث فرضت عليهم غرامات وتعويضات باهظة وصلت إلى 36.582.298 فرنك فرنسي على حوالي 800.000 نسمة. (بلاح، 2006، الصفحات 298–299)

في ختام هذا الفصل تبين أن تربية الماشية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية لم تكن نشاطا فلاحيا عاديا، بل كانت أداة وظفتها الإدارة الفرنسية لخدمة المشروع الاستيطاني، وقد أظهرت دراسة تعداد الثروة الحيوانية وتوزعها أن هذا القطاع تعرض لاختلالات واضحة نتيجة مصادرة الأراضي وتوجيه النشاط الرعوي، مما أدى إلى إضعاف القاعدة الرعوية لدى الجزائريين وتحويلها تدريجيا لخدمة مصالح المستوطنين، مع إدخال وسائل وتقنيات حديثة وإدخال سلالات أجنبية وتحسين طرق التربية والإنتاج، غير أن الجهود كانت موجهة أساسا لخدمة الاقتصاد الاستيطاني، دون مراعاة خصوصيات البيئة الطبيعية والاجتماعية للجزائر، وفي المقابل أدت هذه التحولات إلى تهميش الفلاحين الجزائريين وتدهور أوضاعهم، وهو ما ولد ردود فعل مختلفة عكست رفضهم لهذه السياسة والتي عبروا عنها بوسائل مختلفة منها المقاومة بمختلف أشكالها.

وعليه نقول إن هذه السياسة الفرنسية رغم مظاهر التحديث التي حملتها كانت في جوهرها سياسة استغلالية عمقت التبعية وأضعفت البنية الفلاحية التقليدية.

# استنتاج عام

من خلال هذه الدراسة، تبين أن السياسة الفلاحية الفرنسية في الجزائر تجاوزت كونها إجراءات موجهة لتنظيم النشاط الزراعي، لتصبح إحدى الركائز الأساسية التي اعتمدت عليها الإدارة الاستعمارية في ترسيخ وجودها وتوسيع نفوذها الاقتصادي فقد مست هذه السياسة مختلف جوانب الحياة الريفية، من الأرض والإنتاج الزراعي إلى الثروة الحيوانية، وذلك في إطار رؤية استعمارية هدفت إلى استغلال الموارد المحلية وتوجيهها بما يخدم المصالح الفرنسية.

وقد أظهرت النتائج أن التدخل الاستعماري في مجال تربية الماشية اتخذ أشكالا متعددة، شملت التنظيم والمراقبة وإدخال بعض الوسائل التقنية والبيطرية، غير أن هذه الإجراءات ارتبطت أساسا بحاجات الاقتصاد الاستعماري أكثر من ارتباطها بتحسين أوضاع المربين الجزائريين، كما ساهمت التحولات التي شهدها القطاع الفلاحي في إضعاف البنى الاقتصادية التقليدية وإحداث تغيرات مست التوازنات الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري

وقد أظهرت النتائج أن التدخل الاستعماري في مجال تربية الماشية اتخذ أشكالا متعددة، شملت التنظيم والمراقبة وإدخال بعض الوسائل التقنية والبيطرية، غير أن هذه الإجراءات ارتبطت أساسا بحاجات الاقتصاد الاستعماري أكثر من ارتباطها بتحسين أوضاع المربين الجزائريين، كما ساهمت التحولات التي شهدها القطاع الفلاحي في إضعاف البنى الاقتصادية التقليدية وإحداث تغيرات مست التوازنات الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري.

وفي المقابل، لم يقف الجزائريون موقف المتفرج أمام هذه السياسات، بل سعت مختلف فئات المجتمع إلى الحفاظ على مقوماتها الاقتصادية والدفاع عن حقوقها في الأرض والثروة، وهو ما يعكس حجم الآثار التي خلفتها السياسة الاستعمارية على الواقع الفلاحي الجزائري.

وقد ترتب عن هذه السياسة اختلالات عميقة مست البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، حيث تزايدت مظاهر التبعية والتفاوت بين السكان الأصليين والمعمرين وتعرضت الأنشطة الفلاحية التقليدية إلى التراجع التدريجي، وفي المقابل شكلت هذه الأوضاع دافعا لتمسك الجزائريين بأرضهم ومقوماتهم الاقتصادية، وتجسدت في أشكال متعددة من المقاومة والرفض للسياسات الاستعمارية.

ومن ثم يمكن التأكيد أن السياسة الفلاحية الفرنسية في الجزائر لم تكن مشروعا تنمويا بقدر ما كانت وسيلة لإحكام السيطرة على المجال الريفي واستغلال موارده، وهو ما يجعل دراسة هذا الموضوع ضرورية لفهم طبيعة الاستعمار الفرنسي وانعكاساته العميقة على الواقع الفلاحي الجزائري والتي استمرت آثارها حتى بعد نهاية الوجود الاستعماري.

# الملاحق

- **الملحق رقم 01: العتاد الزراعي المستخدم في المزارع الكولونيالية**

**العتاد الزراعي من محاريث ومجزاة وأدوات لتسوية التربية وتنعيمها وأدوات البذر وتغطية**



**المرجع:** (بوركنة، 2019)

- **الملحق رقم 02: المدارس والمعاهد الزراعية بالجزائر**



."L'Ecole Régionale d'Agriculture de Philippeville "la doyenne



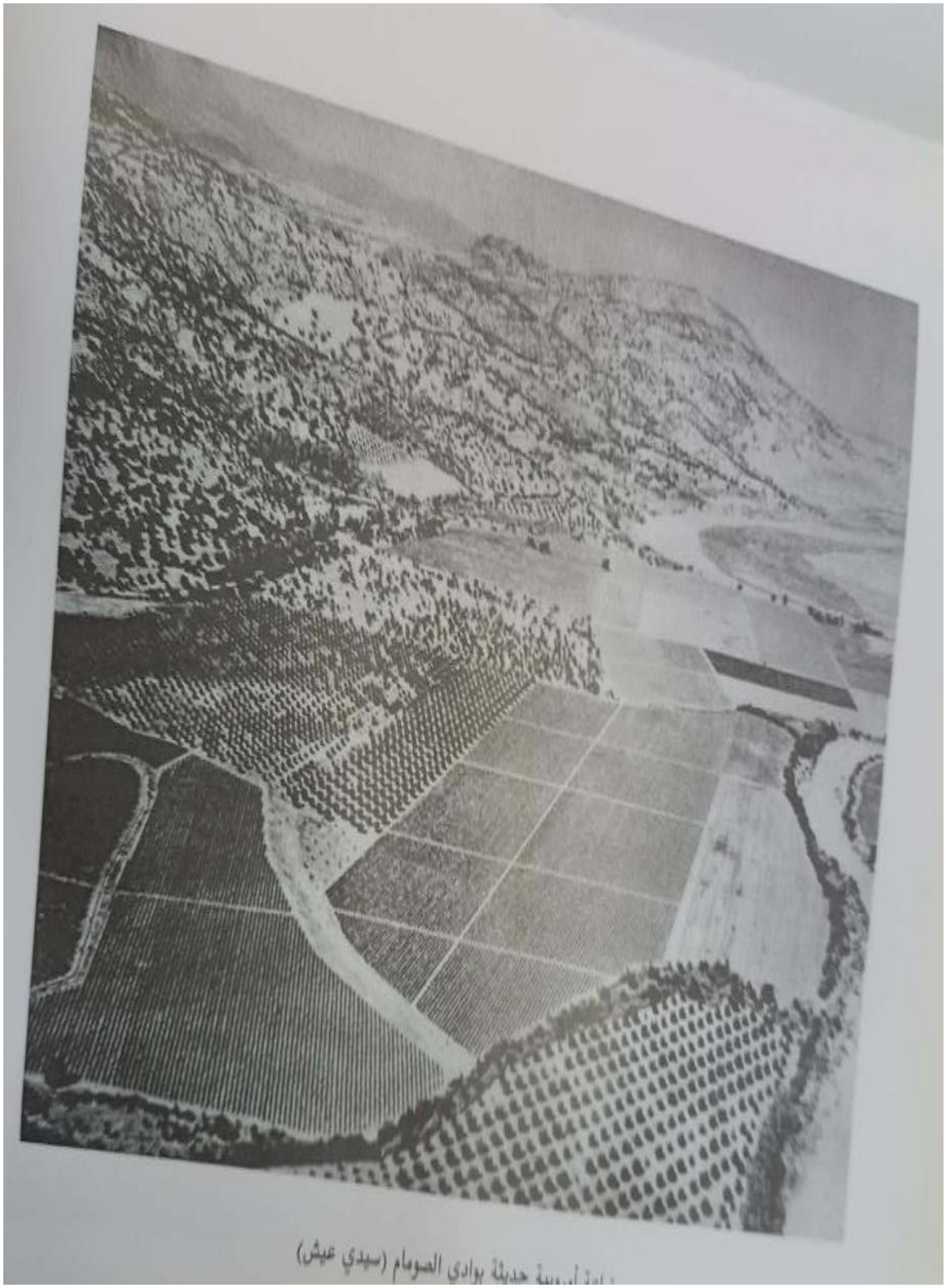
L'Ecole Régionale d'Agriculture de Sidi-Bel-Abbès.



Ecole Régionale d'Agriculture de Sidi-Bel-Abbès

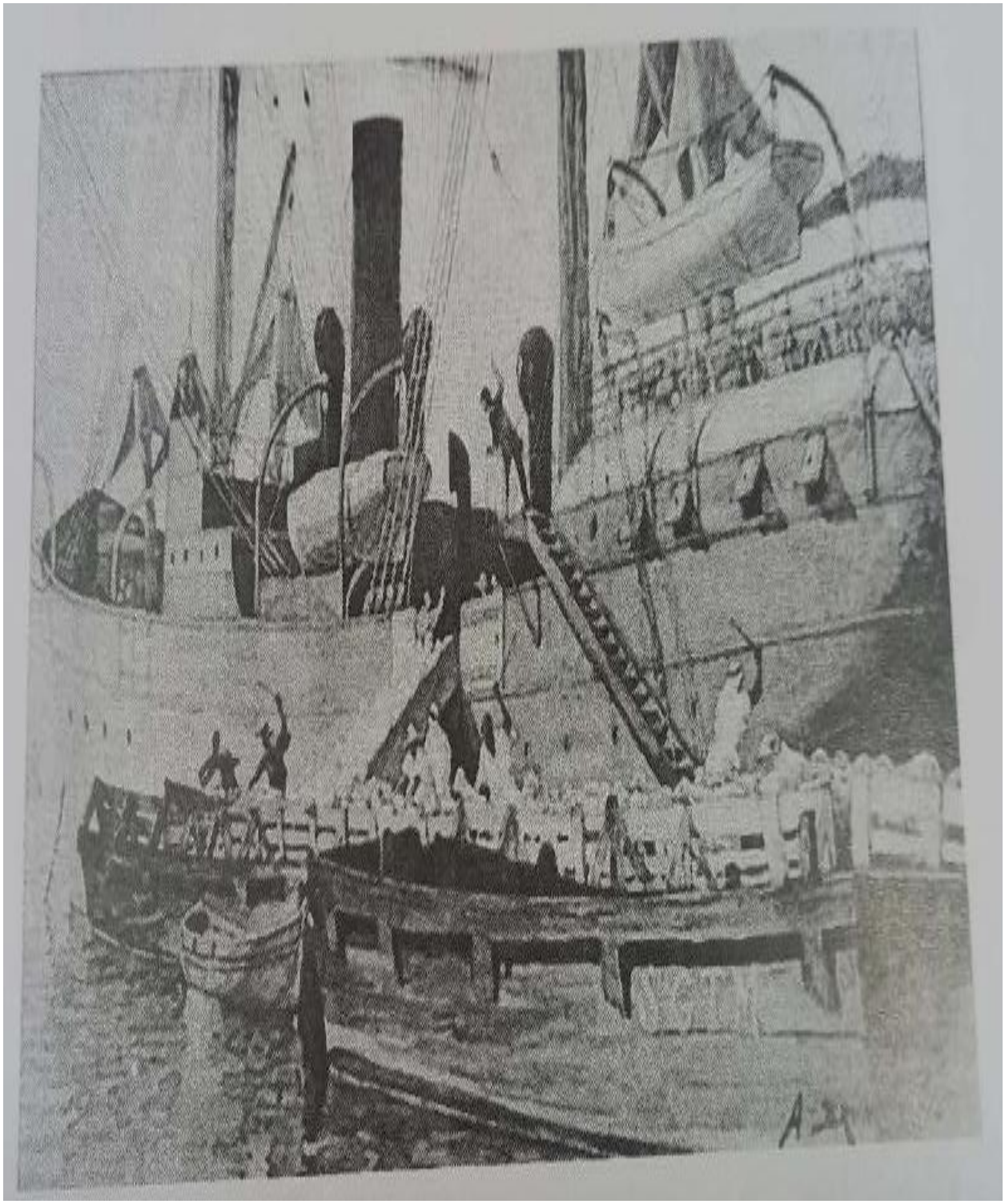
**المرجع:** (بوركنة، 2019)

- **الملحق رقم 03: زراعة أوروبية حديثة بوادي الصومام (سيدي عيش)**




**المرجع:** (بلاح، 2006، صفحة 206)

- **الملحق رقم 04: تصدير الماشية إلى فرنسا – 1879**



**المرجع:** (بلاح، 2006، صفحة 261)

- **الملحق رقم 05: L'élevage**



**المصدر**: (Falck, 1930, p. 89)

# بيبليوغرافـيا

# البحـث

## أولا: قائمة المصادر

### أ. المصادر باللغة العربية:


1. القرآن الكريم: سورة الإسراء الآية 23، 24.
2. أحمد توفيق المدني. (2001). *هذه هي الجزائر*. القاهرة: دار مكتبة النهضة المصرية.
3. حمدان بن عثمان خوجة. (1970). *المرآة*. (محمد العربي الزبيري، المترجمون) الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.


### ب. المصادر باللغة الفرنسية:


1. Alga, C. (1873). *hauts platesux de Algerie .*
2. Falck, F. (1930). *L'Algérie un siècle de colonisation française, Notre domaine colonial.* Paris.
3. *Guide des nouveaux colons en Algérie.* Lévy, éditeur, place de la bourse13, Typographie Bénard et compagnie. Récupéré sur https://gallica.bnf.fr/, (1848).
4. *L' Algerie Agricole.* Bulletin de la colonisation , Alger. (1904).
5. Lèon, D. (1904). *Enseignement special agricole.* paris: imprimerie nationale.

*des conditons D'existence des troupeaux les hauts –plateaux et dans le sud de l'Algérie.* (1893). Alger.


## ثانيا: قائمة المراجع

### أ. المراجع باللغة العربية:


1. أبو القاسم سعد الله. (1992). *الحركة الوطنية 1830م 1900م، ج1*. بيروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي.
2. أحمد مهساس. (2007). *الحقائق الاستعمارية والمقاومة* (الإصدار 01). الجزائر: دار المعرفة.
3. احميدة عميراوي. (2007). *آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)*. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر.
4. أندري نوشي، و آخرون. (1984). *الجزائر بين الماضي والحاضر*. (اسطنبولي رابح، و منصف عاشور، المترجمون) الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية.
5. أوليفييه كولور غرانميزون. (2011). *في نظام الأهالي* (المجلد 01). (الغربي بونيون، المترجمون) الجزائر: منشورات السائحي.
6. بشير بلاح. (2006). *تاريخ الجزائر المعاصر 1830م – 1989م، ج1*. الجزائر: دار المعرفة.

**7.** بوعزة بوضرساية. (2012). *سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830-1930) وانعكاساتها على المغرب العربي* (المجلد 02). دار الحكمة للنشر.

**8.** جيلالي صاري. (2009). (عباد فوزية، المترجمون) تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830م – 1962م، الجزائر: دار غرناطة للنشر والتوزيع .

**9.** رابح لونيسي، وآخرون. (بلا تاريخ). *تاريخ الجزائر المعاصر 1830م- 1889م، ج1*. الجزائر: دار المعرفة.

**10.**رضوان شافو. (2015). *الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري ورقلة أنموذجا ( 1844-1962)*. دار المحابر للنشر والتوزيع.

**11.**شارل روبير أجرون. ( 1982). *تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير 1954م، ج2*. (عيسى عصفور، المترجمون) بيروت: طبعة وزارة المجاهدين منشورات عويدات.

**12.**شارل روبير أجرون. (2007). *الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 – 1919، ج2*. الجزائر: دار الرائد للكتاب.

**13.**صالح عباد. (1984). *المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

**14.**صالح فركوس. ( 2005). *تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى* (المجلد (د ط)). دار العلوم للنشر والتوزيع.

**15.**عبد الحميد زوزو. (1974). *الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919 – 1939)*. الجزائر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

**16.**عبد الحميد زوزو. (2007). نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

**17.**عبد اللطيف بن أشنهو. (1979). *تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830م 1962م*. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر.

**18.**عدة بن داهة. (2008). *الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج2*. الجزائر: طبعة خاصة بوزارة المجاهدين.

**19.**عدة بن داهة. (2013). *الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م – 1962م، ج1* (الإصدار ط1). الجزائر: المؤلفات للنشر والتوزيع.

**20.**عمار بوحوش. (1979). *التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962* (المجلد 01). دار المغرب العربي.

**21.**محفوظ قداش، و جيلالي صاري . (2012). *صمود ومقاومات (1830 – 1962)*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

**22.**محمد العربي الزبيري. (1972). *التجارة الخارجية للسوق الجزائرية* (الإصدار د ط). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع .

**23.**محمد بليل. (2013). *تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881م – 1919م* . الجزائر: دار سنجاق الدين للكتاب.

**24.**مصطفى عبيد. (2013). *الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر 1833–1870* (المجلد 01). الجزائر: دار المعرفة الدولية.

**25.**ناصر الدين سعيدوني. (2000). *ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني.* الجزائر: دار الغرب الاسلامي.

**26.**ناصر الدين سعيدوني، و الشيخ المهدي بوعبدلي. (1986). *الجزائر في تاريخ العهد العثماني* (الإصدار (د ط)). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

**27.**الهواري عدي. (1983). *الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830–1860* (المجلد 01). (عبد الله جوزيف، المترجمون) بيروت، لبنان: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع.

**28.**يحي بوعزيز. (2007). *سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830م 1954م.* الجزائر: دار البصائر.

**29.**يحي بوعزيز. (2009). *موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1.* عين مليلة، الجزائر: دار الهدى.

**ثالثا: الأطروحات**

**أ . الأطروحات باللغة العربية**

**1.** صالح حيمر. (2014). السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830م – 1930م (أطروحة دكتوراه) . باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية: جامعة الحاج لخضر.

**2.** عبد الحكيم رواحنة. (2014). السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870–1930 (مذكرة ماجيستير) . كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، باتنة: جامعة الحاج لخضر.

**3.** عثمان زقب. (2015). السياسة الفرنسية في الجزائر (1830–1914) دراسة في أساليب السياسة الإدارية (أطروحة دكتوراه). باتنة: جامعة الحاج لخضر.

**4.** علي بن حراث. (2010). السياسة المائية الفرنسية في الجزائر وآثارها في المشروع الاستيطاني الفرنسي – منطقة القبائل الصغرى نموذجا – 1830–1962 (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة بوزريعة.

**5.** عمر لمقدم. (2019). القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية 1870–1914 (أطروحة دكتوراه). باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر: جامعة حاج لخضر.

**6.** عيسى يزير. (2009). *السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية الجزائرية 1830م–1914م* (مذكرة ماجيستير). كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة الجزائر.

**7.** كمال بيرم. (2011). الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي 1840م – 1954م (أطروحة دكتوراه). كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسنطينة: جامعة منتوري.

**رابعا: الملتقيات والمقالات باللغة العربية**

**1.** بلقاسم هلايلي. (2007). مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19 أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1962/11830. (منشورات وزارة المجاهدين، المحرر) *مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ.*

**2.** جمال بن مسعود. (2022). تحسين سلالات الأغنام بالجنوب الجزائري خلال الفترة الاستعمارية المزرعة النموذجية بتعظميت من (1918– 1928) أنموذجا. *مجلة المعيار، 26*(4).

**3.** حورية عباس. (2022). الإنتاج الحيواني في الجزائر المستعمرة ومساهمته في التجارة الخارجية مع فرنسا خلال الفترة ( 1870 – 1914). *المجلة التاريخية الجزائرية، 06*(01).

**4.** خديجة بختاوي. (2015). *السياسة الزراعية الفرنسية في عمالة وهران بين النجاح والفشل، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، 01*(01).

**5.** سعد طاعة. (2008). البنية الاجتماعية والاقتصادية للريف الجزائري 1830–1954. *مجلة المصادر، 10(01).*

**6.** شهرزاد زقاف، وخيرة سياب. (26 سبتمبر، 2020). التشريعات العقارية الفرنسية أداة أخرى لسلب أملاك الجزائريين 1830–1873 دراسة في المحتوى والنتائج. *مجلة الإحياء، 20*(26).

**7.** عبد المنعم هامل. (2022). *نظام الغابات الفرنسي وتأثيراته على الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين 1830–1930، المجلة التاريخية الجزائرية، 06*(01).

**8.** علي بوركنة. (2019). زراعة التبغ بالجزائر 1843م 1930م قراءة في يد الآليات والنتائج. *مجلة الدراسات التاريخية، 07*(01).

**9.** مراد سعودي، و إلياس نايت قاسي. (2022). نماذج من الزراعات الكولونيالية في الجزائر 1830 – 1918. *مجلة الباحث، 14*.

**10.**نورالدين إيلال. (ديسمبر، 2017). منطقة الاغواط في المشروع الاقتصادي الرأسمالي الكولونيالي. *مجلة متيجة للدراسات الإنسانية*(8).

**11.**الهواري قبايلي. (01 جوان، 2010). واقع القطاع الزراعي في العهد الاستعماري 1830 1962. *المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، 02*(01).

**12.** يمينة حضري بن صغير. (2014). سياسة التوغل الاستعماري الفرنسي بمنطقة وادي ريغ.*مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 07*(02).

**خامسا: المواقع الإلكترونية**

**1.** https://gallica.bnf.fr/

# فهـــرس

# الأشكال والجداول

## ▪ الأشكـــال:


| رقم الشكل | عنـــــوان الشكـل | الصفحـة |
|---|---|---|
| 1 | زراعة التبغ في الجزائر ما بين 1827-1884 | 51 |
| 2 | توزع الثروة الحيوانية عبر المناطق في الجزائر سنتي 1883-1911 | 59 |
| 3 | تطور التعداد الحيواني لدى الأوروبيين والجزائريين في الجزائر | 60 |
| 4 | تطور تعداد صنف الضأن المصدر من الجزائر 1870-1902 | 64 |


## ▪ الجـداول:


| رقم الجـدول | عنـــــوان الجـــــدول | الصفحـة |
|---|---|---|
| 1 | إنتاج التبغ بالجزائر بين 1850م – 1853م | 8 |
| 2 | إنتاج القطن بالجزائر بين 1858م – 1871م | 9 |
| 3 | كمية إنتاج الكتان بالجزائر بين 1854م – 1870م | 9 |
| 4 | إيرادات فرنسا من الكتان سنة 1854م | 10 |
| 5 | مساحة إنتاج الفلين في الجزائر في عام 1872م | 14 |
| 6 | تعداد الماشية في الجزائر خلال السنوات العادية | 22 |
| 7 | إحصائيات خسائر الماشية في قبيلة عمامرة سنة 1856م | 24 |
| 8 | إحصائيات الثروة الحيوانية لمقاطعة باتنة سنة 1864م | 24 |
| 9 | يوضح إحصائيات قسمة سطيف في تراجع الثروة الحيوانية | 25 |
| 10 | نمو التجهيز الآلي للأوروبيين في الجزائر سنتي 1901م و1905م | 34 |
| 11 | أدوات فلاحية لدى كل من الأوروبيين والجزائريين حسب إحصاء 1930م | 37 |
| 12 | كمية الأسمدة الكيميائية المستوردة من فرنسا خلال 1901م – 1905م | 38 |
| 13 | إنتاج الحبوب في القطاع التقليدي | 45 |
| 14 | إنتاج التين المجفف حسب ترتيب الجدارة | 47 |

| | | |
|---|---|---|
| 15 | تطور عدد النخيل بورقلة خلال 1877م-1921م | 48 |
| 16 | تطور الكروم في الجزائر مساحة وإنتاجا (1881-1896) | 50 |
| 17 | مساحة وكميات إنتاج التبغ في الجزائر من1887 إلى 1889 | 52 |
| 18 | إنتاج القطن (1863م – 1867م) | 53 |
| 19 | الأصناف الحيوانية في الجزائر وتعدادها خلال سنتين 1877م – 1894م | 63 |
| 20 | نماذج القطعان الأولى | 72 |
| 21 | نتائج عملية انتقاء السلالات بعد خمس سنوات | 73 |
| 22 | نتائج نوعية الصوف المتحصل عليها بعد خمس سنوات | 74 |
| 23 | الجوائز المالية التحفيزية | 75 |
| 24 | تطور تعداد صنف الضأن في الجزائر لدى المستوطنين والجزائريين (1890م – 1899م) | 78 |
| 25 | توزع أصناف سلالة الخيليات لدى الجزائريين والأوروبيين | 84 |
| 26 | تعداد سلالة الإبل في الجزائر لدى الجزائريين والمستوطنين (1890م – 1901م) | 85 |
| 27 | تطور صادرات البيض | 86 |

# فهـــرس

# المحتويـات

| العنـــــــــوان | الصفحــة |
|---|---|
| **البسملــة** | |
| **شكـر وتقديــر** | |
| **إهداء** | |
| **مقدمـــــــة** ..... | أ – و |
| **الفصل الأول: الواقع الفلاحي خلال فترة الحكم العسكري (1830م – 1870م)** | |
| المبحث الأول: القطاع الزراعي الجزائري خلال فترة الحكم العسكري (1830م – 1870م) ..... | **3** |
| المبحث الثاني: القطاع الغابي في الجزائر خلال فترة الحكم العسكري (1830م – 1870م) ..... | **13** |
| المبحث الثالث: قطاع المياه في الجزائر خلال فترة الحكم العسكري (1830م – 1870م) ..... | **16** |
| المبحث الرابع: الإنتاج الحيواني الجزائري خلال فترة الحكم العسكري (1830م – 1870م) ..... | **21** |
| **الفصــل الثانــي: التحولات الفلاحية الكبرى خلال فترة الحكم المدني (1870م – 1930م)** | |
| المبحث الأول: استكمال إصدار القوانين والمراسيم لمصادرة الأراضي ..... | **29** |
| المبحث الثاني: التحولات في الوسائل والتقنيات الفلاحية ..... | **34** |
| المبحث الثالث: المزروعات الكولونيالية الحديثة والجزائرية التقليدية ..... | **44** |
| **الفصــل الثالث: تربية الماشية لخدمة المشروع الاستيطاني** | |
| المبحث الأول: قطعان الماشية تعدادها وتوزعها ..... | **59** |
| المبحث الثاني: السياسة الفرنسية في تطوير تربية الماشية والتقنيات المعتمدة وأنواع المنتوجات الحيوانية ..... | **65** |
| المبحث الثالث: الإنتاج الحيواني ..... | **78** |
| المبحث الرابع: انعكاسات السياسة الفلاحية الفرنسية على تربية الماشية وعلى المجتمع الجزائري ..... | **90** |

| | |
|---|---|
| استنتاج عام ..... | **99** |
| الملاحق ..... | **101** |
| بيبليوغرافيا البحث ..... | **107** |
| فهرس الجداول والأشكال | / |
| فهرس المحتويات | / |

# الملخـص

# الملخص

تتناول هذه الدراسة السياسة الفلاحية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1870 و1930 مع التركيز على تربية الماشية كنموذج دال على طبيعة التوجهات الاستعمارية في استغلال القطاع الفلاحي، فقد شهدت الجزائر خلال هذه المرحلة تحولات عميقة مست البنية الزراعية والرعوية، حيث عملت الإدارة الاستعمارية على إعادة تنظيم المجال الفلاحي بما يخدم مصالحها الاقتصادية والاستيطانية، وقد اتجهت السياسة الفرنسية إلى توجيه الإنتاج الفلاحي، بما فيه تربية الماشية نحو تلبية حاجيات السوق الفرنسية والأسواق الخارجية من خلال إدخال تقنيات حديثة وسلالات جديدة بهدف رفع الإنتاج، غير أن هذه الإجراءات كانت موجهة أساسا لفائدة المستوطنين في المقابل تعرض الفلاح الجزائري الى التهميش نتيجة مصادرة الأراضي وفرض قوانين وتنظيمات حدت من دوره التقليدي في النشاط الرعوي.



**الكلمات المفتاحية:** السياسة الفلاحية – تربية الماشية– فرنسا – الجزائر–1870 – 1930.



**Abstract:**

This study examines French agricultural policy in Algeria during the period from 1870 to 1930, with a particular focus on livestock farming as a model reflecting the nature of colonial orientations in the exploitation of the agricultural sector. During this period, Algeria witnessed profound transformations affecting both agricultural and pastoral structures, as the colonial administration sought to reorganize the agricultural sector in a manner that served its economic and colonial settlement interests. French policy directed agricultural production, including livestock farming, toward meeting the needs of the French market and foreign markets through the introduction of modern techniques and new livestock breeds aimed at increasing productivity. However, these measures mainly benefited European settlers, while Algerian farmers were marginalized due to land confiscation and the imposition of laws and regulations that limited their traditional role in pastoral activities.



**Keywords:** Agricultural Policy – Livestock Farming – France – Algeria – 1870–1930.